مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة
العدد 17 شتاء 2010

ملف العدد

سؤال الديمقراطية في تحولات المشهد الحزبي الراهن بالمغرب

سؤال الديمقراطية في تحولات المشهد الحزبي الراهن بالمغرب

حوار

بين جاك أطالي
وأندري كونت
سبونفيل

الرأسمالية في أزمة

ترجمة. يحي بوافي

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة
العدد 17 شتاء 2010

رهانات

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر
عن مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية
ملف الصحافة : 45 ص05
رقم الإيداع القانوني
142-2006

عنوان المراسلة : مركز الدراسات
والأبحاث الإنسانية
29 زنقة عمر السلاوي. الدار البيضاء
الهاتف : 27 42 22 22 05
rihanatmada@gmail. com

العدد 17 شتاء 2010

المدير
المختار بنعبدلاوي

رئيس التحرير
أسامة الزكاري
نائب رئيس التحرير
أحمد نضيف

أعضاء هيئة التحرير
المختار بنبعدلاوي
أسامة الزكاري
أحمد نضيف
عبد اللطيف الخمسي
عبد الكريم جدي
سعيد جفري
نبيل فازيو

تصميم الغلاف
كرم ثابت
التصميم والطبع

دار النشر سوماكرام
121، زنقة ميشال دولوسيبيطال الصخور السوداء - الدار البيضاء
الهاتف : 82-86-24-022/36-12-24-022 الفاكس : 70-13-24-022/36-55-24-022
Site web : www- somagram- com E-mail :somagram1@menara- ma
- ouisloumene@somagram- com
توزيع
سابريس- الدار البيضاء

رهانات
جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر
عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس
بالضرورة رأي المجلة.

محتويات العدد

كلمة العدد : أولوية الإصلاح وتواتر المتغيرات

ملف العدد : سؤال الديمقراطية في تحولات المشهد الحزبي الراهن في المغرب

- الأحزاب السياسية : مقاربة سوسيولوجية — الطراف عبد الوهاب — ص 5
- التقطيع الانتخابي ورهانات الحكامة المحلية بالمغرب — أمينة ملول الخياري — ص 12
- معيقات المشاركة السياسية بالمغرب : مقاربة للمنطلقات والخلفيات — نبيل الأندلوسي — ص 15
- مآزق ممارسة المعارضة في المغرب من المعارضة التقليدية إلى المعارضة الجديدة — أحمد نضيف — ص 19
- تدبير الشأن المحلي بالمغرب بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية — نجيب جيري — ص 26

حوار بين جاك أطالي وأندري كونت سبونفيل

الرأسمالية في أزمة — ترجمة : يحيى بوافي — ص 33

نصوص إبداعية

قصيدة : عبد الكريم الخطابي — جمال الموساوي — ص 38
القصة : ترانيم غربة — ياسر أبو معاذ — ص 40

دراسات

سحر "المقامات العنكبوتية" — أحمد نضيف — ص 44
النقد كصناعة — تر. عبد الرزاق أسطيطو — ص 52
محمد حسين فضل الله منظر شيعة لبنان — تر . سعيد بوخليط — ص 55

قراءات

"إعادة قراءة التاريخ" — أسامة الزكاري — ص 57
بصدد حقيقة التاريخ المنسي للفاشيين المغاربة — أسامة الزكاري — ص 60

متابعات مجتمعية

ندوة مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي — يوسف كلاخي — ص 63

أولوية الإصلاح وتواتر المتغيرات

عرفت مدينة الدار البيضاء ما بين 24 و 27 أكتوبر من هذه السنة عقد ندوة : "مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي"، بمشاركة باحثين ونشطاء من المغرب والوطن العربي. إن أهمية هذه الندوة لا تكمن فقط في أهمية المشاركين الذين تداعوا إليها، ولكن في توقيتها وفي مدلولاتها، وفي السياق العام المحيط بها.

يأتي هذا التوقيت قبيل الانتخابات التشريعية في مصر، أكبر دولة عربية، وما تثيره من نقاش بين المهللين والمشاركين المقاطعين واليائسين، كما تأتي هذه الندوة قبيل انتخابات الأردن، وفي ظل استمرار حالة الانحباس الذي تعرفه نتائج الانتخابات في العراق. لم تكن هذه الانتخابات حاضرة بصورة مباشرة في الندوة، باعتبارها قضايا قطرية بل حضرت عبر مواصفاتها المشتركة، بصورة خاصة، تحولت هذه الانتخابات إلى مظهر من مظاهر الأزمة بين الفرقاء السياسيين، على خلاف ما تكون عليه حالة الديمقراطيات العريقة، حيث تبدو الانتخابات فرصة لحسم الخلافات السياسية، عبر إعطاء الكلمة إلى صندوق الاقتراع.

إن ما يجعل الانتخابات أزمة في الوطن العربي، على خلاف ما هو عليه الحال في كل الديمقراطيات هو ضعف مصداقيتها، بسبب مظاهر تدخل الإدارة، التي تتفاوت في حدتها من قطر إلى آخر. وحتى عندما لا تكون نتائج الانتخابات في ذاتها موضوع خلاف، تأتي النزوعية، في صورتيها الطائفية أو العرقية لكي تلوث هذه النتائج، ولكي تزعزع أهم ركيزة من ركائز الديمقراطية، وهي قيمة المواطنة.

إن الأزمات المتوالية التي تعرفها الديمقراطية في لبنان، وخصوصية الحالة العراقية، والوضعية المأساوية، التي تكاد تكون محسومة النتائج، التي يعرفها السودان، هي محصلة لفقدان الثقة المطلق بين الكتل النزوعية التي لا يمكن لصناديق الاقتراع إعادتها لأن مخرجات هذه الصناديق، في مثل هذه الحالات، تعبر عن التطلعات العرقية أو الطائفية وليس عن تلك المتعلقة بالمواطنة، والتي نقصد بها مختلف المشاريع الاجتماعية والسياسية التي تتطلع إلى تحقيق الرفاهية للسكان، وتوسيع دائرة الحريات.

هناك تمييز واضح اليوم، في منطقتنا العربية، بين بلدان انخرطت في الإصلاحات، وبين أخرى

كلمة العدد

لا زالت تراوح مكانها. وبقدر ما أن هناك خشية من استمرار امتناع بعض الأقطار عن رفع أشرعة الإصلاحات، هناك خشية حقيقية بين أوساط نشطاء المجتمع المدني من الانتكاس في البلدان التي كان لها السبق إلى هذه الفضيلة. إن حالات الاعتقال خارج سلطة القانون، والتعذيب، والمنع، والحد من الحريات العامة تشمل مجمل الجغرافية التي شهدت جرعات متفاوتة في العشرية الماضية مما يمكن أن يوصف بلقاح الديمقراطية.

سجل المشاركون في الندوة كذلك ترجعا واضحا في اعتبار الإصلاحات الديمقراطية أولوية لدى المجتمع الدولي، ربما بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية، وربما بسبب ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات، في عدد من هذه البلدان، اعتبرها البعض دليلا على عدم نضج المجتمعات العربية أو دعما للنزعات المتطرفة في داخلها. إن نصب فزاعة "خطر" التطرف لإعاقة الإصلاحات ليس في حقيقة الأمر إلا متغيرا لثابت واحد هو: اللاإصلاح. لقد كان هناك خطر أحمر على الديمقراطية، تلاه خطر أخضر، وقبلهما كان هناك "خطر خارجي" يتهدد هوية الشعوب وعقيدتها... والحبل على الغارب.

إن مطالب الإصلاح هي مطالب سياسية بامتياز، ولذلك فهي لا يمكن أن تحتوى داخل بوتقة أمنية. لقد كان الرد على صعود الحركات اليسارية العنيفة في أوربا، واليمين الفاشي بعد ذلك - مع الفارق طبعا - هو في مزيد من الديمقراطية، لعزل الحركات الأكثر تطرفا، وإذابة من هي قابلة للتطور من بينها داخل الثقافة الديمقراطية، وهو ما يرفع من مشروعية الدولة، ويصلب عود الحكومات الديمقراطية.

عن هذه الندوة، صدر إعلان تم الإصطلاح عليه بإعلان الدار البيضاء، وهو إعلان نعتز بصدوره من الدار البيضاء، ومن المغرب، وهو أحد دولتين أو ثلاث يمكن أن تتحمل مثل هذا الشغب المدني في عالمنا العربي. إن الرسالة التي يود هذا الإعلان أن يرفعها لكل من يهمه الأمر : أن هناك مطالب حقيقية للإصلاح، وأن هذه المطالب ثابتة مهما تقلبت الظرفية السياسية، وأن الإصلاحات الديمقراطية هي أحد المداخل الأساسية للاستقرار وللتنمية المحلية وللاندماج الإقليمي، وفي جملة بسيطة: إن الديمقراطية تتحمل عناءها.

سؤال الديمقراطية في تحولات المشهد الحزبي في المغرب

الأحزاب السياسية : مقاربة سوسيولوجية.

التقطيع الانتخابي ورهانات الحكامة المحلية بالمغرب.

معيقات المشاركة السياسية بالمغرب : مقاربة للمنطلقات والخلفيات.

مآزق ممارسة المعارضة في المغرب - من المعارضة التقليدية إلى المعارضة الجديدة.

تدبير الشأن المحلي بالمغرب بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

إن مطالب الإصلاح هي مطالب سياسية بامتياز، ولذلك فهي لا يمكن أن تحتوى داخل بوتقة أمنية. لقد كان الرد على صعود الحركات اليسارية العنيفة في أوربا، واليمين الفاشي بعد ذلك - مع الفارق طبعا - هو في مزيد من الديمقراطية، لعزل الحركات الأكثر تطرفا، وإذابة من هي قابلة للتطور من بينها داخل الثقافة الديمقراطية، وهو ما يرفع من مشروعية الدولة، ويصلب عود الحكومات الديمقراطية.

الأحزاب السياسية : مقاربة سوسيولوجية.

الطراف عبد الوهاب

تعد الأحزاب - بمختلف أشكالها وأسمائها - جانبا من جوانب المؤسسة السياسية للدولة، فهي ذراعها في العمل السياسي العام، وهي بالنسبة للمواطن الوسيلة التي يشارك بواسطتها في الحكم، وفي اتخاذ القرارات المتعلقة به وبحياته ومستقبله ومصيره. وبما أن الحزب يسعى دائما للوصول إلى السلطة، فإنه يحاول من خلال نشاطه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تقديم عدة خدمات للمجتمع كوسيلة لاستقطاب الجماهير والحصول على دعمهم الانتخابي، والذي يعد مفتاح الوصول إلى الحكم أو السلطة السياسية.

لمقاربة موضوع الأحزاب السياسية بشكل عام والأحزاب السياسية المغربية على وجه الخصوص، أقترح التعرض للنقط التالية :

1 - تعريف الحزب السياسي.

2 - القيادة الحزبية .

3 - المناضلون الحزبيون.

4 - وظائف الأحزاب السياسية.

5 - الحزب والديمقراطية الداخلية.

6 - الأحزاب والتنشئة السياسية.

7 - الأحزاب السياسية المغربية : أي وظائف ؟

1 - تعريف الحزب السياسي:

يقترح عبد الحليم الزيات تعريفا للحزب السياسي كما يلي :

* الحزب تنظيم سياسي، يقوم على بناء تنظيمي واضح، وأهداف سياسية واجتماعية محددة. يتضمنها برنامج عمل معلن، ينطلق من إيديولوجيا سياسية تعبر عن مصالح جماعة أو طبقة اجتماعية معينة. ويستند في حركته ومناشطه إلى أساليب عمل متفق عليها. ويعمل في ضوء كل ذلك على اجتذاب المزيد من الأنصار والمؤيدين، وتنظيم وترشيد حركة كل من ينتمي إليه، من أجل الوصول إلى مواقع القوة السياسية في المجتمع والحفاظ على هذه المواقع، وتحقيق الأهداف التي يتضمنها البرنامج الذي يلزمه وتعزيز ما يحققه من هذه الأهداف"[1]

إن الهدف الأساسي من قيام أي حزب سياسي إذن هو الوصول إلى السلطة، فالسلطة هي التي تتيح لهذا الحزب أو ذاك تحقيق أهدافه. والسعي للوصول إلى السلطة من أهم العوامل التي تنمي الرابطة بين أعضاء الحزب ومؤيديه، حيث يتوقف نجاح الحزب أو فشله على مدى التماسك الحاصل بين أعضائه[2]

2 - دور القيادة الحزبية :

ولا شك أن القيادة في الحزب تعتبر من الأهمية بمكان، فهي التي تدير الحزب وتوجه شؤونه ونشاطه أثناء النشاط العادي، وتحافظ على توازنه.[3]

وإذا كان القادة يتمتعون بعمر سياسي طويل، فلأنهم يتمنون البقاء في القمة ولديهم الوسائل اللازمة لذلك. ولا شك أن للعوامل النفسية أثرها في هذا التمسك، فعندما ينجح القادة في فرض أنفسهم، فإنهم يستمدون من ذلك شعورا متزايدا بأهميتهم، مما يجعل أفق العودة للقاعدة أمرا غير مقبول.[4] وهو المرض العضال الذي تعاني منه جل الأحزاب السياسية المغربية. فالزعماء يشعرون بخيبة أمل كبرى إذا ما تخلوا عن القيادة، لكونهم اعتادوا الظهور في الواجهة وما يتبع ذلك من امتيازات مادية ورمزية، الشيء الذي يجعلهم لا يتخلون عنها إلا مكرهين.

3 - المناضلون الحزبيون :

يمكن القول أن ليس هناك أي تنظيم قابل للحياة بدون التزام حد أدنى من الأفراد بشكل نشيط ومستمر في العمل لخدمة الأهداف التي يحددها لنفسه. وبالتالي فالحزب لكي يستمر لا بد له من مناضلين، يعتنقون إيديولوجيته ويدافعون عن مبادئه.

إن المناضل – كما يرى فليب برو – هو أكثر من مجرد منتسب أو دافع للاشتراك، إنه يقوم في الحزب بممارسات مشاركة وفعالة، ويتميز بالأحرى عن المتعاطف الذي لم يقم بالإجراء الشكلي اللازم للانتساب إلى الحزب.

غير أنه يصعب تقدير النزعة النضالية الحزبية بعبارات رقمية. وكما عبرت كولين إيسمال عن ذلك فإن "عدد بطاقات المنتسبين يبقى سرا من أسرار الحزب"[5].

غير أن إخلاص المناضلين وتمسكهم بالحزب يتناسب مع قيمة "التعويضات" التي يمكنهم أن يحصلوا عليها، سواء أكانت تعويضات مادية أو معنوية، لهذا نجد أن الكثير من المناضلين لا يقومون في الواقع إلا بمرور مؤقت في الحزب، **وإلى جانب المناضلين الدائمين الذين يمارسون عموما المسؤوليات الأكثر أهمية، يشكل المناضلون العابرون من خلال افتقادهم للتجربة السياسية، كتلة احتياطية يستخدمها القادة لصالحهم. ويفسر خروج المناضلين من الحزب إما بسبب ضعف قيمة ما يحصلون عليه من "مكافآت" أو بسبب خيبة الأمل لعدم حصولهم على المزايا المنتظرة، أو بسبب خروج الحزب عن المبادئ الكبرى التي رسمت له والتي من أجلها أسس.**[6]

4 – وظائف الأحزاب السياسية :

يلخص الباحث خيري عيسى أهم وظائف الحزب السياسي فيما يلي:

أولا : العمل على زيادة الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[7]

ثانيا : يهيئ لأفراد المجتمع السبيل إلى التعبير عن أدائهم بطريقة منظمة مما يزيد التماسك والترابط بين الحاكم والمحكوم ."

و يعتبر الحزب مبدئيا أو على الأقل في الدول الديمقراطية وهو خارج السلطة بمثابة المحاسب والمراقب للحكومة على أعمالها، مما قد يجعل الحكومة القائمة تضع في حسبانها النقد الذي يمكن أن يوجه إليها والذي قد يؤدي إلى الإطاحة بها.[8]

وتلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في زيادة فعالية أداء النظام السياسي، فضلا عن أنها يمكن أن تكون مصدرا مؤثرا وفعالا في عملية التنشئة السياسية لأفراد المجتمع، فعلاقتها بالنظام السياسي تنطوي على كل من الاتصال والمشاركة معا، ومن ثم فإن دورها في التنشئة السياسية ينقسم إلى:

أ- دعم الثقافة السياسية القائمة وإمدادها بمقومات البقاء.

ب – خلق تغييرات هامة في هياكل الثقافة السياسية القائمة، وتبدو أهمية هذا الدور بوضوح في المجتمعات النامية، والمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، لكن تظل هذه الوظيفة رهنا بمجموعة من العوامل التي تتضمن طبيعة الثقافة السياسية القائمة، والظروف العامة والخاصة في البيئة المحلية، ثم أداء المصادر الأخرى المسئولة عن التنشئة خاصة وسائل الإعلام والمدرسة.[9]

وتعد الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي، كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمع المصالح وتعبئها، وهي أداة من أدوات التنشئة والتجنيد السياسي، وأخيرا فإنها تساهم في إسباغ الشرعية على نظام الحكم، فالأحزاب هي مؤسسة من أهم مؤسسات النظام السياسي القائم.[10]

في حين يرى أحد الباحثين أن الأحزاب السياسية ينبغي أن تعبر عن آمال شعوبها وتطلعات مجتمعاتها. فتعمل بذلك على وضع استراتيجيات للتنمية والتخطيط لتحديث مجتمعاتها، سواء بتعديل الوضع التقليدي السائد وتبديله بما هو أفضل. أو عن طريق اقتراح برامج للتنمية.

وبناء على هذا الأساس يحدد كل حزب برنامجا يميزه عن غيره من الأحزاب، بحيث يشمل هذا البرنامج كل ما يعمل على حل مشكلات المجتمع، بما يحقق صالح الاقتصاد القومي وبما يتفق والإمكانيات المتاحة للدولة.[11]

5 - الحزب والديمقراطية الداخلية :

إن تدبير البيت الداخلي يمكن أن يعطي عن الحزب صورة جذابة إن كان يعبر عن الروح الديمقراطية والتسامح والانفتاح، أما إذا بدت المنافسات بين التيارات حادة جدا، فإنها يمكن أن تعطي صورة سلبية عن حزب ممزق في مشاجرات داخلية. وأحيانا يسعى الحزب لأن يسوق عن نفسه صورة الوحدة والتماسك، بحيث يعمل قادته قدر الإمكان على إخفاء صراعات الاتجاهات ومنافسات الأتباع. ولا شك أن عدم انضباط المناضلين أو المنتخبين في حزب ما، من شأنه أن يضعف بشكل كبير قدرته على التأثير والاستقطاب.[12] ويمكن القول أن جل الأحزاب السياسية المغربية عانت ولازالت تعاني من هذا المشكل.

6 - الأحزاب السياسية والتنشئة السياسية :

يفترض أن الأحزاب السياسية تشجع الأفراد على المشاركة في صناعة القرار السياسي - أو التأثير في هذه العملية على الأقل - كما تساهم - مبدئيا - في اختيار أعضاء المجالس النيابية وأفراد الهيأة الحاكمة بأسلوب ديمقراطي منظم ومشروع يساعد على التجديد المستمر في حركة العمل السياسي وفي صفوف النخبة الحاكمة بشكل عام.[13]

غير أنه لا يمكن توفير هذا العنصر البشري إلا عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يمكن من خلالها تأهيل المواطنين لممارسة العمل السياسي وتجنيد العناصر القيادية اللازمة لقيادة العمل السياسي والتنموي في المجتمع بوجه عام. وفي هذا الصدد يعتبر الحزب من المؤسسات التربوية الرئيسة التي يمكن أن يعول عليها كثيرا في مجال التنشئة السياسية، والتي بمقدورها القيام بأدوار هامة ومؤثرة في هذه العملية أيضا. وهو يباشر هذه المهمة إما عبر مستوياته التنظيمية المختلفة، أو داخل تنظيماته المساعدة - كمنظمات الشباب والطلائع وغيرها - أو عن طريق دورات التثقيف السياسي التي يعقدها بين وقت وآخر، أو بواسطة معاهد للتدريب السياسي... أو من خلال صحفه ومطبوعاته التي يضمنها تحليلاته للوقائع والأحداث السياسية .

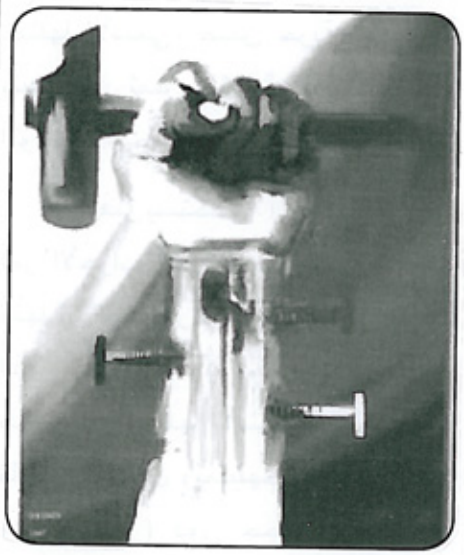

ولا يقتصر دور الحزب في عملية التنشئة السياسية على التعريف بمختلف النظريات والاتجاهات الفكرية والسياسية فقط. كما لا يقتصر على شرح برنامجه السياسي وتفسير أساليب عمله التنظيمي، أو تلقين أعضائه الإيديولوجية السياسية التي يعتنقها، بل إن هذا الدور يمتد ليشمل تحليل واقتراح حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الواقعية، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.[14]

وهو ما يساعد على بناء وتطوير الوعي السياسي لدى المواطنين، ويزيد من قدرتهم على ممارسة العمل السياسي وتحمل تبعاته بشكل إيجابي وفعال، بحيث يخدم قضايا المجتمع بشكل عام، ويؤثر في عمليات التنمية والتنمية السياسية على وجه الخصوص.[15]

غير أن اجتذاب الناس وحثهم على العمل السياسي يتطلب الاتصال بهم من ناحية وإشراكهم في العملية السياسية من ناحية أخرى، وإقناعهم بجدوى العمل السياسي، بل إعطاء عبرة وقدوة حسنة في النضال والأخلاق والالتزام والتدبير والمشاركة.

ومن هنا فإن الحزب من هذا المنظور يعتبر وسيلة للاتصال وميكانيزما أساسيا للاتصال السياسي على وجه الخصوص.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دور الحزب في عملية الاتصال السياسي لا يرتبط بفترات محددة أو مناسبات متفق عليها سلفا، كما لا ينبغي أن يظل مرتبطا مثلا بالاجتماعات الدورية لمستوياته التنظيمية فقط، أو بالمؤتمرات السياسية أو الحملات الانتخابية وحدها، ولكنه ينبغي أن يكون دورا دائما ومستمرا دون توقف أو انقطاع، ويتم أيضا عبر وسائل وقنوات عديدة ومتنوعة، كالجرائد الحزبية وغير الحزبية والنشرات الدورية، واستطلاعات الرأي العام، ومحطات البث الإذاعي والتلفزيوني ....وغير ذلك من القنوات التي يمكن استخدامها للتأثير في الرأي العام وكسب تأييده.[16]

يمكن القول أن مسؤولية الأحزاب السياسية في مجال التربية السياسية للمواطنين في الدول المتخلفة، أعظم مقارنة بمثيلاتها في الدول الديمقراطية، فإذا كانت الديمقراطية كثقافة وسلوك وممارسات يومية قد استقرت نسبيا في تلك المجتمعات وتغلغلت في وجدان المواطنين، فإنه في دولنا المتخلفة – نحن معشر دول العالم الثالث – لازلنا بعيدين كل البعد عن القيم الديمقراطية، ويتجلى ذلك في سلوكنا سواء كفاعلين سياسيين ومسئولين حكوميين أو كأفراد عاديين، بحيث يمكن القول بأننا نعيش في ظل التخلف السياسي، خاصة مع ضعف إذ لم نقل غياب الوعي السياسي.

فأي دور للأحزاب السياسية المغربية في مجال التنشئة السياسية ؟

يمكن القول أنه رغم المجهودات التي تبذلها بعض الأحزاب السياسية المغربية في مجال التربية السياسية للمواطنين. فإن تأثيرها يظل محدودا إزاء خطر العزوف السياسي الزاحف . ويرجع فشل الأحزاب السياسية في مسعاها التربوي (التنشئة السياسية) إلى أن أغلبيتها – كما جاء في الخطاب الملكي – "لا هم لها إلا الأغراض الانتخابوية. بدل التنافس على البرامج الملموسة وتكوين النخب الواعية المسئولة"[17]

ومن ثم ينبغي لفت النظر إلى إشكالية العزوف عن الانتماء إلى الأحزاب السياسية.

7 – الأحزاب السياسية المغربية : أية وظائف ؟

هل من العدل إلقاء كل اللوم على الأحزاب السياسية ؟

إن الظاهرة الحزبية في المغرب تمارس نشاطها داخل إطار عبر عنه محمد معتصم كما يلي :

– "يقوم الملك –أمير المؤمنين– بتحديد اختيارات الأمة (وليس الأحزاب السياسية).

– يكون اختلاف الحكومة والبرلمان حول وسائل تنفيذ هذه الاختيارات كما وضعها الملك.

– تتصرف الأحزاب والحالة هته كمعين للملك وكمجرد معبرة عن الاختلاف في كيفية تنفيذ اختيارات الأمة كما صاغها ممثلها الأسمى، ضمن حرية للتعبير لا ينبغي أن تمس بالملكية أو الإسلام أو المواضيع الاجماعية".

ومن هنا يستخلص أحد الباحثين أن أمر الأحزاب المغربية غريب، "إذ يطلب منها أن تضع برامج سياسية في الوقت الذي يتم فيه تحديد اختيارات الأمة من طرف الملك ممثلها الأسمى، ويطلب منها تأطير المواطنين وتمثيلهم (الفصل الثالث من الدستور) دون حجب الشعب عن ملكه، أي دون لعب دور الوسيط".[18]

ويذهب محمد معتصم إلى القول بأن المغرب كملكية دستورية يتميز نظامه السياسي بالتعددية الحزبية، مع التركيز على ضرورة وجود معارضة داخل النظام كشرط لديمقراطية حقيقية، ولكن مع الإلحاح دائما على أنها معارضة "برلمانية" وللحكومة فقط، وأنها معارضة جلالة الملك وليست معارضة لجلالة الملك، بحيث يصبح أمير المؤمنين فوق الأحزاب وفوق حكومة ومعارضة الملك الدستوري.[19]

وإذا كان دستور 1962 قد وضع الأسس الشرعية لممارسة التعددية ومنع الحزب الوحيد، فإن هذا المبدأ قد استغل لإضعاف القوى المعارضة وذلك بخلق قوى منافسة إلى جانبها

(ما يصطلح عليه بالأحزاب الإدارية وما يعاد إنتاجه حاليا مع حزب الأصالة والمعاصرة)، بغية تحييد الحركة الوطنية أو استعمال الأحزاب كأداة لتجزيء الحركة الوطنية.[20]

لقد تبنى النظام السياسي المغربي فعليا التعددية منذ الاستقلال، وتحول هذا التبني الفعلي للتعددية إلى مقتضى دستوري بصدور دستور 1962، وظل ثابتا في جميع الدساتير التي تلته، غير أن تتبع مسار التعددية الحزبية في المغرب، دفع البعض إلى طرح تساؤل: هل في التجربة المغربية تتطابق التعددية الحزبية مع التعددية السياسية ؟ ذلك أن الديمقراطية ليست هي ارتفاع عدد الأحزاب، بل تقاس التعددية في المنظور الديمقراطي بمدى الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية مع تكافؤ الفرص في العمل السياسي، وإمكانية التناوب الفعلي على السلطة بشكل سلمي، بما يفيد إمكانية تحقيق تعدد برنامجي. وبخصوص هذه المسألة فقد أظهرت التجربة المغربية – في رأي أحد الباحثين – أن التعددية بالإضافة إلى أنها مفبركة في جزء كبير منها، بحيث لا تعكس تعددية سياسية برنامجية،" فقد كانت وسيلة المخزن المفضلة في تمييع العملية

السياسية وخدمة التوازن السياسي والدستوري والمؤسساتي اللازم لاستمرار دوران العملية السياسية ضمن فلك مضبوط"[21]. وإذا كان هذا الفعل مبررا في فترة تاريخية معينة بالنظر للصراع الذي كان محتدما بين بعض القوى السياسية والسلطة ، فإنه يبدو غير مقبول في الوقت الراهن، وهو ما أدى إلى تبخيس العمل السياسي .

في حين يرى أحمد بوجداد أن "التعددية السياسية" في المغرب لم تؤد إلى تعدد طرق التفكير السياسي، فهناك في رأيه" سوق سياسية لكن بدون سوق ثقافية موازية، تتصارع وتتصادم فيها الأفكار والمقترحات إلى جانب المواقف والمواقع."[22]

ظاهرة البرلمانيين الرحل :

فالبرلماني قد ينتقل من فريق برلماني لآخر، أي يغير انتماءه الحزبي بسهولة، ويرجع ذلك- في كثير من الأحيان - إلى البحث عن المصلحة الشخصية المادية، إذ يتضح في مثل هذه الحالات بأن البرلماني لم ينتم إلى ذلك الحزب عن قناعة وإيمان بإيديولوجية الحزب وتوجهاته واقتناعا ببرامجه بل سعيا لتحقيق مآرب شخصية، بحيث يغادر الحزب كلما مست مصلحته أو لم يحقق مطامحه التي كان يرسمها أو وعد بها، هذا دون نسيان أن هناك أسباب أخرى وجيهة قد تكون أهم، مثلا غياب الديمقراطية الداخلية وعدم إتاحة الفرصة للآخرين - خاصة المعارضين لبعض توجهات الحزب - للتعبير عن آراءهم ومواقفهم، وبالتالي فتح المجال للارتقاء وتسلم بعض المسؤوليات داخل هرم الحزب.

وبذلك يكون الهدف من تغيير الحزب الأم والارتماء في أحضان حزب آخر، هو البحث عن فرص أفضل، وأحيانا قد يكون مجرد انتقام من ذلك الحزب، لاسيما إذا الشخص المغادر ذا وزن (أو من عيار ثقيل)، بل قد يفكر في تأسيس حزب سياسي يصبح زعيما له والأمثلة كثيرة في المشهد الحزبي المغربي.

كما أن طغيان المحسوبية والزبونية هي من بين أسباب الترحال السياسي، إذ لا يتم تقلد مناصب المسؤولية والارتقاء داخل الحزب وفق معايير موضوعية كالكفاءة والانضباط والأقدمية في النضال...الخ، بل تبعا لمعايير أخرى مستترة أو موازية للمعايير المعلن عنها، كدرجة الطاعة والانصياع للزعيم ومدى خدمته (بحيث تحضر بشكل كبير نظرية الشيخ والمريد) ومدى الاقتراب من دائرة متخذي القرار (علاقة القرابة أو المصاهرة). وبالتالي فإن الأشخاص الذين يمارسون النقد البناء، يصنفون ضمن المغضوب عليهم، فيكون مصيرهم التهميش .

فعوض أن تنفتح التنظيمات الحزبية على المناضلين، بحيث يجد كل واحد منهم مكانه ويؤخذ برأيه عند اتخاذ القرار- كما يرى الباحث محمد زرنين - يجد نفسه مقصيا أو مهملا أو في ظل الوصاية باسم المشروعية التاريخية للزعيم، وقدرته الهائلة على التدبير. ومن هنا تصبح ظاهرة الانشقاقات الحزبية المزمنة، خير دليل على غياب الديمقراطية الداخلية.[23]

هذا الانشقاق يدفع الكثير من الأفراد إلى النفور والتراجع عن الانخراط في الحياة الحزبية بشكل عام، الشيء الذي قد يدفعهم إلى الارتماء بدون تردد في أحضان اليأس والاغتراب.

إن دمقرطة الحياة الحزبية هي السبيل الأنجع لبناء الانتماء الحزبي بناء سليما، مما يتيح إمكانية التربية على الاقتراح والتحليل والتشخيص، بالإضافة إلى بناء الترقي في التراتبية الحزبية على أساس معايير موضوعية كالكفاءة والانضباط، وليس على أساس معايير شخصية.[24]

وللحد من هذه السلبيات جاء القانون 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث وضعت المادة الخامسة منه في فقرتها الثانية حدا لما يسمى بترحال البرلمانيين إلى أحزاب أخرى" إذ تنص هذه المادة على أنه لا يمكن لشخص يتوفر على انتداب انتخابي ساري المفعول في إحدى غرفتي البرلمان تم انتخابه فيها بتزكية من حزب سياسي قائم، أن ينخرط في حزب سياسي آخر إلا بعد انتهاء مدة انتخابه.[25]

وإذا كان البعض يرى أن المشرع حاول من خلال هذا المقتضى أن يعمل على تخليق الحياة الحزبية ويمنع الانتقال

من حزب سياسي إلى حزب آخر خلال فترة الانتداب، مما قد يخلق تصدعا في الفرق البرلمانية، بل "قد يؤثر على عملية التصويت داخل البرلمان، بفعل أشخاص يغيرون انتماءاتهم الحزبية كتغييرهم لقمصانهم ..."[26]، فإن مقتضيات هذه المادة تم تجاوزها وخرقها بشكل سافر خلال الانتخابات الجماعية الأخيرة، حيث غير العديد من المرشحين انتماءهم الحزبي، خاصة في اتجاه حزب الأصالة والمعاصرة، ومع ذلك حكم القضاء لصالح" الترحال السياسي" بحجة أن المادة الخامسة من قانون الأحزاب غير دستورية، مما ساهم في إفساد العملية الانتخابية وتمييع العمل السياسي. غير أن الإشكال يطرح، حينما يطرد النائب البرلماني من الحزب، بحيث يخرج منه مرغما، كما قد يغادر الحزب نظرا لغياب الديمقراطية الداخلية.

وفي هذا الإطار نصت المادة 21 على ضرورة اعتماد الديمقراطية في تسيير الحزب السياسي، بحيث يسمح لجميع الأعضاء بالمشاركة الفعلية في تدبير مختلف أجهزته، نظرا لما يعرفه واقع الأحزاب السياسية من شخصانية وفردانية، يجعل هذه الأحزاب هشة دون أساس قوي، فالزعيم هو المالك لمفاتيح ودواليب الحزب وهو الحاكم بأمره . ورغم تنصيص قوانين هذه الأحزاب على مبادئ وقواعد ديمقراطية في تدبير شؤون الحزب، فإن واقع الحال يعكس خلاف ذلك.[27]

كما نصت المادة 24 على ضرورة

اختيار وتزكية مرشحي الحزب لمختلف الاستشارات الانتخابية بطرق ديمقراطية، وهي أحكام – كما يرى أحد الباحثين" أفرزتها ظاهرة التزكيات الموسمية للأغيار المنزلون بقدرة قادر، دون الارتكاز على مبادئ ديمقراطية" في الوقت الذي يهمش فيه المناضلون الحقيقيون، هذه التزكيات غالبا ما تمنح" لبعض الأعيان أو الأغنياء، أو بدوافع إثنية أو مالية و في بعض الأحيان " إرشاء"[28]،أي إعطاء الأولوية للوجهاء الذين قد يدفعون أموالا طائلة للحزب،أما المناضلون الحقيقيون فيتم تهميشهم لأنهم فقراء وبالتالي لا يقدمون للحزب أي دعم مادي مثلا.

على أي هناك مقتضيات جد مهمة نص عليها القانون الجديد، غير أن الإشكال يطرح بصدد تطبيق هذا القانون. فهل ستكون الأحزاب في مستوى المسؤولية لاحترام بنود هذا القانون، أم ستتحايل عليه وتطبق فقط ما تراه ملائما لمصلحتها ؟ وهل ستعمل الجهات المختصة على تطبيق القانون في حق الحزب أو الأحزاب التي ستخرق بنود هذا القانون وترفض العمل بمقتضياته، احتراما لمبدأ تكافؤ الفرص أمام جميع الأحزاب السياسية

خاتمة :

لا غرابة إذن أن يكون وضع الأحزاب السياسية المغربية على ما هي عليه، فإذا كان التناوب على السلطة هو الهدف الأساسي الذي من أجله تؤسس الأحزاب السياسية بالإضافة إلى أهداف أخرى – كما سبقت الإشارة في بداية هذا المقال – فإن المشرع المغربي حددها في المشاركة في تدبير الشأن العام" إذ نصت المادة الأولى من قانون الأحزاب الجديد على ما يلي :" الحزب السياسي هو تنظيم دائم يتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى اتفاق بين أشخاص طبيعيين، يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ويتقاسمون نفس المبادئ، قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الأرباح"

إحالات :

1- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الثالث: الأدوات والآليات، دار المعرفة الجامعية، مصر 2002 ص: 136.

2- اسماعيل علي سعد – حسن محمد حسن، النظريات والمذاهب والنظم : دراسات في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية – مصر 2005 ص : 242 .

3 – نفس المرجع، نفس الصفحة .

4 – فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1998 ص : 404

5 – نفس المرجع، ص : 395 .

6 – نفس المرجع، ص :398 .

7- اسماعيل علي سعد – حسن محمد حسن، النظريات والمذاهب والنظم: دراسات في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية – مصر 2005 ص : 243

8 – نفس المرجع، ص : 244 .

9 – وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2003 عمان – الأردن ص : 52

10 – نفس المرجع، نفس الصفحة .

11 – مولود زايد الطبيب، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان – الأردن 2001 ص: 83.

12 – فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1998 ص: 402 .

13 – عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الثالث: الأدوات والآليات، دار المعرفة الجامعية، مصر 2002 ص : 159.

14 – نفس المرجع، ص : 153.

15 – نفس المرجع، ص : 154.

16 – نفس المرجع، ص : 157.

17 – انظر الخطاب الملكي بخصوص أحداث 16 ماي، جريدة العلم عدد 19430 بتاريخ 31 يوليوز 2003 ص: 4 .

18 – عبد اللطيف أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21، مرجع سابق ص : 69.

19 – محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية (1962 – 1991) مؤسسة إيزيس 1992، ص : 78 .

20 – عبد العزيز لوزي. المسألة الدستورية والمسار الديمقراطي في المغرب. منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. 1996 ص : 77.

21 – محمد مرواني، التجربة الديمقراطية في المغرب: الآفاق، الممكنات والرهانات، مجلة نوافذ السنة الثانية، العدد السابع ص : 64.

22 – أحمد بوجداد،الملكية والتناوب، مقاربة لإستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000، ص: 145.

23 – محمد زرنين، تفجيرات 16 ماي أو قطعة الجليد العائمة، ضمن الدين والسياسة والعنف، مجلة وجهة نظرعدد ص: 23.

24 – نفس المرجع، نفس الصفحة .

25 – محمد الأزهر، قانون الأحزاب السياسية، القانون 36.04 : قراءة ونصوص، مطبعة دار النشر المغربية، ص: 10.

26 – نفس المرجع، نفس الصفحة.

27 – نفس المرجع، ص : 29

28 – نفس المرجع، ص : 30.

التقطيع الانتخابي ورهانات الحكامة المحلية بالمغرب.

أمينة ملول الخياري
باحثة في القانون الإداري – سلا

يشكل التقطيع الانتخابي العملية المركزية في رسم السياسة الانتخابية، إذ أنه ليس مجرد مسطرة تقنية بل يعد عنصرا مهما في الإستراتيجية السياسية للدولة، حيث أن اعتماد تقسيم انتخابي على المقياس يعد حسما مسبقا في النتائج الانتخابية[1]، كما تثير العملية إشكالية مدى احترام التقطيع الانتخابي لمبدأ دستوري متمثل في المساواة أمام القانون[2] وهي مساواة مزدوجة تضم التساوي بين المواطنين في التمثيل السياسي من جهة ومساواة القوى السياسية في التنافس السياسي من جهة أخرى[3].

ومن أجل تحقيق ذلك تحرص الدول الديمقراطية على أن تسند مهمة التقطيع الانتخابي إلى هيئة مستقلة عن البرلمان والحكومة،كما هو الحال في بريطانيا وأستراليا، بينما اتجهت دول أخرى إلى تأطير التقطيع الانتخابي بقانون كما هو الحال بالجزائر و موريتانيا وفرنسا.

وبالمغرب فإن الأمر مختلف ومتناقض في نفس الوقت، مختلف لأنه يتم تحديد وإحداث الدوائر الانتخابية بمرسوم صادر عن وزير الداخلية،ومتناقض لأنه في الوقت الذي يؤطر فيه النظام الانتخابي بقانون فإن التقطيع يتم بمرسوم،الأمر الذي يعد مخالفا لمنطق الأشياء ولما هو سائد في مختلف التشريعات المقارنة، ويرجع هذا الأمر بالأساس إلى استمرارية الجهاز التنفيذي بالمغرب بالتحكم في رسم الخريطة الانتخابية وتحديد النتائج مسبقا بشكل يخال به إزالة عنصر المفاجأة الانتخابية.

انطلاقا مما سبق فإن التأطير القانوني للتقطيع الانتخابي من شأنه أن يحقق :

ضمانة أكثر موضوعية،حيث يعمل البرلمان على ضمان المساواة بين السكان في التمثيل السياسي على النحو الذي لا يشجع خفية توجها سياسيا معينا على حساب التوجهات الأخرى،وذلك عن طريق إقرار مبدأ المشاركة الديمقراطية في وضع التقطيع الانتخابي حتى يكون هذا الأخير محايدا من الناحية السياسية[4].

إخضاع العملية لمراقبة المجلس الدستوري عند الإحالة وفي حالة المخالفة لقواعد الإنصاف والمساواة.

تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وبالتالي تقوية اختصاصات المؤسسة التشريعية[5].

وعليه أضحى من الضروري تجاوز العرف والتقليد الذي يقوم على إحداث الدوائر الانتخابية المتعلقة بالانتخابات الجماعية بقرار عن وزارة الداخلية، مما أفرز من خلال كل التجارب السابقة تقطيعا انتخابيا غير عادلا، يهدف إلى تقليص تمثيلية قوى سياسية معينة مقابل الرفع من تمثيلية قوى أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار طبعا القريب والبعيد من السلطة،إن لم يكن الهدف الأساسي هو إضعاف كل القوى السياسية،الأمر المرتبط بالطابع الباتريمونيالي للدولة المغربية الذي لا زال نسيجه يخترق كل البنى المؤسسية ويجعلها (الدولة المغربية) الفاعل المهيمن في تنظيم وتأطير العلاقات والأفراد .

إن المنطق السليم يستوجب تصحيح الأمور ومعالجة التناقضات السياسية والتدبيرية التي تعيشها الجماعات المحلية بالمغرب، وإلا سيكون من باب تحصيل حاصل أن المناداة بالحكامة المحلية وما يصحبها من مسلسل الإصلاحات القانونية دون تقطيع انتخابي عادل تتكلف به السلطة التشريعية مضيعة للوقت،بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في أسس ومعايير هذا التقطيع حتى يكون أرضية حقيقية لانتخابات ديمقراطية عوض التقطيع غير المتوازن المعمول به منذ أول تجربة انتخابية سنة 1963 إلى المرحلة الراهنة

من هذا المنطلق ولإيجاد تقطيع انتخابي ديمقراطي يعزز الحكامة المحلية لابد في نظرنا من توفر مجموعة من المعايير أهمها :

– ضمان مساواة الأحزاب والمرشحين في التقطيع الانتخابي يتوقف على تحقيق شرطين أولهما استحضار مبدأ مساواة كافة المرشحين في الانتخابات وثانيهما تحقيق المساواة بين مختلف التنظيمات الحزبية المشاركة في العملية الانتخابية والواقع أن الشرطين يتداخلان بقوة.

– تحقيق توازن ديموغرافي يضمن التوازن بين عدد السكان وعدد المقاعد

المخصصة لتمثيلهم بحيث ينبغي إحداث الدوائر الانتخابية بناءا على معطيات ديموغرافية وإدارية.

بالإضافة إلى ذلك يجب فتح نقاش سياسي وطني يشرك مختلف الفاعلين وفق مقاربة تشاركية وتشاورية بغية إيجاد حلول توافقية بين جميع الفرقاء من خلال حوار جاد ومسؤول حتى لا يشعر أي طرف سياسي أنه مستهدف من موضوع هذا التقطيع أو ذاك، على أساس أن لا تكون هذه اللقاءات والنقاشات في حدود التواصل والاستئناس من باب" شاوره ولا تأخذ برأيه"كما جرت وتجري العادة في أغلب الأحيان، بل أن وضع تقطيع انتخابي عادل يقوم على معايير تضمن المساواة يصدره البرلمان سيكون بكل تأكيد مدخل حقيقي لانتخابات ديمقراطية نزيهة.

لكن الأمر يتطلب بالموازاة مع ذلك مجموعة من الدعائم منها :

- تغيير وظيفة الأحزاب ونظرة الدولة لها :

إن نظرة الدولة للأحزاب السياسية تترجم بشكل واضح من خلال قانون الأحزاب بحيث نجد المادة الأولى منه والتي تعرف الحزب السياسي[7]، لا تقف على التعريف الفعلي للحزب بالقدر الذي تحدد فيه أهداف تأسيسه وتكتفي بصيغة "المشاركة في تدبير الشأن العام" وليس "تدبير الشأن العام"، وفي هذا تأكيد لسمو المؤسسة الملكية التي خولها الدستور صلاحيات واسعة.وبذلك فإن الحزب السياسي بالمغرب يحتفظ بخصوصيته التي دأب عليها منذ ظهور أول حزب وكرسها دستور 1962 [8]، أضف لذلك أن الهدف التقليدي للحزب الذي نص عليه الدستور في الفصل الثالث وكررته المادة الثانية من قانون الأحزاب هو فقط المساهمة في تنظيم المواطنين وتمثيلهم إلى جانب هيآت أخرى كالجماعات المحلية والنقابات...

وبذلك فإن تدعيم الحكامة المحلية من مدخل التقطيع الانتخابي يتطلب تغيير نظرة الدولة للأحزاب بجعلها المسؤولة عن تدبير الشأن العام ومنحها مناخ ملائم للعمل، وبالتالي تأهيلها للقيام بوظائف نظيرتها في الدول الديمقراطية، وليس مجرد تأثيث المشهد السياسي وتجميل الصورة أمام المارة لا أكثر.

- تغيير مواقف الفاعل الحزبي:

إلى جانب ما سلف يجب على الأحزاب السياسية تغيير رهاناتها الحالية المتمثلة في التحكم في اللحظة الانتخابية في ظل غياب أفق سياسي واستحضار فقط التكتيكات الانتخابوية الضيقة في التعاطي مع المسألة الانتخابية دون إستراتيجية واضحة المعالم، إذ أن الواقع لا يخفي التهافت حول المناصب بدءا بالترشيحات وحرب رئاسة اللائحة والصراع مابين حزبين أو وزراء سابقين حول ترأس المجالس المحلية،إذ أن مشاركة معظم الأحزاب تبقى في عمومها مرتبطة بالأعيان وذوي النفوذ الاقتصادي والاجتماعي،مما يجعلها رهينة العامل الشخصي.

ويتجلى ذلك جليا في غياب معظم هذه

الأحزاب عن التأطير اليومي للمواطنين وإعدادها لقيادات محلية قادرة على التسيير والتدبير المحلي وفق معايير الحكامة المحلية، مما حولها من مدارس حزبية عريقة إلى دكاكين انتخابية لا تفتح أبوابها إلا موسميا إما للظرفية أو تحت الطلب[9]،الأمر الذي جعلها تعاني من قصور كبير في فعاليتها وفي منهجية التأطير ويغيب عنها النقد الذاتي،ويسودها جوا من الاستبداد الفكري المكرس للفردية وتقديس الزعامة وغياب الديمقراطية الداخلية.[10]

إن مواقف الأحزاب وعدم إدراكها للمطلوب منها سياسيا إلى جانب موقف الدولة منها لن يساهم إلا في عرقلة كل آمال نحو مرحلة أفضل وسيفرغ كل القوانين ولو كانت الأجود عالميا من معناها، فالأحزاب اليوم مدعوة للتعامل بجدية وعقلنة، إذ يكفي ما فات من التهور والانتكاسات نتيجة طغيان المصالح الخاصة،وذلك من خلال إدراكها لوظيفتها الحقيقية وما هو منتظر منها من خلال تقديمها لمرشحين متصفين بشروط خاصة على مستوى المؤهل العلمي والنزاهة الفكرية مع إدراكها كذلك أن مستقبلها هو مستقبل الحكامة المحلية بالمغرب.

- تأهيل القانون الانتخابي :

ونركز في هذا الصدد على نمط الاقتراع المعمول به بالجماعات التي يفوق عدد سكان 25.000 نسمة وهو الاقتراع باللائحة وبالتمثل النسبي على أساس قاعدة أكبر بقية.[11]

وباعتبار أن اعتماد أسلوب معين من أساليب الاقتراع لا يتم انطلاقا من اعتبارات تقنية محضة بل تتحكم فيه اعتبارات سياسية واضحة ومؤثرة على تحديد المنظومة الحزبية القائمة[12]، فإن هذا الأسلوب يهدف إلى إشراك جميع الأحزاب بما فيها الأحزاب الصغرى وإن اعتبرنا الأمر نظريا مسألة مقبولة إلا أنه أدى واقعيا إلى تشتيت الحياة السياسة أو ما يعرف بظاهرة البلقنة التي وإن كانت منافية للخطاب الرسمي وغير الرسمي الداعي إلى العقلنة الحزبية،فإنه

متطابق مع تكريس فكرة التمثيلية الدنيا للفاعلين الانتخابيين.[13]

وبالتالي ومن أجل تدعيم المدخل الإصلاحي نحو تدعيم الحكامة المحلية يجب التوجه نحو اعتماد نمط للاقتراع يساهم في عقلنة المشهد الحزبي انسجاما مع الخطاب السائد مع رفع العتبة إلى 10% عوض 6 % التي قد تساهم بدورها في البلقنة من خلال مساهمتها في مشاركة كل الأحزاب بما فيها تلك التي تظهر عشية الانتخابات، خصوصا أن المغرب يشهد دائما ميلاد أحزاب جديدة عند اقتراب كل استحقاقات انتخابية الأمر الذي يؤدي إلى تحالفات حزبية غريبة في غالبيتها وخارج أي بعد سياسي ناضج بقدر ما تكون اتفاقات أملتها اعتبارات سياسوية بعيدة عن متطلبات الحكامة المحلية بشكل يقلل من قيمة الديمقراطية المحلية وبالتالي توسيع الهوة بين السكان والمنتخبين.[14]

وإن كان هناك من يعتبر أن المطالبة برفع العتبة يشكل مساسا بالمساواة والديمقراطية، فإننا نراها وعلى العكس من ذالك مسألة أساسية لدفع الأحزاب للعمل عوض ما نراه من حالة الجمود والفتور وجعل الانتخابات موسم الإسترزاق بامتياز.

انطلاقا من كل ما سلف فإن التقطيع الانتخابي يعد إلى جانب الإصلاح القانوني والإداري...مدخل أساسي نحو تدعيم الحكامة المحلية. وإذا كنا قد حاولنا مس عدة جوانب قد تدعم هذا المدخل الإصلاحي، فإننا نختم بالقول إلى جانب ذلك أن الإرادة السياسية الحقيقية تظل العنصر الغائب في كل الإصلاحات التي يعرفها المغرب،فهناك دائما عائقا مركزيا كبيرا يقف في وجه إعمال وتجسيد النوايا المعلنة على أرض الواقع، لذلك يجب توفر إرادة سياسية حقيقية تتبلور عبر حوار جاد ومسؤول يكون منبع كل الأوراش المستقبلية من أجل حكامة محلية حقيقية.

الإحالات:

1- عسو منصور – نعيمة البالي – أحمد مفيد:"القانون الإنتخابي المغربي"مطبعة إنفوبرينت 2005، ص: 47 .

2- الفصل الخامس و الفصل الثامن من دستور 1996 .

3- حسن الجماعي : "التقطيع الإنتخابي " أنفاس حقوقية،منشورات المجلة المغربية لتنمية الثقافة الحقوقية والقانونية، دار أبي رقراق العدد الأول، سبتمبر 2002، ص: 235.

4- ن.م

5- احمد حضراني : "المدن مختبرات للتحول الإجتماعي وأقطاب التنمية "جريدة المساء العدد 463 16.15/03/2008.

6- علال البصراوي : "نزاهة الانتخابات مرتبطة بعوامل اجتماعية وثقافية "،جريدة الصباح، العدد 2528، بتاريخ 26- 05-2008، ص:7

7- القانون رقم 36-04، الجريدة الرسمية عدد، 5397 بتاريخ (21 محرم 1427)، 20 فبراير 2006 .

8- محمد الأزهر : "قانون الأحزاب السياسية رقم 36-04، قراءة ونصوص، مطبعة دار النشر المغربية، 2006 ص : 11.

9- طارق أتلاتي : "الحكامة الحزبية بالمغرب"، مجلة مسالك، العدد 8 -2008. ص : 22.

10- خديجة صبار : "إدانة تدبير الشأن المحلي بالمغرب، تجربة مستشارة"إفريقيا الشرق طبعة 2007، ص : 85.

11- المادة 200 من مدونة الانتخابات .

12- محمد ضريف : " القانون الدستوري، مدخل لدراسة النظرية العامة والأنظمة السياسية "، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى 1998، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص : 191.

13- محمد ضريف :"الاستراتيجية السياسية للمؤسسة الملكية على ضوء اقتراع 7 شتنبر 2007 "، مجلة منار الهدى، العدد 10 شتاء 2008، ص : 12 .

عبد الله ادريسي : "إصلاح التنظيم الجماعي بالمغرب : التأريخ – التشخيص-الحصيلة"، طبعة 2003، دار النشر، 14- وجدة، ص : 73 .

معيقات المشاركة السياسية بالمغرب : مقاربة للمنطلقات والخلفيات

نبيل الأندلوسي

لا ريب في أن ضعف المشاركة السياسية في المغرب يرجع بالأساس إلى عوامل سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية، فالتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرفه المغرب لا يوازيه سوى تخلف سياسي من أهم مظاهره الانفراد بسلطة اتخاذ القرار وغياب العقلانية في اتخاذها، وتكريس المنطق الشخصاني في تدبير الأمور السياسية بعيدا عن المنطق المؤسسي القانوني، والاستناد إلى الأساس التقليدي للسلطة كمصدر للشرعية، الشيء الذي ينعكس سلبا على الضعف الهيكلي للمؤسسات السياسية وبالتالي ضعف الولاء للدولة وللمجتمع.[1]

وبشكل أكثر دقة فإن السلطة المغربية تسعى، من خلال الحواجز التي تقيمها في وجه التنظيمات السياسية إلى تكريس الإدماج من خلال منع أية تعبئة للمجتمع يمكن أن توجه ضدها، فالتعبئة المسموح بها هي تعبئة تنازلية تتم مراقبتها من طرف المركز وترتبط بشكل وثيق بنشاطه فهي تحاول إقصاء الخصوم السياسيين أو على الأقل إجبارهم على المشاركة في الحدود المقبولة،[2] دون المساس بجوهر السلطة.

لذا سنحاول في هذه المقالة مقاربة المنطلقات الأساسية لأزمة العزوف عن المشاركة السياسية من خلال تحديد المعيقات السياسية والثقافية المرتبطة بالعديد من النظريات والمفاهيم كمفهوم الديمقراطية التي ترتبط سلوكا وممارسة وفي بعدها العام بمفهوم المشاركة، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي مولد (Dynamo) الديمقراطية ولا تتحقق (المشاركة) إلا بمواطنين على علم بالشأن العام، نشيطين وإيجابيين (Actifs).

وفي هذا السياق ركز "دون لوك" و"ألكسيس دي توكفيل" على كون الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بمواطنين هم على علم بالأمور السياسية، بدرجة مهمة، ومرتبطين ارتباطا عميقا بقيم المشاركة وإرادة الالتزام.[3]

وهي الإرادة التي تعيقها عدة عوامل سياسية وثقافية نلامسها في هذه الدراسة من خلال ضعف الأداء السياسي (الفقرة الأولى) الذي ينعكس سلبا على الوعي السياسي (الفقرة الثانية) للمواطنين بمختلف شرائحهم الاجتماعية.

الفقرة الأولى :

ضعف الأداء السياسي

تعتبر الهيئات السياسية بمثابة الوسيط بين المجتمع المدني والدولة، وهي القناة التي تدافع عن مطالب المجتمع تجاه النظام السياسي الذي يجب عليه أن يأخذها بعين الاعتبار، إلا أن الملاحظ هو أن الهيئات السياسية الوسيطة في المغرب تجد صعوبة في القيام بمهمتها التأطيرية[4] لاعتبارات ذاتية مرتبطة بهياكل الهيئات السياسية ذاتها، وأخرى موضوعية مرتبطة ببنية النسق السياسي الذي تشتغل فيه هذه الأخيرة.

فالشكل الذي يتخذه النظام السياسي يؤثر بالضرورة على مستوى المشاركة السياسية، فطبيعة المؤسسات، نموذج وتنوع آليات ووسائل التعبير الشعبي بواسطة القانون، وطبيعة النظام الحزبي، كلها عناصر يمكنها أن تشجع أو تعيق الالتزام السياسي[5] وفق معطيات كل ظرف ونسق.

وفي ظل لعبة سياسية غير مقننة القواعد ولا منظمة لعمل الفاعلين فيها، نكيفها على أنها جد معقدة، إذ أنه وخلف البساطة الظاهرة للعبة السياسية تختفي سرية وتشابك لعبة من معطياتها الدائمة، وجود فاعل سياسي يهيمن على الآخرين، وعدة فاعلين يجمعون ظاهريا على مجموعة أهداف، ولكن التحليل يكشف اختلاف وتعقد الرؤى.[6] مما ساهم في تأهيل النظام الملكي في

المغرب لكي يتمتع بقوة سياسية هائلة تجاه مختلف الهيئات السياسية، إلا أنه يواجه أزمة حقيقية تتمثل في إيجاد توازن حقيقي بين السلطة الحديثة والسلطة التقليدية، وحسب فقهاء علم السياسة فإن الأنظمة الملكية[7] عادة ما تواجه هذه المشكلة مما يجعلها ملزمة أن تختار بين ثلاثة استراتيجيات :

1- محاولة الحد من دور السلطة الملكية والاتجاه إلى نظام ملكي دستوري حديث، يتقاسم فيه الملك السلطة مع الشعب والأحزاب والبرلمان والحكومة.

2- الاتجاه إلى إدماج كل من السلطة الملكية والسلطة الشعبية داخل النظام السياسي.

3- الاحتفاظ بالنظام الملكي كأهم مصدر للسلطة في النظام السياسي، ومحاولة الحد من آثار ازدياد الوعي السياسي لدى مختلف القوى السياسية.

لقد استبعد النظام السياسي بالمغرب الإستراتيجية الأولى، وتم اللجوء إلى الإستراتيجية الثانية في السنوات الأولى للاستقلال، إلا أن صعوبة التوفيق بين السلطة الملكية التقليدية والسلطة الحزبية الحديثة أدت إلى فشلها، وقد عجزت مختلف الحكومات المغربية - فيما بعد - في التوفيق بين مسؤوليتها تجاه الملك ومسؤوليتها تجاه الأحزاب السياسية والجماهير الممثلة داخلها، ولم يبق أمام الملك الراحل الحسن الثاني سوى اللجوء إلى تطبيق الإستراتيجية الثالثة،[8] بحيث تم الاحتفاظ بالنظام الملكي كأهم مصدر للسلطة في النظام السياسي.[9] مما أثر على الأداء السياسي لباقي الفاعلين "الثانويين" اعتبارا للأدوار الهامشية التي يقومون بها، وهو ما تكرس اليوم فعليا بانسحاب الهيئات السياسية من التأثير في المشهد العام مقابل حركية نوعية تقودها المؤسسة الملكية في مختلف المجالات بكثير من الاحترافية مما أكسبها تعاطفا شعبيا و"مشروعية تنموية" تضاف إلى باقي المشروعيات التي تراهن عليها الملكية بالمغرب.

هذا ويمكن إرجاع الاختلال اللاحق بالمشهد السياسي المغربي في جزء هام منه على مستوى الشرط الموضوعي إلى غياب الممارسة الديمقراطية، سواء تعلق الأمر بغياب شروطها أو كيفية تجسيدها[10] وممارستها، مادام كل نسق سياسي مركزي غالبا ما يؤثر بشكل عام في الأنساق السياسية، والنظام "المخزني" بوصفه نسقا سياسيا مركزيا - يقول الباحث محمد شقير - قد أثر بشكل كبير في التنظيمات الحزبية نظرا لعدة عوامل من أهمها :

- تحكمه في قواعد اللعبة السياسية، بما فيها الحزبية.
- هيمنته الإيديولوجية.
- تكريس ثقافته المخزنية.

في حين لم تستطع الأحزاب أن تشكل البديل الإيديولوجي والسياسي الموازي الذي بإمكانه التأثير في النسق الحزبي. فالمرجعية الإصلاحية والإستراتيجية الانتخابية المتبناة من طرف مختلف التنظيمات الحزبية الشرعية جعلها أحزاب "تكيف" وليست أحزاب "تغيير".

وبالتالي فقد تحولت هذه الأحزاب إلى قنوات سياسية لنشر "الثقافة المخزنية"[11] بدل تأطير المواطنين سياسيا ونشر ثقافة سياسية قوامها مبادئ الديمقراطية.

وقد عمل قياديو وزعماء هذه الأحزاب على تكريس هذه الثقافة داخل فضاءاتهم الحزبية، إذ أن تعاملهم وفق الضوابط "المخزنية" وخضوعهم لمراسيمها ومشاركتهم في احتفالاتها واستقبالاتها قد أدى في آخر المطاف إلى اندماجهم في "المنظومة المخزنية". ومن ثمة العمل على إعادة إنتاجها داخل البنيات والتنظيمات الحزبية، الشيء الذي أدى إلى تعطيل كل آليات التعامل الديمقراطي الحزبي بين الأعضاء، فالنقد الذاتي والتعبير عن الرأي المخالف والانتخاب الحر... مازالت لحد الآن كلمات "تؤثث" بها الخطابات الحزبية أكثر ما هي آليات للممارسة الديمقراطية الحزبية،[12] وتجديد النخب وتأطير الجماهير.

إنه وعوض أن تقوم الهيئات السياسية بتوسيع نطاق المشاركة السياسية بقيامها بوظيفة الوساطة السياسية بين المواطنين والسلطة الحاكمة صاحبة الاختصاص في صنع القرارات السياسية، فقد قامت هي الأخرى بتحييد الجماهير وباعدت بينهم وبين مصدر القرار، حيث أصبح قادة هذه التنظيمات يعملون كل ما في وسعهم من أجل التقرب من السلطة وكسب رضاها وعطفها، مما جعل المواطن يفقد أهم قناة للتعبير عن مشاركته في تدبير الشأن العام، وأصبحت المشاركة السياسية في أزمة بسبب تواجد تنظيمات ومؤسسات سياسية غير قادرة على لعب دور الوساطة السياسية،[13] وتوعية المواطنين، وهو ما يشخص الوضع العام السياسي والاجتماعي بكونه يميل إلى الكآبة والقتامة والتشاؤم، ويتميز بارتباك شديد في الأداء السياسي،[14] مما ينتج عنه تدن في الوعي السياسي لأغلبية المواطنين.

الفقرة الثانية :

تدني الوعي السياسي

يمثل الوعي السياسي حلقة مهمة في سبيل تحقيق مشاركة سياسية حقيقية، فهذه الأخيرة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل توافر حد أدنى من الاقتناع والإيمان من طرف المواطنين، بأنهم يشكلون جزءا من النسق السياسي ولهم مصلحة في دعمه أو معارضته. فالمشاركة السياسية لا تنفصل عن الوعي السياسي المتحصل بالتنشئة السياسية، كما لا تنفصل كذلك عن الثقافة السائدة في المجتمع، إذ يصعب والحالة هذه الحديث عن المشاركة السياسية في ظل غياب الوعي السياسي، وحد أدنى من الاهتمام السياسي من طرف المواطن يمكنه من التجاوب إيجابيا مع المشاركة السياسية،[15] بحيث أن عدم درايته بما يجري حوله وجهله بالحياة السياسية، وعدم قدرته على المفاضلة بين البرامج المتصارعة، أو معرفة أسباب الصراعات السياسية الدائرة، يولد لديه إحساسا بأن لا دور له في الحياة السياسية وأن من الأجدى التقوقع على ذاته وتوفير جهده[16] وطاقته لما سيعود عليه بالنفع، بدل إفراغها في "شؤون السياسة" التي يعتبرها بدون مردودية.

وما دام جميع المواطنين وبدون أي استثناء يتأثرون بالسياسة وبقراراتها وإجراءاتها، ومادام إشراك المواطنين في رسم السياسة وفي اتخاذ القرار السياسي ضمان لصواب السياسة وحكمة القرار السياسي، فإن إشراك المواطنين في السياسة وفي العمل السياسي يغدو ضرورة أخلاقية وواجبا اجتماعيا،[17] قصد إعادة الوعي بالذات وبأهمية الفرد في علاقته العضوية بالجماعة.[18]

فالحياة السياسية في أي دولة من الدول أصبحت لا تستقر إلا إذا فهم كل مواطن النظام الحكومي ووعي به، بل ودرس النظريات الفلسفية والعقائدية التي قام على أساسها واستمد منها أسلوبه في الحكم ونوع علاقاته، واقتنع بملاءمتها وصلاحيتها لحياته وحياة المجتمع، بل واعتنقها حتى يحمل لوائها ويقاوم غيرها. وبذلك يعيش المواطنة التي أصبحت تتطلب المشاركة في الحكم من كل أبناء الوطن وفي كل ما يمس الوطن، بل وتتطلب الإيجابية والتضحية. فالحياة الاجتماعية أصبحت لا تستقيم إلا إذا عرف الفرد حقوقه وواجباته وتكونت لديه عادة الالتزام بها، ولا يمكن للمواطن الوصول إلى كل ذلك إلا إذا أصبح على درجة معينة مما يعرف بالنضج السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أي على مستوى من الكفاية الاجتماعية، وهذا النضج أو تلك الكفاية هي التي تتضمنها التربية السياسية[19] السليمة.

لكن سيطرة السلطة المركزية على الحياة السياسية والاجتماعية، للمجتمع المغربي، لم تكن لها أهداف أخرى، سوى العمل على منع ظهور فاعلين سياسيين واجتماعيين مستقلين عنها، يتمتعون بقوة مادية يمكن أن تؤثر على القرار السياسي المركزي، لهذا كان هدف السلطة من تبني "النهج السلطوي"، كأسلوب سياسي وحيد، هو تقوية ودوام السيطرة[20] على الهيئات السياسية وعلى مختلف المبادرات المجتمعية.

وعليه فإنه يمكن القول بأن ضعف الوعي السياسي لدى المغاربة ما هو إلا انعكاس للضعف الذي يعتري التنظيمات السياسية التي تتصف بعدم الاستقلالية وعدم الفعالية، فإذا كانت الأحزاب السياسية تعتبر نفسها أهم قناة لتحقيق مشاركة سياسية فعالة داخل المجتمع، وإذا كانت تعتبر نفسها كمؤسسة مهمتها التأطير السياسي لأفراد المجتمع بغية تحقيق مشاركتهم في الحياة السياسية والاحتكاك بها عن قرب، عن طريق تدريب وتوعية المواطنين على الاهتمام بالشأن العام والمشاركة في الحياة السياسية، فإنه من الواجب عليها تنمية مدارك الأفراد السياسية وتنوير معلوماتهم في كل قطاعات ومرافق الحياة المجتمعية، حتى يتسنى لها المساهمة في إذكاء وعيهم السياسي، إلا أن الواقع يؤكد عدم قيام الأحزاب السياسية المغربية بوظائفها هاته، نتيجة الإضعاف والنسف والإقصاء والقمع الذي طالها في فترات الصراع السياسي بعد الاستقلال، قبل أن تضبط المؤسسة الملكية تفاصيل الحياة السياسية.

إن سياسة تحييد الجماهير عن اللعبة السياسية تتناقض وتوسيع نطاق الوعي السياسي بين المواطنين، فهذه السياسة لا تخفي رغبتها في الحفاظ على الشرخ بين العالم والجاهل وبين الزعيم وأتباعه، كما أن سياسة الإقصاء لا يمكن لها أن تستمر إلا مع انتشار ظواهر اجتماعية متناقضة كتدني الوعي السياسي وانتشار الأمية وارتفاع الفقر والبطالة

في صفوف الجماهير الواسعة، في مقابل انتشار الغنى وارتفاع المستوى التعليمي للقادة والأطر الحزبية، وفي هذه الحالة يمكن التساؤل عن الطريقة التي سيتم بها التواصل السياسي بين الأطر الحزبية ذات التعليم العالي، وبين الجماهير التي لا تعرف أبجديات القراءة والكتابة.[21] إن الأمر يستدعي الخروج من هذا المأزق باتخاذ خطوات إيجابية للتحرر من الأمية خاصة السياسية منها،[22] والانسلاخ عن فكرة نخبوية اللعبة السياسية.[23] ال تعتبر هذه الأخيرة مجالا محفوظا لن ترتقي إليه حينا وتتوارثه أحيانا تكريسا لجعل ممارسة العمل السيا حقا لجميع المواطنين.

هوامش

1. خالد بن ادريس : "المشاركة السياسية بالمغرب". أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحسن الثاني، عين الشق الدار البيضاء، الموسم الجامعي 2006-2005، ص : 442.
2. عبد الله ساعف : "النخب المغربية وإشكالية الإصلاح"، ضمن مؤلف جماعي، "التمثيلية، الوساطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي"، شعبا القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعا الأولى 1997، ص : 68.
3. N. MAYER, P. PERRINEAU : «Les comportements politiques», Armand Colin Editeur, Paris, 1992, p : 6.
4. لطيفة بوسعدن : "الخطاب الملكي وأسئلة الشرعية، الاستمرارية والمؤسسات"، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 2000/8-9، ص : 27.
5. N. MAYER, P. PERRINEAU : «Les comportements politiques», op.cit, p : 36.
6. محمد معتصم : "الحياة السياسية المغربية (1991-1962)"، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ماي 1992، ص : 115.
7. راجع في هذا الصدد : عبد الله حمودي : "أنثربولوجيا الملكيات : المغرب نموذجا"، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 20-19، ربيع وصيف 2003، ص 3-9.
8. خالد ابن ادريس : "المشاركة السياسية بالمغرب"، م.س.ذ، ص : 448.
9. وصف الملك محمد السادس الملكية المغربية في حواره مع صحيفة "لوفيغارو" سنة 2002 بكونها ملكية "تنفيذية"، ووصفها بكونها ملكية "فاعلة" في خطاب 30 يوليوز 2007. محمد ضريف : "الإستراتيجيا السياسية للمؤسسة الملكية..."، م.س.ذ، ص : 13.
10. محمد ضريف : "المغرب في مفترق الطرق، قراءة في المشهد السياسي"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى 1996 ص : 7.
11. محمد شقير : "الديمقراطية الحزبية في المغرب، بين الزعامة والتكريس القانوني"، م.س.ذ، ص:126.
12. محمد شقير : المرجع السابق، ص : 127.
13. خالد ابن ادريس : "المشاركة السياسية بالمغرب"، م.س.ذ، ص : 449.
14. عبد الرحيم المنار اسليمي : "مسلسل التحولات السياسية بالمغرب : الحدود والممكنات"، مجلة مقدمات، العدد 36، خريف 2006، ص : 23.
15. راجع خالد ابن ادريس : المرجع السابق، ص : 456.
16. ابراهيم أبراش : "علم الاجتماع السياسي"، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى 1998، ص : 246.
17. جلال عبد الله معوض : "السياسة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي"، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1994، ص : 53.
18. عبد الغني أبو العزم : "الثقافة والمجتمع المدني"، سلسلة شراع، كتاب الشهر، العدد 9، نونبر 1996، ص : 38.
19. الطراف عبد الوهاب : "التنشئة السياسية والاستقرار السياسي"، مجلة نوافذ، العدد 23-22، السنة الخامسة، أبريل 2004، ص : 241.
20. محسن لحسن خوخو : "دراسة سوسيوولجية لتحولات الحياة السياسية المغربية"، مجلة أبحاث، العدد 57، السنة 22، صيف 2007، ص : 26.
21. خالد ابن ادريس : "المشاركة السياسية بالمغرب"، م.س.ذ، ص : 458-457.
22. راجع : محمد كودو : "واقع المشاركة السياسية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، وحدة العلوم السياسية، كلية العلوم القانونيا والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء، الموسم الجامعي 2005-2004، ص : 474.
23. عبد الله ساعف : "أحاديث في السياسة المغربية"، منشورات الزمن، كتاب الجيب، العدد 33، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص : 82.
24. راجع في هذا الصدد : - عبد الرحيم العطري : "صناعة النخبة بالمغرب، المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة"، دفاتر وجهة نظر الطبعة الأولى، 2006.

مآزق ممارسة المعارضة في المغرب
من المعارضة التقليدية إلى المعارضة الجديدة

د. أحمد نضيف
أستاذ باحث

المأزق الأول مفهوم المعارضة :

يرتبط مفهوم المعارضة بالحقل السياسي ارتباطا يكاد يكون جوهريا مصطلحا ومفهوما. لست هنا ملزما بتتبع تاريخ هذا المفهوم، بل سأتوقف عند الشروط التي تحدد شكله وصيغ عمله. لذلك فمفهوم المعارضة يتحدد بحسب الأنظمة السياسية التي يعمل في إطارها. وكل نظام يحدد مفهوم المعارضة، بحسب تجربته التاريخية السياسية، وخلفياته الأيديولوجية، ورؤيته لتدبير الشأن العام، أهي رؤية تشاركية، أم واحدية، أفقية أم عمودية؟.. وهو ما يحدد في المقابل تصور المعارضة نفسها للعمل السياسي، فكلاهما، يسعى إلى تحقيق رهاناته السياسية التي تنسجم مع منطلقاته الأيديولوجية، بالاعتماد على صيغ وآليات تتناسب مع خصمه.

ولكي نفهم المعارضة المغربية، لابد أن نضعها في سياقيها السياسي والتاريخي. وتبعا لذلك، ننطلق من هذا السؤال المنهجي: ما الشروط التي تحكمت في تحديد أسلوب المعارضة في المغرب؟ سؤال يوجهنا نحو قراءة مختزلة للوضع التاريخي والسياسي للمغرب، من أجل الوقوف عند شروط قيام المعارضة التقليدية أولا، والجديدة ثانيا.

إن المتتبع للواقع السياسي وتاريخه المعاصر في المغرب، يجد أن المعارضة بقسميها مارست فعل المعارضة في سياق ظروف سياسية وطنية ودولية مختلفة. لذلك لم يكن الفرق بينهما في فعل المعارضة ودرجة قوته وتأثيره، بل في مرجعياتها وأسلوب ممارستها. فكان على كل معارضة خلق وسائل وأدوات تتناسب مع مرجعياتها والشروط السياسية الطارئة أو الدائمة للسلطة. من هنا فكل معارضة تجتهد في استثمار ما هيأه المناخ السياسي العالمي والوطني من وسائل وشروط.

فحينما نتتبع المعارضة التقليدية، باعتبارها أحزابا سياسية ذات مرجعية أيديولوجية يسارية، إما صريحة (اشتراكية، تقدمية) أو غير صريحة (ديمقراطية، وطنية)، باستثناء حزب الاستقلال، نجدها تتفاعل مع ما عرفه العالم، منذ قيام الاتحاد السوفييتي، من انتشار للمد الشيوعي ورهاناته الثورية. فكان من نتائج تنامي هذا المد تكوُّن مجموعة من الحركات الثورية، التي وجدت واقعا محليا مهيئاً، ساهم في تحديد ملامحه الكبرى بشكل أساسي، تعرض كثير من الدول الفقيرة للسيطرة الامبريالية من طرف الاحتلال الأوربي ذي الأيديولوجية الرأسمالية. وبعد تحرر الكثير من هذه الدول، كانت هذه الحركات الثورية قد نضجت تجربتها في التعامل مع الواقع السياسي، فاستمرت في خطها الثوري حتى مع الأنظمة التي خلفتْ الاحتلال، لكنها بدأت تتخلى تدريجيا عن العمل السري المراهن على السلاح والقوة لإزالة هذه الأنظمة الحاكمة، واتجهت نحو تبني العمل السياسي الحزبي المراهن على معارضة سياسة السلطة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ابتدأت هذه المرحلة في المغرب منذ 1975، حين نظم الملك الراحل الحسن الثاني المسيرة الخضراء لاسترجاع الصحراء المغربية، فكان هذا دعما لشرعيته السياسية. وأمام هذا الوضع، لم تجد الأحزاب اليسارية خيارا آخر غير الدخول في اللعبة السياسية، بعد أن تم الحسم في مسألة السيادة العليا وشكل النظام السياسي متمثلا في الملكية الدستورية. فتوجه تركيز أحزاب المعارضة الوطنية التقليدية (حزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي) نحو قضايا الناس في المجتمع؛ تحقيق التنمية، والقضاء على البطالة، وحقوق الطبقة العاملة، والبرامج الاجتماعية، والقضاء على الأمية، وبرامج التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي...، وكل المشاكل العامة للناس. وأصبحت هذه القضايا هي التي بها يتم استقطاب الشارع المغربي، لذلك كان التجاوب كبيرا، مما سيساعد هذه الأحزاب والنقابات التابعة

لها على رفض سياسة التقويم الهيكلي بالاعتماد على وسيلة ضغط أساسية هي الإضرابات، التي بلغت أقصاها مع إضرابات 1981. وعبر هذه الوسائل أيضا، كانت تحاول بناء المؤسسات الديمقراطية، التي تضمن بها عدم الإقصاء.

أما المعارضة الجديدة فاستمدت أيديولوجيتها من المرجعية الإسلامية. وهي الأخرى مرت من مرحلة المراهنة على القوة والجهاد مستمدة فلسفتها من الحديث النبوي: "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"، (أقصد الشبيبة الإسلامية بزعامة عبد الكريم مطيع، وحركة العدل والإحسان بزعامة الشيخ عبد السلام ياسين). لكنها حينما بدأت في التحول نحو الانخراط في اللعبة السياسية، وجدت نفسها أمام عائقين للاعتراف بها: عائق السلطة، وعائق المعارضة التقليدية ثانيا. يقول عبد الله ساعف في هذا السياق: "إن التجربة السياسية في المغرب توحي منذ الاستقلال بأن القوة السياسية لا يمكن أن تنتشر حقيقة إلا إذا اعترفت بها الدولة، واعترفت بها القوى السياسية المنبثقة عن الحركة الوطنية، وإذا كانت هذه الشروط هامة فإنها ضرورية في الحقل السياسي الذي تؤطره هذه الحركة التي يعترف بها المجتمع"[1].

المأزق الثاني إسلامية

المعارضة الجديدة:

إن المتتبع للشأن السياسي المغربي يجد أن الدستور المغربي قد حدد في ديباجته هوية الدولة المغربية سلفا " المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية وهي جزء من المغرب العربي الكبير"، وفي الفصل السادس؛ "الإسلام دين الدولة والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية". أما الفصل التاسع عشر فجاء فيه. " الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات". وانطلاقا من هذه التنصيصات، فإن"السياسة والدين، في نظام الملكية الدستورية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين"، ذلك ما أعاد التأكيد عليه الملك محمد السادس في خطاب العرش من سنة 2003. وهو الخطاب الذي جاء بعد تفجيرات 16 ماي من نفس السنة. والإشارة كانت واضحة إلى أن كل حزب يقوم على أساس ديني سيكون بالنتيجة ينازع الملك مهامّه، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإن فهم الإسلام يجب أن يلتزم بفهم إمارة المؤمنين له، وهو الأمر الذي ستجد الحركات الإسلامية نفسها مضطرة للتعامل معه كواقع سياسي ودستوري، إنْ هي أرادت الدخول في اللعبة السياسية. بل إن قانون الأحزاب 36.04 أعاد التأكيد على لا قانونية الأحزاب السياسية التي تقوم على أساس ديني، فنصت مادته الرابعة في الفقرة الثانية على ما يلي: "يعتبر باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، أو يقوم بكيفية عامة على أساس تمييزي أو مخالفة لحقوق الإنسان."

هو ذا المأزق الذي ستجد الحركات الإسلامية نفسها فيه، وتبحث عن كيفية الخروج منه؛ بل إن اختلاف الحركات الإسلامية المغربية فيما بينها، يعود في شقه الأكبر إلى: كيف يمكن ممارسة السياسة دون التخلي عن المرجعية الإسلامية؟ ودون منازعة الملك مهامه التي خولها له الدستور؟ ودون خرق المادة الرابعة من قانون الأحزاب. أسئلة سنجد كل حركة أجابت عنها حسب تصورها للواقع وشروطه السياسية. وسنتوقف عند مسار ومواقف أربعة نماذج منها .

أ. حركة التوحيد والإصلاح (حزب العدالة والتنمية): كان من الطبيعي أن تجتهد الحركة الإسلامية في البحث عن مداخل لضمان حقها في المشاركة السياسية، دون التخلي عن هويتها الإسلامية، ذلك هو ما اتجهت إليه حركة "التوحيد والإصلاح"، التي أسسها التيار الإصلاحي في حركة الشبيبة الإسلامية، بعدما حوصر التيار الجهادي، فاستطاع هذا التيار تخليص "أبناء الحركة الإسلامية من عقدة الارتهان بمناهضة النظام السياسي المغربي، تلك العقدة التي ورثتها الحركة الإسلامية من حركة الشبيبة الإسلامية "المطيعية""، ذات الأصول الماركسية من الناحية المنهجية. وأسست منهجا أقرب إلى التوازن والاعتدال في إصدار المواقف السياسية"[2]. رتبت الحركة إذن، بيتها بشكل تدريجي متبعة الخط السري في التنظيم، وبدأ عملها يتسع شيئا فشيئا. فأعادت هيكلتها وتسميتها وتجديد رؤيتها وأسلوب عملها عبر مراحل، كانت تستعد وتتهيأ بها للرهان الجديد، وهو رهان سياسي بامتياز، فشكل اندماجها مع "رابطة المستقبل الإسلامي"، بتاريخ 15 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 31 غشت 1996، منعطفا تاريخيا، حيث انضمت قيادات

وازنة تؤمن بالعمل السياسي في إطار الشرعية الدستورية للمغرب. وتغير إسم الحركة إلى حركة "التوحيد والإصلاح". وحينها بدأ التفكير في الدخول في اللعبة السياسية بقوة، باستثمار الشروط التي هيأها لها التحول السياسي الإيجابي، والإشارات السياسية التي أرسلها الملك الراحل الحسن الثاني، والتي استمرت مع ولاية الملك محمد السادس، إضافة إلى التحولات التي عرفتها الساحة السياسية الدولية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. ودوامة العنف التي دخلت فيها الجارة الجزائر بعد إفشال المسلسل الديمقراطي وقطع الطريق أمام جبهة الإنقاذ الجزائرية في انتخابات سنة 1991.

لنقرأ للمقرئ أبو زيد، أحد قياديي حركة "التوحيد والإصلاح"، وهو يلخص مراحل الانخراط في اللعبة السياسية والوعي المصاحب لها، يقول: "كنا- نحن الإسلاميين بالمغرب- ننظر منذ مدة طويلة للسياسة على أنها رجس من عمل الشيطان، وكان هذا الفهم السقيم يريح الفرقاء في الساحتين المحلية والدولية، لأنه انسحاب مجاني لصالحهم من ميدان الفعل والقرار. وتحسن وعينا قليلا -وهنا أقصر الحديث على 'حاتم' كيلا أتهم بالوصاية أو التعميم- فنظرنا إليها نظرة أقل اشمئزازا من خلال تأصيل مبدأ المشاركة، ثم اقتربنا منها قليلا بحذر بعد زوال الموانع 'الشرعية' الوهمية التي كانت تعوق أفهامنا، دون استيعاب عضوية 'الإسلامي' في الحزب والنقابة، أو مشاركته في الانتخابات، أو اعتقاده بالتعددية السياسية، فأصدرنا عدة بيانات سياسية، وشاركنا في بعض المسيرات، فكان ذلك دخولا على استحياء للميدان. وبعدها خطونا خطوة أكثر جرأة، فأسسنا 'حزب التجديد الوطني' فصودر، وحاولنا الدخول في الانتخابات الفارطة تحت مظلة حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بتنسيق مع الدكتور عبد الكريم الخطيب، لكن تحت 'ضغوط وظروف'، آثرنا المصلحة الوطنية وتنازلنا عن حقنا الدستوري مقابل طلب بسيط، فوفينا -حتى لقد أقدمنا على تجميد عضوية من شارك منا في الانتخابات- لكن ما وفي لنا"[3].

بعد اندماج "حاتم" في حزب عبد الكريم الخطيب "حزب الحركة الشعبية الدستورية والديمقراطية" سنة 1996، وخوض أول تجربة انتخابية محدودة سنة 1997، (14 عضوا برلمانيا)، جاءت انتخابات 2002 لتجسد الظهور السياسي القوي لهذا الحزب، حيث أصبح الحزب يتوفر على 42 عضوا برلمانيا. وكان لهذا العدد المتزايد رسالة واضحة إلى الفرقاء السياسيين، أضيفت إلى الرسالة التي عبرت عنها مسيرة الدار البيضاء المناهضة لخطة إدماج المرأة في التنمية، وما تلا ذلك من تصريحات محذرة من تنامي المد الإسلامي من طرف الفرقاء السياسيين أنفسهم، ومن جهات أجنبية.

إلى أن جاءت أحداث 16 ماي سنة 2003، لتعلن عن انتكاسة كبيرة للحركات الإسلامية بكاملها في المغرب، وضمنها حزب "العدالة والتنمية"، حيث أصبحت المعارضة الجديدة منشغلة بالدفاع عن نفسها، وعن خطها المعتدل والسلمي وإيمانها بالديمقراطية، وكأن الأحداث الإرهابية أعادت الحزب إلى نقطة الصفر، في غياب تجربة سياسية لدى قياديه. في هذا السياق، يمكن أن نسجل الدور السياسي الذي لعبه الدكتور عبد الكريم الخطيب، بتجربته السياسية، ورمزيته التاريخية والوطنية، لإدارة أزمة الحزب في واقع سياسي متشنج، يبحث عن استغلال الأحداث سياسيا، للحد من تنامي قوة حزب "العدالة والتنمية". وفي هذا السياق أيضا، طرح قانون الإرهاب في البرلمان وتمت المصادقة عليه، فأصبح هذا القانون بديلا عن المادة الشهيرة في دستور 1972، والتي عانت منها أحزاب المعارضة اليسارية، والتي كان يتم التعبير عنها ب 'كل ما من شأنه'؛ وهي العبارة الفضفاضة في الدستور، التي كانت تعتبر سيفا مسلطا على رقاب كل من فكر في التعبير عن رأيه بصراحة. تماما جاء قانون الإرهاب ليعيد التاريخ نفسه مع المعارضة الجديدة، وما تم هو تكييف القانون مع الحملة العالمية العلنية على الإرهاب، وبالتحديد على الجماعات الإسلامية المتطرفة. ومادامت المعارضة الجديدة في المغرب ذات مرجعية إسلامية، كان من الطبيعي أن تتم محاصرتها بهذا القانون. فالمتهم بالإرهاب على الإطلاق وفي المقام الأول، هم أعضاء المجموعات الإسلامية، أما التمييز بين المعتدل منها والعنيف، فذاك أمر يتم التداول فيه حسب الظروف، وموكول إلى الفرقاء السياسيين؛ السلطة أولا ثم الأحزاب الوطنية ثانيا. وقد استمرت تداعيات تلك الأحداث على الحزب سياسيا وإعلاميا، مما أثر على عدد المقاعد المحصل عليها في البرلمان في انتخابات 2007، رغم مشاركته في 94 دائرة، بحيث لم يتجاوز 46 مقعدا برلمانيا.

ب. جمعية البديل الحضاري (حزب البديل الحضاري): تأسست جمعية البديل الحضاري سنة 1995، ثم تحولت إلى حزب بنفس الإسم سنة 2002، وحصل على الاعتراف سنة 2005، لكنه تم حله بعد ثلاث سنوات، واعتقال أمينه العام مصطفى المعتصم، وناطقه الرسمي محمد الأمين الركالة، فيما يعرف بقضية بليرج، بدعوى أن الرجلين كانا ينشطان في خلية لإنشاء جناح مسلح.

تميزت تجربة هذا الحزب ذي المرجعية الإسلامية بثلاثة مواقف جريئة

وحاسمة، وهي مواقف كان يعتقد قياديوه والمنخرطون فيه أنها كافية للدخول في اللعبة السياسية من الباب الأمامي لا من الباب الخلفي، تلك المواقف هي:

- الحسم الواضح في موقفه من المؤسسة الملكية، معتبرا أن الذي "يهدد المسار الديمقراطي ببلادنا ليس قوة المؤسسة الملكية، وإنما الفساد الذي يضرب في عمق المجال السياسي، وأن طرح المؤسسة الملكية من منظور تقابلي مع الأحزاب السياسية لا يرى تقوية الأحزاب السياسية إلا بإضعاف المؤسسة الملكية هو طرح خاطئ"[4]

- الحسم في موقفه من الأحزاب السياسية خاصة الديمقراطية منها، وهو ما اتضح من خلال تأسيس "القطب الديمقراطي" بمشاركة فعاليات من اليسار المغربي وفعاليات أمازيغية في مارس من سنة 2002.

- اعتماد خطاب سياسي يحاول التخلص بشكل علني عن صيغه الدينية، وهذا ينسجم مع اختياره العمل السياسي القانوني سواء على المستوى التنظيمي، أو الوسائل، أو الأهداف. جاء هذا في الوقت الذي لم تستطع فيه المعارضة الجديدة ذات المرجعية الإسلامية التخلص من تهمة ازدواجية الخطاب، الديني والسياسي.

ج. جمعية الحركة من أجل الأمة :

(حزب الأمة)، تأسست الحركة من أجل الأمة سنة 1998. وجاء تأسيسها باختيارات معلنة، تتمثل في ممارسة العمل السياسي في إطاره القانوني. في هذا السياق ستودع الحركة ملفها لدى السلطات من أجل تأسيس حزب الأمة سنة 2006، لكنها لم تتوصل بالاعتراف القانوني بها. لكن اختيار العمل السياسي لم يكن طلاقا للاختيار الأساسي وهو الدعوة والإرشاد، يقول محمد المرواني المؤسس الأول للحركة، في حوار أجراه مع محمد الجرفي من جريدة "الجريدة الأولى" في عددها ليوم 23 ماي 2009: "وبالتأمل في هذه المسيرة التاريخية، فليس هناك ما يجرح لا في هويتنا الدعوية من حيث كوننا مشروعا إرشاديا وسطيا، ولا في هويتنا الوطنية والديمقراطية من حيث كوننا مشروعا سياسيا يهدف إلى ترسيخ مقومات الدولة التعاقدية والحقوقية والقانونية والديمقراطية في إطار هويتنا المغربية الجامعة".

وقد اعتمدت الحركة في عملها السياسي استراتيجية الإصلاح، وهي استراتيجية تتأسس على القواعد السبعة التالية :

1. "العلنية، والعلنية عنوان المسؤولية وترجمة لذلك اختارت الحركة من أجل الأمة العمل في إطار الشرعية الدستورية والقانونية".

2. السلمية، وحددتها في التدافع السلمي، بدل الصراع الذي يفيد الإقصاء.

3. الاستيعابية، بما تعنيه من استيعاب للسلط الثلاث: السلطة السياسية، والسلطة العلمية، وسلطة المجتمع، وبذلك فهي تتجنب الانتقائية.

4. المرونة، بكل مستوياتها: مرونة في تشخيص المشكلات، مرونة في التدرج والمرحلية في الإصلاح، مرونة في "الانفتاح على كل المبادرات الخيرة أيا كان مصدرها". مرونة في الأجوبة التي تقدمها لمختلف قضايا المجتمع والدولة ونسبيتها، مرونة في طرق وسبل الإصلاح.

5. الإيجابية.. فترفض خطاب التيئيس تحت شعار: " أن نشعل شمعة خير من أن نستمر في لعن الظلام"..

6. المشاركة والمخالطة.

7. الديمقراطية بما تعنيه من احتكام لصناديق الاقتراع في تدبير التدافع الاجتماعي والسياسي[5].

ورغم تبنيها المطلق للوسطية والاعتدال، والعمل السياسي العلني، تلقت جماعة الحركة من أجل الأمة ضربة قوية من طرف السلطة، حينما تم اعتقال مؤسس الحركة محمد المرواني في سياق ما عُرف بـ "قضية خلية بليرج". التي اتهمتها وزارة الداخلية بالتخطيط لإنشاء جناح مسلح.

من خلال وثائق هذه الحركة وحوارات محمد المرواني، كان لابد من الوقوف على الملاحظات التالية :

- إن الحركة من أجل الأمة اختارت العمل السياسي في إطاره القانوني الدستوري، بل كانت اختياراتها واضحة في كيفية الانخراط في هذا العمل، اعتمادا على المبادئ السبعة الآنفة. وهي اختيارات تنبذ كل أنواع العنف والإرهاب، بل تدفع في اتجاه التدافع السلمي.

- الإيمان المطلق بهذه المبادئ والقواعد، وهو ما يتضح من خلال ثبات محمد المرواني عليها حتى وهو معتقل في السجن بسلا.

- الحسم في الموقف من الفرقاء السياسيين سواء أكانت السلطة، أو الأحزاب السياسية الأخرى.

- الحسم في العلاقة بين السياسي والديني يقول المرواني: "إن الاعتقاد الديني ليس شرطا في المواطنة في المرجعية الاسلامية لأن وضع غير المسلمين في إطار الدولة هو وضع المواطنين.. تقتضي مدنية الدولة وجوبا مدنية الحزب السياسي أي مدنية برنامجه السياسي، وبالتالي وجب التمييز بين الطبيعة السياسية المدنية للحزب بمعنى بحثه الدائم والمستمر

على جلب المصالح ودرء المفاسد، وبين مرجعية الحزب التي تحدد معايير ذلك البحث".[6]

د. جماعة العدل والإحسان": تعتبر أقوى الجماعات الإسلامية تأثيرا في المشهد السياسي المغربي منذ الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن ما يميزها هو اختيارها لأسلوب المعارضة من موقع الجماعة لا من موقع الحزب السياسي، بل إن الجماعة ترفض تأسيس حزب حتى تتوفر الشروط الحقيقية لذلك. ومن جهتها ترى السلطة أن الجماعة لا يمكن الترخيص لها بتأسيس حزب سياسي، إلا إذا حسمت موقفها من مسألة السيادة العليا وشكل النظام السياسي متمثلا في الملكية الدستورية. إلا أن توالي صدور عدة وثائق منذ نهاية 2007، وسرعة نشرها وتعميمها (أقصد بالدرجة الأولى وثيقة: "جميعا من أجل الخلاص" وبالدرجة الثانية: "جماعة العدل والإحسان : الهوية المبادئ الأهداف الوسائل") حمل معه إشارتين مركزيتين:

- الإشارة الأولى يكشف عنها المصدر أو الجهة التي صدرت عنها هذه الوثيقة من داخل تنظيم الجماعة، أعني "الدائرة السياسية"، التي أصبحت تتكون من قيادات الفصيل الطلابي الذي خاض تجربة العمل السياسي/النقابي في ساحة الجامعات المغربية، والذي كان من أهم الفصائل داخل تنظيم الجماعة.

- الإشارة الثانية تتعلق بما تضمنته هذه الوثيقة من مراجعة للمواقف السابقة، التي تم التعبير عنها في "مذكرة إلى من يهمه الأمر"، بحيث تراجعت حدة خطاب المطالبة بالخلافة، رغم أنها لم تتنازل عن شرط العدل والشورى من أجل طاعة الحاكم. وقد أكد ذلك فتح الله أرسلان الناطق الرسمي للجماعة في الحوار الذي أجرته مع جريدة الصباح في 20 شتنبر 2010، حينما قال: "أما تفسير حرب السلطة على العدل والإحسان فهو مكشوف لكل متتبع، ويكفي هنا أن أشير إلى أهم السياقات والملامح ؛ أبرزها طبعا الموقف المعارض من الجماعة لنمط الحكم السائد، والكل يعرف أن الحاكمين سعوا بكل الوسائل الترغيبية والترهيبية لزحزحة الجماعة عن هذا الموقف وخابت كل مساعيهم". أما موقفها من الفرقاء السياسيين فتبين أنها تؤكد على احترام الجماعة للتعددية السياسية ومبدأ تداول السلطات، وفي نفس السياق، تؤكد عدم رفضها للممارسة الديمقراطية شرط إعطائها التفسير الإسلامي المناسب لها، وهكذا نقرأ: "ليس لنا مع الديمقراطية نزاع إن نحن عرفنا حقيقة ظواهرها وبواطنها"[7]

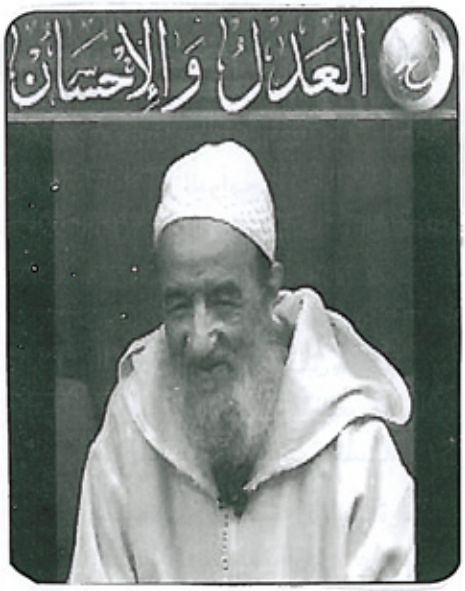

لكن المتتبع لمسار هذه الجماعة يكتشف أنها كانت تحرص على انتزاع شرعيتها القانونية من خلال تنظيمها الطلابي. لنقرأ هذه التوصية التي تضمنتها رسالة الشيخ عبد السلام ياسين، للفصيل الطلابي سنة 1995، قائلا: "وعلى طلبتنا الأعزاء أن يسعوا بالوسائل الإدارية لتأليف جمعية طلابية ليكون لهم وجود قانوني"[8]. في حين تكتفي نقابيا بالانخراط في "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل".

وأهم الوسائل التي تعتمدها الجماعة في المعارضة ؟

1. إصدار وثائق لتجديد المطالب التي نصت عليها "مذكرة إلى من يهمه الأمر"، مع مراجعة تفاصيلها بشكل يتناسب مع الظرفية السياسية.

2. تصريحات صحفية لناطقها الرسمي فتح الله أرسلان، يكفي أن نشير إلى آخر حوار له مع جريدة الصباح، يوم الإثنين 20 شتنبر من هذه السنة، حيث أكد أن: "جماعة العدل والإحسان ليست خارج اللعبة السياسية، مع تحفظي على كلمة "لعبة". الجماعة في صلب العمل السياسي ومن أهم المؤثرين فيه، ولو كنا خارج "اللعبة"، فلم كل هذه الحرب علينا بكل ما تكلف الدولة من جهود وأموال وأجهزة مستنفرة". وتعتبر الأنترنيت فضاء إعلاميا مهما لنشر تصورات الجماعة ومواقفها.

3. التنظيم والمشاركة في المسيرات والاحتجاجات ،خاصة فيما له علاقة بالتطبيع مع إسرائيل ،والقضية الفلسطينية...

4. اعتماد أسلوب النشرات المستمرة، وهي نشرات لا تقتصر على استقطاب التلاميذ والطلبة في مختلف أسلاك التعليم، خاصة الثانوي والجامعي، بل تتوجه إلى مختلف شرائح المجتمع عبر الجمعيات التابعة لها بمختلف مجالات أنشطتها؛ تربوية، بيئية، كشفية، اجتماعية خيرية، اقتصادية تضامنية...

5. إنشاء مواقع إلكترونية حوارية لاستقطاب شريحة رواد الأنترنيت.

من خلال هذه النماذج الأربعة يتأكد أن المعارضة الجديدة في المغرب، تكتسب قوتها من مرجعيتها الإسلامية، وانطلاقا منها تقوم باستقطاب فئات واسعة من المجتمع، باعتماد أساليب تقليدية كالدعوة والإرشاد في المساجد،

ودور القرآن، والمدارس، والجامعات، والمحاضرات في دور الشباب.. إضافة إلى وسائل أخرى كتنظيم الأوراش في مختلف المجالات. أما جمعيات المجتمع المدني التابعة لها فعملها قاعدي، كل حزب أو جماعة حسب قوة المنخرطين فيه، وقوة تنظيمه، وموارده المادية، ورموزه الكرزمية.

إلا أنها بالرغم من كل ذلك، تشتكي من عدة معوقات تحول دون تحقيق رهاناتها المجتمعية الكبرى :

- عدم الثقة بينها وبين السلطة وهو ما يترتب عنه التضييق عليها وعلى أنشطتها.

- محاصرتها من طرف أحزاب المعارضة التقليدية بدعوى ازدواجية خطابها.

- بالرغم من تطور وسائل وآليات اشتغالها، فإنها ما زالت تعتمد على الوسائل التقليدية في التعبير عن مواقفها.

- الشك الذي ما زال يراود كثيرا من جماعاتها أو رموزها في جدوى العمل السياسي.. نذكر تردد جماعة العدل والإحسان، وجماعة الدعوة والتبليغ،...

وبعد، يمكن القول أن المعارضة السياسية التقليدية كانت تستمد قوتها من عنصرين أساسيين: تنظيمها الهيكلي الحزبي وشعارها الأيديولوجي اليساري. لذلك، كان تخطيطها الاستراتيجي السياسي والاجتماعي والاقتصادي مركزيٌّ، يهدف إلى تحقيق أعلى قدر من التعبئة في أوساط مختلف الفئات والطبقات الكادحة، وذلك بتوظيف شخصيات كاريزمية تتمتع برمزيتها الشعبية والنضالية والسياسية، وتبعا لذلك، يتحدد موقعها السياسي بحسب علاقتها العمودية مع السلطة السياسية.

في حين جاءت المعارضة الجديدة في سياق منعطف جديد، تمت المراهنة فيه على منظمات المجتمع المدني لممارسة المعارضة. فتوسع مفهوم المعارضة من مجرد التصريح بالمواقف الرافضة للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحكومة، إلى إنشاء جمعيات تتبنى خطط عمل تتجاوب مع خطة عمل الحزب أو الحركة التي تنسق معه أو تندمج فيه. نستحضر هنا حزب "العدالة والتنمية" بفصيله الحركي؛ "التوحيد والإصلاح" ونقابته "الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب". وبذلك فهو يحاول أن يبحث عن كل المداخل التي يتم التأثير بها في المجتمع، من منطلق أن التأثير في المجتمع هو أساس الحضور السياسي القوي.

ومن أهم تلك المداخل اعتماده على حركة "التوحيد والإصلاح" وهياكلها التنظيمية السلسة للوصول إلى أكبر قاعدة شعبية ممكنة، من أجل تعبئتها وتوعيتها بأهم البرامج السياسية التي يقترحها الحزب، رغم أن كثيرا من أعضاء حركة التوحيد والإصلاح، اكتشفوا تعارضا بين خطهم الدعوي وخط الحزب السياسي. بل اكتشفوا استغلال الهياكل التنظيمية للحركة من أجل تحقيق مصالح شخصية ضيقة.

لقد استفادت المعارضة الجديدة من تاريخ المعارضة التقليدية في علاقتها بالسلطة، كما استفادت من تجارب عربية وإسلامية، كتركيا والأردن ومصر والسودان، بغض النظر عن إخفاقات هذه التجارب أو نجاحها. لذلك كانت استراتيجيتها السياسية تحاول الوصول إلى النموذج الأمثل في التعامل مع السلطة الحاكمة في البلاد، فسخرت إمكاناتها المادية والبشرية والتنظيمية للمساهمة في كل الأوراش الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، عبر الحزب والنقابة والجمعيات التابعة لها. وهذه الشروط لم تكن متاحة للمعارضة السياسية التقليدية، بنفس القدر الذي أتيحت فيه للمعارضة الجديدة، خاصة ما تعلق منها بانخراط الجمعيات في رهاناتها السياسية. هذا المعطى الجديد سيغير نسبيا، العلاقة بين المعارضة والسلطة من علاقة عمودية مباشرة إلى علاقة أفقية متعددة الوسائط. تدخلت فيها منظمات المجتمع المدني كوسيط رئيسي. ويجب التنبيه أن المعارضة الجديدة ليست وحدها التي اعتمدت منظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامجها السياسية، بل لجأ إليها كل الفرقاء السياسيين بما فيهم السلطة أيضا، نذكر مثلا ما تقوم به مؤسسة محمد السادس للتضامن، كما نذكر بمختلف المشاريع التي تحققت باسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية...). فهذه المنظمات لم تعد تشغل الوقت الثالث، أي وقت الفراغ السياسي، ولم تعد تقتصر على الجمعيات الثقافية كما كان في عهد المعارضة التقليدية، بل أصبحت تؤكد يوما بعد يوم فعاليتها وقدرتها على أن تكون لاعبا سياسيا يختلف عن الحزب والنقابة، خاصة بعد توصيات صندوق الأمم المتحدة للتنمية سنة 99/97 بضرورة اعتماد قطاع الدولة على القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.

فلم تعد الدولة وحدها من يحتكر الفضاء العمومي، بل فتح المجال واسعا أمام منظمات المجتمع المدني. وبذلك لم

يعد الصراع على السلطة ذي أولوية سياسية، بقدر ما أصبحت البرامج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هي موضوع المنافسة الميدانية.

وبقراءتنا للمشهد السياسي في المغرب، مع بداية الألفية الثالثة، مستحضرين عناصره الثلاثة: السلطة الحاكمة، وأحزاب المعارضة التقليدية، والمعارضة الجديدة ذات المرجعية الإسلامية، نجد أن الاستراتيجية السياسية التي يشتغل بها كل فريق تتغير بتغير معطيات الساحة الدولية والوطنية. لكن الذي يجب أن نشير إليه هو أن السلطة هي التي كانت دائما السباقة في اختراع أساليب لمحاصرة المعارضة. فإذا كانت مع المعارضة التقليدية صنعت أحزابا إدارية لقطع الطريق عليها، فإن الأمر سيتكرر بطريقة مشابهة وبنفس الأهداف، فـ "حزب الأصالة والمعاصرة" سيكتسح انتخابات 2007. وسيكشف مؤسسه علي الهمة أن مهمته تكمن بالدرجة الأولى، في خلق صراع مع "حزب العدالة والتنمية". لكن أحزاب المعارضة التقليدية لم تنس تاريخها، خاصة "حزب الاتحاد الاشتراكي"، فكان موقفه واضحا من الطريقة التي تم بها تأسيس "حزب الأصالة والمعاصرة".. والأكيد أن السلطة الحاكمة استفادت من تحويل الصراع من العمودي نحو الأفقي الحزبي، بعدما وجدت أن التقارب بين أحزاب المعارضة التقليدية وأحزاب المعارضة الجديدة متمثلة في "حزب العدالة والتنمية"، أمر ممكن حصوله. فاستبقت بذلك إلى خلق الحزب الجديد، ليشغل الأحزاب الوطنية والإسلامية على السواء عن التفكير بجرأة في تغيير الدستور.

هوامش

1. مقال : "الإدماج والإقصاء في الحقل السياسي المغربي" مجلة "فكر ونقد" س.1. ع. 2. أكتوبر 1997 ص. 33 .
2. "الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب". فريد الأنصاري. منشورات رسالة القرآن رقم 2. ص. 85.
3. أبو زيد المقرئ. حالة استثناء.. في الانتخابات البرلمانية. منشورات الراية. ط.1. 1997. ص. 10/9
4. أنظر تقرير الحالة الدينية في المغرب 2007/2008 الإصدار الأول
5. محمد المرواني، ذكرى الحركة من أجل الأمة بتاريخ 2 ذي العقدة 1429 الموافق 1 نوفمبر 2008، السجن المحلي بسلا
6. محمد المرواني: "نعم.. الإصلاح الديمقراطي ممكن مغربي"، كتاب إلكتروني، Pdf، ص 25
7. وثيقة جماعة العدل والإحسان: الهوية المبادئ الأهداف الوسائل". أنظر تقرير الحالة الدينية في المغرب 2007-2008، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الإصدار الأول.
8. عبد السلام ياسين رسالة إلى الطالب والطالبة. مطبوعات الأفق الدار البيضاء. ط.1. 1995 ص. 44.

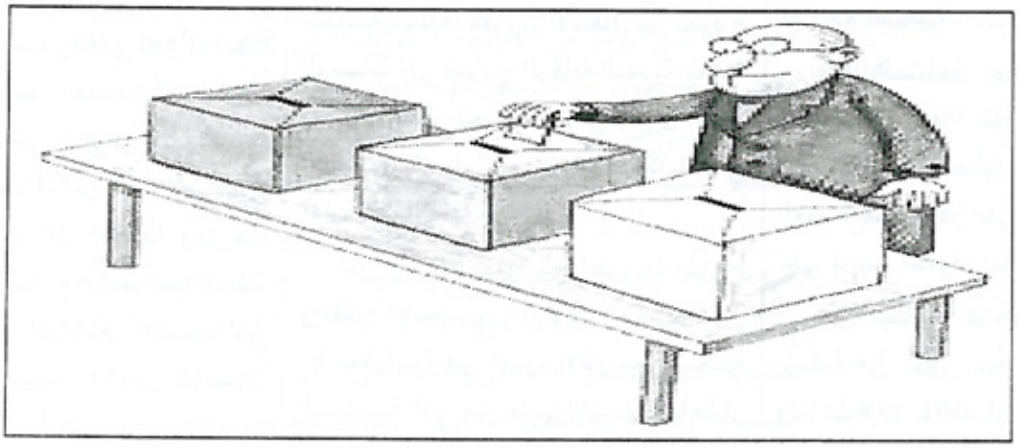

تدبير الشأن المحلي بالمغرب بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية

ذ . نجيب جيري
باحث في الإدارة والمالية العامة
كلية الحقوق - طنجة

تقديم :

يجمع الباحثون في القانون الإداري على الإقرار بأن الجماعات المحلية هي المجال الذي تمارس فيه من الناحية المبدئية، الديمقراطية المحلية التي تمكن السكان من اختيار الإطار العام لحياتهم اليومية بكل حرية، كما يجمعون على أن هدف ومشروعية وقوة المؤسسة الجماعية مستمدة قبل كل شيء من رغبتها في تقريب القرار من المواطن وإشراكه في الشأن المحلي.

إن الدولة المعاصرة متعددة الأبعاد والمجالات والاختصاصات، ولا يكاد يفلت من زمامها مجال من مجالات الحياة، وهذا الحضور القوي للدولة مكنها من مراقبة الفضاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي مراقبة لصيقة، كما مكنها من التوفر على كم هائل من المعلومات التي تخص المواطنين.

غير أن هذا الحضور القوي كان له أيضا جوانبه السلبية، حيث أصبحت الدولة تبت في كل القضايا التي تهم مواطنيها سواء بالتشريع أو التنفيذ أو المراقبة، الأمر الذي ضخم مسؤوليتها وأثقل أعباءها، ومن هنا جاء التفكير في تشجيع ديمقراطية محلية تقوم على إشراك المواطنين أنفسهم في إدارة شؤونهم المحلية. إلا أن الوصول إلى هذه القناعة لم يكن بالأمر الهين، فقد طبع موقف الدولة تجاه المواطنين ومن يمثلهم الحذر والريبة، وهو ما جعل الأشكال الأولى من الديمقراطية المحلية تمتاز برقابة قوية من الدولة على أعمال وسلوك المجالس المحلية، هي ما اصطلح على تسميته بنظام الوصاية، وقد بررت الأنظمة التي تبنت هذا النوع من الوصاية موقفها بكون المنتخبين يتصرفون في أموال ضخمة، وأنه من الطبيعي أن تسهر الدولة بشكل جدي على مراقبة الأموال التي تضعها تحت تصرف المسؤولين الجماعيين باعتبار أن ذلك يدخل ضمن مسؤوليتها.

غير أن الكثير من الدول الغربية التي تبنت نظام الوصاية على الجماعات المحلية، سرعان ما أدركت أن ثقل الوصاية يضعف من أداء المنتخبين ويقيد سلوكهم، ويجعل ممثلي الدولة هم المنفذين والمخططين لكل سياسة محلية، فقررت الانتقال من نموذج الوصاية إلى نموذج الرقابة البعدية معيدة بذلك الاعتبار للمنتخبين الجماعيين الذين أصبحوا يتحملون مسؤوليتهم كاملة في إدارة الشأن المحلي.

لكن إذا كنا نتفق مع أطروحة المؤرخ والمفكر الإنجليزي "أرنولك تونبي" بأن "الديمقراطية هي السوء الأقل بين الأنظمة السياسية التي عثر عليها الإنسان" باعتبار ما تتيحه نظريا من إمكانيات واسعة وغير متناهية في تدبير الاختلاف، والتداول السلمي على السلطة بتفويض من الأغلبية، والحد من سلطة الإكراه، عبر نظام الفصل بين السلط والتوازن بين مكوناتها، والاعتراف باستقلالية المجتمع المدني وكل ما يتفرع عن ذلك من قيم وتنظيمات دستورية ومؤسسية، فلا زال واقع الممارسة الديمقراطية في المجتمعات الثالثية يوحي بتفاوتات صارخة بين النظرية والممارسة، ولازالت الديمقراطية مطلبا مستعصيا، في ظل التخلف الشامل للبنيات السياسية والاقتصادية والثقافية، والتغييب القسري والمنهجي للمواطن عن المشاركة في الشأن العام المحلي من خلال بلورة اختياراته الديمقراطية المرحلية والاستراتيجية على أرض الواقع، حيث يظل تدبير الشأن العام احتكارا مفروضا، لنخب تحكم بتفويض مطبوخ للإرادة الشعبية.

فهل استطعنا حقيقة تجاوز وصاية وتحكم الأغلبية ؟ هل يمكننا احترام رأي الأغلبية ومساهمتها في تدبير الشأن العام ؟ هل نتوفر على مجتمع مدني قادر على فرض احترام المجتمع السياسي ؟

هل يمكن لمؤسسات الديمقراطية المحلية أن تكون مطية لتهميش المواطن وللامتيازات والفساد ؟ من خلال هذه

المعطيات نتساءل عن دوافع هذه المقاربة في تدبير الشأن العام ؟ وهل سياسة القرب تعد نتيجة لتطور مفهوم التمثيل السياسي في أرقى صوره ؟ أم أن اللجوء إلى القرب كمنهجية في التدبير العمومي تعتمد على المقاربة التشاركية، يعبر عن أزمة المفهوم في ربح رهاناته الاقتصادية والاجتماعية ؟

أسئلة حارقة كثيرة، تتداعى كلما اعتقدنا أن الإجابة عنها قابلة للاختزال أو التجزيء، خارج حوار وطني مؤسسي حقيقي ومسؤول، ينهض على تقييم صادق وشفاف لحقيقة تجربتنا الديمقراطية.

المبحث الأول :
التدبير الجماعي بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية

لقد جاءت الإصلاحات التي أدخلت على الميثاق الجماعي رقم 78/00 بموجب القانون 08-17 المتعلق بالميثاق الجماعي الجديد، لمواكبة مضامين الحكامة المحلية في مختلف دلالاتها وتجلياتها، ومن منطلق الأهمية المركزية لمقاربة الحكامة كمدخل لبلوغ شروط أفضل للعيش بالنسبة للمواطن المغربي[1].

وكما نعلم فهذا الإصلاح وما استلزمه من نقاشات ومشاورات بين مختلف الأطراف المعنية بمسألة تدبير الشأن المحلي، يندرج ضمن مسلسل الإصلاحات الرامية إلى تطوير نظام اللامركزية الترابية ببلادنا، وترسيخ قيم وتقاليد الديمقراطية المحلية : ديمقراطية القرب. فالهدف الأساسي هو إرساء دعائم الديمقراطية المحلية باعتبارها أساس كل إقلاع اقتصادي واجتماعي[2].

والتأكيد على دمقرطة التسيير الجماعي، يروم بالأساس إلى توفير شروط التنمية المحلية، من خلال تحقيق تنمية مندمجة ومستديمة، على اعتبار أن الجماعة المحلية هي كما ينص على ذلك الميثاق الجماعي مسؤولة عن "التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" للجماعة.

ويكتسي التسيير الجماعي أهمية قصوى، بالنظر إلى كون الجماعة المحلية هي في العمق مدرسة لتعلم الديمقراطية، ففي الجماعات المحلية يتعلم الناس من مختلف الأعمار والجنسين والعقليات، ممارسة الديمقراطية والعمل المدني، يتعلمون كيف يخضعوا إرادتهم للإرادة العامة، وكيف يخضعوا جهودهم الخاصة للفعل المشترك. وبذلك يحق القول أن الجماعة المحلية تمثل الفضاء النموذجي لممارسة الديمقراطية المحلية، لأنها الأكثر قربا من المواطنين والمواطنات[3].

هذه الديمقراطية المحلية تستلزم بدورها وبالضرورة "مشاركة جميع المواطنين مشاركة حقيقية في العمليات السياسية التي تجري في جماعتهم وفي القرارات التي تؤثر في حياتهم"، فبذلك فقط يصح القول أن الديمقراطية المحلية مبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المحلية. فعلى حد تعبير طوكفيل : "إن أهمية التدبير الديمقراطي لا تكمن في ما يقوم به، بل في ما يدفع إلى القيام به"[4]. من هنا يستحيل الحديث عن تنمية حقيقية بدون الانخراط الفعلي للجميع في السياسة وفي صنع القرار المحلي.

إن التنمية المحلية الفعلية، إذن تقوم على قرارات يتخذها الفاعلون المحليون من أجل تحسين طرق عيشهم وتحقيق وجود أفضل، وبناء مستقبل يستجيب لطموحاتهم وآمالهم. أي أن إستراتيجية التنمية المحلية ينبغي أن تنفذ من طرف الساكنة المعنية ومن أجلها. فالتنمية المحلية فعلا هي التي تربط بين فاعلين مختلفين (حسب السن، الجنس والموقع الاجتماعي، إلخ) وتوحد بين إرادتهم حول نفس المشروع[5].

لكن إذا كانت اللامركزية، تستهدف في العمق تغيير وتوزيع السلطة وتوازنها، وبالتالي ترسيخ الديمقراطية المحلية، باعتبارها مدخلا ضروريا لتحقيق التنمية المحلية. فعبر اللامركزية كذلك قد يعاد استنساخ نموذج الدولة المركزية على المستوى المحلي، من خلال تحويل أو إسقاط آلياتها التمثيلية على المستوى المحلي.

فليس الدولة هي التي تنتج المحلي، وإنما قد يعاد إنتاجها هي نفسها على المستوى المحلي[6]. لهذا هناك من يرى أن الديمقراطية المحلية، لا ينبغي أن تحصر اليوم في مجرد الديمقراطية التمثيلية، بل يتعين أن تشمل في نوع من التكامل، الديمقراطية التشاركية أو المستمرة أو المباشرة،[7] التي تتيح للمواطنين والمواطنات مراقبة، تتبع والتأثير بشكل مستمر وفعلي في تدبير الشأن المحلي في الفترات التي تفصل بين الاستشارات الانتخابية... فالساكنة لها الحق في الإخبار (فيما يتعلق بالقرارات الإدارية والصفقات العمومية والعقود والاتفاقات)، وفي الاستشارة حول القرارات التي تهمها (عبر استشارات عامة محلية أو عبر تشكيل لجن استشارية محلية).[8] وأساسا لها الحق في أن تلمس على مستوى مضمون القرارات المتخذة محليا احترام

للقيم والمبادئ الإنسانية الأساسية ومنها: الإنصاف المساواة والعدالة الاجتماعية. فالأمر يتعلق هنا بمبادئ الديمقراطية المحلية الكفيلة بتحقيق سياسة القرب من خلال ما يلي [9] :

1- ربط أوسع شريحة ممكنة من المواطنين بالقرار المحلي وذلك من خلال مختلف مراحله: الإعداد-الإنجاز-المراقبة-المتابعة-التقييم.

2- تسهيل الولوج إلى الانتدابات المحلية وجعلها متمفصلة مع الأنشطة المهنية، مع تحسين شروط ممارسة الانتداب من خلال تقوية القدرة التكوينية للمنتخبين المحليين.

3- ضمان شفافية مسلسل إعداد مشاريع التهيئة والتجهيز من خلال تقوية أجهزة الإعلام والفواصل مع المواطنين.

4- تقوية حقوق المنتخبين المحليين، خصوصا المحسوبين في صف المعارضة، مادامت الديمقراطية لا تعني فقط حكم الأغلبية، وإنما في قدرة هذه الأخيرة على احترام حقوق الأقلية، وتقوية التواصل المباشر للإدارة بالمواطن عبر تبسيط المساطر والإجراءات وتأهيل الموارد البشرية.

5- وجود مؤسسات بارزة تكمل مؤسسات التمثيل السياسي وتسمح للمواطنين وللتكتلات الجماعية، والحركة الجمعوية بالتدخل الفعال في تدبير الشؤون المحلية.

لا يكمن الناظم الأساسي لمختلف هذه المبادئ في القدرة على توفير الإجراءات التي تتعلق بسن مجموعة من الآليات أو الميكانيزمات لتحقيق المشاركة، وإنما في الترجمة الفعلية لها، ويبقى معيار الحكم في ذلك متمثلا في قيمة النتائج المتحققة مع سقف الأهداف الموضوعة.

المبحث الثاني : الديمقراطية المحلية بين التمثيلي والتشاركي

إذا كانت الديمقراطية تفرض نفسها اليوم في كل بلدان العالم باعتبارها الشكل الطبيعي للتنظيم السياسي والمظهر السياسي للحداثة، حيث يمكن تعريفها على أنها "الاعتراف بحق الأفراد والجماعات في أن يكونوا صانعين لتاريخيهم" ومبدعين لذواتهم ولحياتهم الفردية والجماعية"، فإن الديمقراطية المحلية يشار على أساس كونها "مجموعة من الميكانيزمات القانونية والسياسية التي تهدف إلى تجنب احتواء السلطة من طرف شخص وحيد، وتصريف الخلافات على المستوى المحلي بشكل يتم فيه الربط بين توزيع السلطة واقتسام المسؤولية".[10]

لكن مع ذلك هناك عدة علامات تدفعنا جميعا إلى الاعتقاد بأن التجربة الديمقراطية اليوم في أزمة، لكن لابد من التنبيه إلى أنه لكي تكون هناك أزمة ديمقراطية ينبغي أن تكون هناك ديمقراطية أولا. ومن تجليات هذه الأزمة نذكر : انخفاض المشاركة السياسية (أزمة التمثيلية السياسية)، حيث بدأ يشعر الناخبون أكثر فأكثر بأنهم غير ممثلين.[11] حيث بدأت تتحول فئة مهمة من السياسيين إلى محترفين للسياسة[12] (مهنتهم السياسة Carriérisme Politique)، مع ما يعنيه ذلك من مراكمات للولايات الانتخابية، ومراكمة لكل أشكال التحايل السياسوي، وفقدان الاتصال بالحياة اليومية للمواطنين، ومراعاة المصالح الخاصة فقط، وكذا ضعف الوعي بالمواطنة، وشعور المواطن بأنه مستهلك أكثر منه مواطنا. وبكلمة واحدة : سيادة الشعور بالتهميش والإقصاء من المشاركة السياسية لأسباب اقتصادية، سياسية، اثنية أو ثقافية...

لكن من أهم تجليات أزمة الديمقراطية المحلية اليوم هو "انحسار" أفق بعدها التمثيلي ذلك أنه حتى في الحالة التي يتحقق فيها سير ديمقراطي طبيعي للمؤسسات المحلية، فإن المواطن يستبعد طوال الفترات التي تفصل بين الانتخابات. ومرد ذلك إلى تصور الديمقراطية المحلية على غرار المؤسسات المركزية أي على أساس المبالغة في المنطق التمثيلي للمجلس المحلي.[13]

من هنا ظهرت بعض الأصوات التي بدأت تنادي بضرورة التمييز بين النظام السياسي التمثيلي (الديمقراطية التمثيلية) والديمقراطية، لأن الانتخابات (الحرة والنزيهة) ليست فقط ضمانة للديمقراطية، وإنما يمكنها أحيانا أن تجهز عليها.[14] لهذا هناك من يتحدث ليس عن أزمة الديمقراطية التمثيلية، وإنما عن تغير في طبيعة الديمقراطية نفسها، باستكمال الديمقراطية التمثيلية بآليات الديمقراطية المستمرة، بحيث تتيح هذه الأخيرة للمواطنين مراقبة مستمرة وفعلية لأداء المنتخبين، والتأثير عليه خارج الفترات الانتخابية.[15]

ومن مظاهر هذا التحول التي تشهده فكرة الديمقراطية نجد ظهور أشكال جديدة، في الفعل وفي التعبير عن

المطالب الاجتماعية وعن الآمال، أشكال خارج-مؤسساتية (خارج إطار البرلمان أو الجماعة) بل وخارج-سياسية يعبر عبرها الأفراد عن مواطنتهم، عن تصور جديد للمواطنة، أشكال لا يتحمل مسؤولية تأطيرها وتعبئتها أي تنظيم سياسي : مسيرات، انتفاضات، تظاهرات، احتجاجات... فعبر هذه الأشكال يحاول الأفراد إسماع أصواتهم في اختلافها وتمايزها، خصوصا حول الأشياء التي يعتبرونها أساسية.[16]

والواقع أن النقاش حول الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية نقاش فلسفي قديم، حيث سبق للفيلسوف "جون لوك"، أن ألمح إلى محدودية الديمقراطية التمثيلية عندما اعتبر أن لا أحد يمكنه أن يضفي الشرعية الديمقراطية على سلطة سياسية غير المواطنين أنفسهم. وأنه لا يكفي بالنسبة للمواطنين التعبير عن اختياراتهم عبر التصويت لفائدة "ممثلين"، بل ينبغي أن تكون لديهم القدرة على مراقبة نشاط هؤلاء الممثلين.[17] ويعتبر "جون جاك روسو" المدافع القوي عن الديمقراطية، التشاركية. فهو يؤاخذ على الإنجليز خصوصا، وعلى نموذجهم التمثيلي التخلي عن حرية المشاركة السياسية بواسطة التصويت الانتخابي. حيث يقول "روسو" "يعتقد الشعب الإنجليزي أنه حر، فهو مخطئ كثيرا، فهو ليس حرا، إلا في فترة انتخاب أعضاء البرلمان، فما أن ينتخبوا، حتى يصير عبدا، ولاشيء. ففي الفترات القصيرة لحريته، الاستعمال الذي يقوم به لحريته يجعله يستحق فقدانها".[18] وينتقد روسو بشكل عام كل تنظيم لا يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات القائمة بين الأفراد، يعتبر ذلك استهدافا للإرادة العامة.

ومع ذلك فنموذج الديمقراطية، المباشرة التي يطالب بها "روسو" تم استبعاده تاريخيا في الديمقراطيات الحديثة لصالح سيادة الديمقراطية التمثيلية التي يعتبر "بنجمان كونسطان" من أبرز منظريها. بل يمكن القول إن تصور "بنجمان كونسطان" للديمقراطية التمثيلية، انتصر لدرجة أنه يصعب اليوم تخيل ديمقراطية لا تكون تمثيلية.[19]

غير أن هذه الديمقراطية التمثيلية أفرزت حمولات سلبية، اتضحت من خلال المعاني التي أعطيت للقرب، وهي ممارسات منحرفة له تمثلت في[20] :

1- القرب "البروتوكولي".

2- القرب "الزبوني".

يتحقق القرب "البروتوكولي" أو قرب المحاباة من خلال محاولة صانعي القرار إعطاء مظاهر خارجية توحي بنوع من التداخل البيني بين الناخب والمنتخب، بحيث يبحث هذا الأخير وذلك بناء على احترافية السياسة في السبل التي تجعله أقرب من اهتمامات وحاجيات المواطنين، ليس بحكم الواقع ولكن بنوع من الحضور المتكرر الطقوسي أو الرمزي الذي يمكن من ملء جزء مهم من اعتقادهم وتوجيهه في اتجاه كون صانع القرار أقرب منهم.

أما القرب "الزبوني" يتحقق من خلال تمثل اعتقادين : يكمن الأول في تمثل المنتخب لنفسه وكأنه يلعب دور الوسيط بين المواطن ومؤسسات الدولة سواء كانت إدارية أم سياسية.

ويكمن الثاني في كون الناخب يتمثل نفسه وكأنه زبون للمنتخب، مما يفرض على هذا الأخير التزاما معنويا وماديا في الوفاء بحاجيات ناخبيه، تظهر الزبونية والوساطة كمظهرين معيبين لسياسة القرب، فيمكن عيب الوساطة في إسقاط علاقة الناخب بالمنتخب في الجمود.

وهذه مظاهر متفشية في الممارسة السياسية المغربية سواء على صعيد التمثيلية المركزية من خلال الانتخابات التشريعية (مجلس النواب ومجلس المستشارين) أو على صعيد التمثيلية المحلية من خلال مجالس الجهات ومجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس العمالات والأقاليم.[21]

لكن بالرغم من الحمولات السلبية للقرب الذي يحيل على أزمة التمثيلية، فإن هذا لا يمنع من كون مفهوم الديمقراطية التشاركية بدأ يفرض نفسه شيئا فشيئا في الخطاب السياسي في السنوات الأخيرة، لدرجة أن المفهوم أصبح أشبه "بموضة" وهو يشير إلى نموذج سياسي "بديل" يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي، حيث تستهدف الديمقراطية التشاركية "دمقرطة الديمقراطية".[22]

المبحث الثالث :
الديمقراطية التشاركية لازمة الديمقراطية التمثيلية

أثيرت مسألة المشاركة في تدبير الشأن العام من طرف المواطن من خلال نظرية السيادة الشعبية ونظرية السيادة الوطنية، فالأولى تتحقق بمشاركة الشعب مباشرة في مسلسل اتخاذ القرار السياسي عبر آلية الاستفتاء (مثل الاستفتاء على الدساتير والقوانين وعلى المعاهدات...)، وتتحقق الثانية بمشاركة الشعب لكن بطريق غير مباشر في مسلسل اتخاذ القرار السياسي وذلك عبر انتخاب ممثلين يقومون مقامه في ذلك.

يبقى مفهوم السيادة الشعبية (الديمقراطية الشعبية) أوسع وأشمل من مفهوم الديمقراطية التشاركية، فمن باب المنطق السياسي تبقى الديمقراطية الشعبية الأسلوب الأنجع لضمان أسمى تعبير عن إرادة الأمة، أي كأسلوب في

الاستشارة ذي الطبيعة التقريرية، بينما تبقى الديمقراطية التشاركية (كمتغير تابع) كمقترب في تجديد أساليب الحكم، أسلوبا في الاستشارة ذي الطبيعة اللاتقريرية، فهي أتت كنتيجة لممارسة الديمقراطية التمثيلية (السيادة الوطنية) بصفتها كمتغير أصلي، أي بهدف تجاوز بعض الإكراهات أو النقائص التي أفرزتها تطبيقاتها العملية، فيكمن الهدف في تعزيز أسس ووسائل الحكم الصالح.[23]

فالمقاربة التشاركية، في نسق الدول الديمقراطية جاءت كثمرة ومجهود لتدعيم معدلات التنمية الإيجابية التي تم تحقيقها على مختلف الأصعدة، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والتي كان للديمقراطية التمثيلية التي انتهجتها أنظمتها السياسية دورا أساسيا في ذلك،[24] بينما في نسق التجربة المغربية يأتي طرح المقاربة التشاركية في ظل معدلات التنمية ذات المنحى السلبي،[25] وفي إخفاقات الهيئات التمثيلية في الوفاء بالتزاماتها، ومن هنا يطرح التساؤل التالي: إذا كانت المقاربة التشاركية كمنهج عمل أفرز في سياق الأزمة (ولادة قسرية) فكيف يمكن لها بصفتها متغيرا تابعا أن تجيب عن تحديات وإكراهات التنمية؟

يشير منطق تحليل الديمقراطية التمثيلية والتشاركية إلى كون نجاح هذه الأخيرة كمتغير تابع مرتبط بنجاح الديمقراطية كمتغير أصلي.[26]

إن المشاركة عبر الاستشارة اللاتقريرية التي تضمنها الديمقراطية التشاركية قد تمثل نوعا من العائق النفسي لدى المواطن سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، فكيف يمكن له أن يشارك في النقاش العام في الوقت الذي يجد نفسه من الناحية السياسية بدون موقع داخل الهيئات التقريرية الأصلية والرسمية،[27] التي تجعل منه سيدا ومسؤولا عن القرارات المتخذة التي تمس بصفة مباشرة أو غير مباشرة مركزه الاقتصادي أو الاجتماعي.[28]

لقد شكل ويشكل عاملي تحقيق الفعالية والكفاية رهان وتحدي كبير أمام صانعي القرار الذين يبنون مشروعيتهم على أساس عامل الانتخاب، إذ يتوخى المواطنون بصفتهم أفراد داخل جماعة الدولة تحقيق فعالية وكفاية مطالبهم تجاه المؤسسة التي تمثلهم والتي اكتسبوها مشروعية التخطيط والتفكير باسمهم فيما يخدم مصالحهم وقضاياهم، فاستمرار عنصر المصلحة والدفاع عن قضاياهم هو أساس صناعة وتجديد المشروعية.

خـاتـمـة :

وعليه يمكن القول، وذلك بالنظر إلى البيئة المحيطة بتطبيقات التمثيلية، بأن هذه الأخيرة توجد في محك أزمة حقيقية أمام الصور الجديدة التي ظهرت بهدف التعبير عن مطالب المواطنين (مثل هيئات المجتمع المدني)، وأخذ مقترحاتهم وآرائهم كقوة اقتراحية أساسية داعمة لمختلف المبادرات التي تهم مختلف مراحل مسلسل اتخاذ القرار، فالمأمول من التشاركية في هذا المعنى تحقيق نوع من المسؤولية الفعلية لا الصورية.

وتبقى أهم بوابة للتحقيق الفعلي والفعال للديمقراطية التشاركية هي تطوير النظام الديموقراطي بالبلد، وذلك من خلال توسيع مشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن العام خصوصا على المستوى المحلي، مما سيجعل الأفراد يتمتعون بمواطنة كاملة بحكم أن المشاركة السياسية تعد أحد ركائزها.

هوامش

1. كريم لحرش : "الميثاق الجماعي الجديد : على ضوء القانون 78.00 وتعديلاته"، سلسلة اللامركزية والإدارة المحلية، عدد 1، 2009، ص : 7.
2. فوزي بوخريص : "التسيير الجماعي بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 9099، بتاريخ 14-15 فبراير 2009.
3. محمد بن طلحة الدكالي : "النظام الجماعي المغربي"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الحقوق الدار البيضاء، السنة الجامعية 1998-1999، ص : 517-518.
4. Jean Luc Pissaloux : «Réflexions sur les évolutions récentes de la démocratie locale, un bilan mitigé», collectivités territoriales la revue du trésor, N°11, 2002, P": 654-657.
5. المختار الأكحل : "الديمقراطية المحلية وحصيلة التنمية بالبادية المغربية : الإرث التاريخي ومعيقات التجربة المعاصرة"،

أشغال "ندوة الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية"، المجموعة الوطنية للبحث حول الديمقراطية، منشورات شركة أوداد للاتصال، دار التوحيدي للنشر والتوزيع، الرباط، ص : 77-79.

6. فوزي بوخريص : "التسيير الجماعي..."، مرجع سابق.

7. ورد عبد المالك: "الفعل العمومي المحلي رهان السياسات العمومية"، وجهة نظر، عدد27، 2005، ص: 52-55.

8. فوزي بوخريص : "التسيير الجماعي بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية"، مرجع سابق.

9. محمد الغالي: "سياسة القرب مؤشر على أزمة الديمقراطية التمثيلية ؟"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 53، 2006، ص : 27.

10. محمد الغالي: "سياسة القرب..."، مرجع سابق، ص: 26.

11. محمد الغالي: نفسه، ص: 30-31.

12. فوزي بوخريص : "التسيير الجماعي بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية"، مرجع سابق.

13. Jean Luc Pissaloux": « Réflexions sur les évolutions récentes de la démocratie locale, un bilan mitigé"», OP.CIT, P": 655-656.

14. ورد عبد المالك: "الفعل العمومي المحلي رهان السياسات العمومية"، مرجع سابق، ص: 52-55.

15. فوزي بوخريص : "التسيير الجماعي..."، مرجع سابق.

16. عبد الرحيم العطري: "الحركات الاحتجاجية بالمغرب"، دفاتر وجهة نظر، عدد 14، 2008، ص: 103-117.

17. المستتر شكيب : "القانون الدستوري"، محاضرات السنة الأولى من السلك الأول، كلية الحقوق، فاس، السنة الجامعية 1997-1998، مرجع غير منشور.

18. المستتر شكيب : مرجع سابق.

19. فوزي بوخريص : "التسيير الجماعي بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية"، مرجع سابق.

20. محمد الغالي: "سياسة القرب مؤشر على أزمة الديمقراطية التمثيلية ؟"، مرجع سابق، ص: 30-31.

21. حول الزبونية والوساطة في ممارسة حق التمثيل يراجع : محمد الغالي : "محددات التدخل البرلماني في مجال السياسات العامة في المغرب"، مقاربة تحليلية للعمل التشريعي، 1984-2002، ص : 191-210.

22. Morgane Letanoux : « Démocratie locale : des outils de consultation non décisionnels», Démocratie locale, N° 97, Octobre 2003K P. 655.

23. محمد الغالي: "سياسة القرب مؤشر على أزمة الديمقراطية التمثيلية"، مرجع سابق.

24. جمال قاسمي: "التدبير المحلي بين النخب الإدارية والسياسية"، دفاتر سياسية، عدد 101، 2008.

25. محمد العلالي : "الأبعاد الشمولية للديمقراطية المحلية والتنمية"، أشغال ندوة الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية، منشورات شركة أوداد للاتصال، دار التوحيدي للنشر والتوزيع الرباط، ص : 103-110.

26. Fatima Zidouri": « les collectivités locales": démocratie de proximité et gouvernance sociale"», mâssalik, N°double 9-10, 2009, P": 75-76.

27. ورد عبد المالك: "الفعل العمومي المحلي رهان السياسات العمومية"، مرجع سابق، ص: 54.

28. Voir, Michel Degoffe : « la loi démocratie de proximité», un renouveau de l'intercommunalité ? Chronique, bulletin juridique des collectivités locales, mai 2002, P": 8-11.

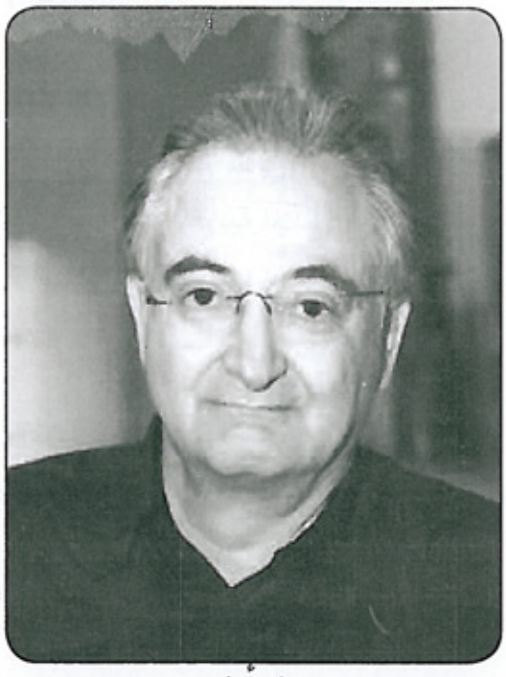

جاك أطالي

أندري كونت سبونفيل

الرأسمالية في أزمة : حوار بين جاك أطالي وأندري كونت سبونفيل

ترجمة وتقديم : يحيى بوافي

إن الاغتناءات تظهر اليوم كفاحشة، ليس لأنها أكثر فحشا مما كانت عليه من قبل، ولكن لأن ادراك الفحش أصبح أكبر بفعل الشفافية الديمقراطية. لكن المجتمع لا يتأمل أبدا بشكل فلسفي وسياسي تراتبية العائدات.

إن هذه الحقبة عموما شاذة فابانها المهنتان الأكثر أجرا هما مهنة المضارب في البورصة ومهنة لاعب كرة القدم ! فكيف يمكن تبرير كون المضاربين الذين لا يؤدون أية مهمة اجتماعية هم الأكثر إثابة بشكل فائق، بينما ينال باحث في تخصص مرض السرطان أقل من ذلك للغاية؟ فما يثير استنكاري هو أن تكون مهن أساسية من وجهة نظر أخلاقية، ومن زاوية مستقبل مجتمعاتنا، في مرتبة أدنى داخل تراتبية الاثابة والمكافأة.إن الاكتفاء بالنقاش حول الأساس الذي يفسر عائدا أقصى أو حول الحصار الضريبي، هو للأسف تسليم بعدالة تراتبية هذه العائدات.

الرأسمالية في أزمة : حوار بين جاك أطالي وأندري كونت سبونفيل

ترجمة وتقديم : يحيى بوافي

تقديم :

يختلفان من جهة المرجعية، لكن الأفق والغاية توحدهما، الأول عالم اقتصادي، وإن كان تعدديا من حيث الروافد التي ينهل منها أو المجالات التي يفعل فيها، أما الثاني فنيلسوف، بل من بين أكثر الفلاسفة شهرة في المشهد الثقافي الفرنسي الحالي.

تتنوع مصادرهما ومقاربتهما، إلا أن الحرص على مستقبل أكثر إنسانية للعالم، مستقبل يجد حلا للمعادلة الصعبة بين تأمين التنمية للجنس البشري والحد من آثارها الأيكولوجية السلبية، يبقى بمثابة الأفق الذي ينصهر عنده اختلافهما.

ولد الكاتب وعالم الاقتصاد الفرنسي جاك أطالي بالجزائر سنة 1943، منهيا دراسته بتفوق منقطع النظير: إذ احتل المرتبة الأولى بالمدرسة المتعددة التقنيات polytechnique école، كما حصل على دبلوم من المدرسة الوطنية للإدارة، وعلى دكتوراه الدولة في الاقتصاد، ليعمل مستشارا للرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، وقد قاده تطلعه لتحقيق أوربا قوية وموحدة، إلى تشجيع الثورات الديمقراطية لسنة 1989 التي أدت إلى انهيار الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية، كما عمل على إنشاء مؤسسة مالية اتخذت لها كهدف مرافقة الإصلاحات الاقتصادية في هذه البلدان، والتي ستحمل فيما بعد اسم "البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية BRED" الذي شغل منصب أول رئيس له سنة 1991، لكنه سرعان ما استقال منه بعد مضي سنتين، ومنذ تلك الفترة وأطالي يشغل الكثير من المسؤوليات لدى العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.

وما يشكل بؤرة لاهتماماته النظرية وانشغالاته العملية هو اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، كأبرز إفراز لتطور اقتصاد السوق، خاصة في صورته المعولمة الراهنة، وآثار النمو الاقتصادي على البيئة وبالتالي على مستقبل الإنسانية ومصير الأجيال المقبلة، وذاك ما حاول معالجته عبر مؤلفات عديدة نذكر منها : "الطريق الإنساني : نحو ديمقراطية اجتماعية جديدة"، "الأزمة، وماذا بعد ؟" وهو الكتاب الذي تعرض فيه لأسباب أزمة الرأسمالية الأخيرة ولنتائجها، كما وقف عند العبر والدروس الواجب استخلاصها للخروج منها، والتطلع إلى عالم "تكون فيه الأسواق مجرد مكونات فاعلة، لا أسياد جبارة مثلما هو حاصل اليوم".

أما الفيلسوف أ. ك. سبونفيل، فمن مواليد 1952، تلميذ وصديق للويس ألتوسير، شغل وظيفة أستاذ محاضر بالسوربون (جامعة باريس الأولى) قبل أن يستقيل منها سنة 1998، ليتفرغ للكتابة وللمحاضرات التي يقدمها خارج الجامعة، وقد انشغل بإشكال علاقة الرأسمالية بالأخلاق، خاصة في ظل عودة الأخلاق لتحتل الواجهة ضمن المجتمعات المعاصرة، ويعد كتابه هل الرأسمالية أخلاقية ؟ le capitalisme est-il morale (ترجمه إلى اللغة العربية بسام حجار، ونشرته دار الساقي سنة 2005) أبرز كتاب وقف فيه بتفصيل عند هذا الإشكال، بطريقة بيداغوجية يسيرة الفهم، حيث يبرز الأسباب التي تجعل الرأسمالية بمعزل عن الأخلاق amoral بدلا من أن نقول عنها بأنها غير أخلاقية immoral ؛ لأنها تنتمي إلى نظام "تقنو-علمي techno-scientifique" والذي يجب أن يضبط بنظام ثان هو النظام "القانوني السياسي juridico-politique" والذي يجب ألا يخلط كذلك مع نظام الأخلاق (الواجب) ولا مع نظام الإثيقا (الحب).

فالتمييز بين هذه الأنظمة يظهر، بهذا الشكل أو ذاك، الاستلهام العميق لكانط من طرف سبونفيل، لأن التحكم الفعال فيها وتجويد أدائها بشكل متوازن لا ينبني على الخلط بينها بل على تمييز دقيق لبعضها عن البعض. ذلك "أن الرأسمالية وجدت لكي تخلق الثروة، وهي تقوم بذلك على أكمل وجه. فلا حاجة إلى الكذب بشأنها. أفلا نقبلها؟ أن نقبلها هو عين العقل، ما دمنا لا نملك ما يمكن أن يحلّ محلها. غير أن هذا لا يعني، بحال من الأحوال، أن نعبدها. إن السعي لجعل الرأسمالية أخلاقًا هو أشبه بالسعي لجعل السوق ديانةً، والمقاولة وثنًا. هذا ما ينبغي الحيلولة دونه، فلو غدت السوق دينًا لكانت أسوأ الأديان قاطبة، لكانت دين العجل المذهّب، ولعل أتفه أشكال الطغيان هو طغيان الثروة."

فسبونفيل يرى أن الرأسمالية تحتاج إلى أخلاق وإلى ما هو روحي، لكن من خارجها وليس من داخلها .

نص الحوار :

ما هي فرادة الأزمة (الاقتصادية) الحالية، وفيما يكمن حملها لنا في اتجاه أزمة سياسية، فلسفية وأخلاقية ؟

جاك أطالي :

هذه الأزمة وضعتنا في مواجهة صورة للعدم المطلق. فقد أصبح لنا وعي بأن عولمة اقتصاد السوق على المستوى الكوني هي من قبيل سنوات أنوار لتأسيس دولة الحق الكونية مادام من الوهم اليوم الحديث عن دولة الحق الوطنية. إن السوق مهما كانت فعالة- فإنها (لا تستشرف المستقبل البعيد، لذلك يجب تتميمها وإعطاؤها التوازن الضروري) عبر ميكانزمات تعويضية من قبيل (حق الملكية، حماية المنافسة، خلق طلب بأجور لائقة وطلب عمومي عالمي، إلخ).

وبما أنه لا واحدة من هذه الميكانزمات كانت مبرمجة، فإن الطبقة الوسطى، في المجتمعات المتقدمة، وعلى الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتوفر لها خلال العشرينية الأخيرة عائدات متزايدة. لعدم قدرة الدولة على منح أجور لائقة وعلى فرض توزيع جيد للعائدات، فما رأيناه هو تنامي طلب يتغذى بمديونية المأجورين . وهذا ما سهل انفجار النظام المالي، الذي سرق قسما أساسيا من المواهب والرساميل دافعا بنا صوب النكبة .

وحتى نوسع النقاش سأضيف بأن الرأسمالية ليس لها أن تكون ذات خلق، ولكن متحكم فيها ومراقبة بالقانون. إن السؤال بالأحرى هو معرفة ما الذي يمكن للأخلاق أن تساعد به في تثبيت دولة الحق الكوكبية .

أ.ك. سبونفيل :

إن الرأسمالية تظل بمعزل عن الأخلاق amorale. فهي لا تشتغل لأجل الفضيلة وكرم الأخلاق ونكران المصلحة أو الإيثار désintéressement ولكنها تشتغل، على العكس من ذلك، لأجل المصلحة الشخصية أو العائلية : إنها تشتغل تبعا لما تقتضيه الأنانية. ولهذا السبب تؤدي وظيفتها بقوة –إن الأنانية لم تشكل ولن تشكل أبدا عيبا – لكنها للسبب ذاته لن تكون كافية.

إن السوق غير قادرة على تنظيم ذاتها بطريقة مقبولة اجتماعيا، والأخلاق لن تبلغ أكثر منها. فما بين القوة العمياء للاقتصاد ووهن الأخلاق، لا تبقى إلا السياسة والقانون لكي يمكاننا من تثبيت حدود غير سلعية للسوق، وأن ينظماها، حتى تتفوق القيم الأخلاقية للأفراد، على الأقل من جانب واحد، على الواقع اللاأخلاقي للاقتصاد .

إن المشكل اليوم هو أن هناك تفاوت فيما بين المستوى العالمي للمشاكل الاقتصادية التي نواجهها والمستوى الوطني لوسائلنا في الفعل في هذه المشاكل، وهذا التفاوت ينذر السياسة للعجز. مادام ليس هناك مجال لمحو عولمة المشاكل، فإن الحل الوحيد هو أن نضطلع بسياسة عالمية . الشيء الذي يفرض توافقات بين الدول، حتى يتم الحد

من الرأسمالية وآثارها المنحرفة/ الشاذة . فكلما كنا أكثر وعيا ويقينا بقوة الاقتصاد وضعف الأخلاق، كلما أصبح من الواجب علينا أن نكون ملحاحين على مستوى القانون والسياسة .

ج. أطالي :

أريد أن أركز على اتجاهين حادين ومتناقضين .الأول هو المتمثل في أنه إذا ما استمرت عولمة السوق دونما دولة الحق، فإننا سنسير بسرعة إلى أن نجد أنفسنا وجها لوجه أمام الإضفاء الهائل للبعد الإجرامي على الاقتصاد العالمي .و كمثال على ذلك : الصومال، فهو البلد الوحيد حاليا في، الذي يعرف اقتصادا للسوق من دون دولة قائمة . فنظام العصابات هو الذي يسيطر، مع سيادة مطلقة لكل أنواع ا لتهريب. والحال أننا نتجه وبسرعة كبيرة إلى تحويل العالم وبشكل شامل إلى صومال.

إن نمو الاقتصاد الإجرامي غير المراقب هو إلى درجة من الجسامة بحيث إننا لسنا بالبعيدين عن اللحظة التي سيمتلك فيها الاقتصاد الإجرامي وسائل الإمساك بسلطة التأثير على الاقتصاد الواقعي. لهذا علينا أن نقلق!

أما الذروة الثانية le deuxième paroxysme، **فمعاكسة بشكل كلي للأولى، وهي المتمثلة في صعود الغيرية المصلحية** l'altruisme intéressé : **فإن كنت بداخل عالم من التداخلات وبداخل شبكة، فسيكون من مصلحتي في أن أكون غيريا باتجاه أعضاء الشبكة الأخرين. إن مفهوم الشبكة شاسع؛ فمن البديهي أن تكون لي مصلحة في ألا يعاني أحد من أمراض معدية . فالعدوى المناخية والوبائية تدفعنا اليوم إلى ولوج عالم فيه تفرض الأنانية ذاتها صورة للغيرية بشكل عقلاني. إنهما إذن منحيين متناقضين بشكل خارق ويتساكنان فيما بينهما؛ أحدهما منحى الوحشية المطلقة، والآخر منحى وعينا بمصلحتنا في إعمال دولة الحق الكونية .**

و هكذا سيعمل التوجه الإجرامي الأول على تفجير كل شيء إن نحن لم نتصرف بسرعة. بينما يمكن للتوجه الآخر أن ينقد الكل إن هو صار الموجة التي نركبها (للنجاة). فبهذا المنطق يمكن أن تكون الأزمات مفيدة جدا، لكونها تعمل على تسريع وتيرة إيقاظ الوعي .

أ.ك. سبونفيل :

أخشى أن تكونوا على حق حول اقتصاد المافيا! إن هذه التهديدات هي أكثر أهمية من الصراعات السياسية بين اليمين واليسار في فرنسا. ففي مواجهة الأخطار التي تتهددنا (الاقتصاد الإجرامي، التهديد البيئي)، يبقى المعسكران أقل تعارضا مما قد يوهمنا المظهر بالاعتقاد. فمن الواجب إضفاء شيء من النسبية على هذه النقاشات الفرنكو-فرنسية. أما بالنسبة "للغيرية المصلحية". مثلما قلتم، فهي ما أسميه أنا بالتضامن. واحذروا من خلطها مع السخاء و(الإيثار) ! فأن تكون سخيا هو أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الآخر حتى وإن كنت لا تتقاسم ولا واحدة منها معه.

أما عندما آخذ بعين الاعتبار مصالح الآخر لأنها تتقاطع مع مصالحي، فإن الأمر يتعلق إذن بالتضامن، والتضامن ليس نقيض الأنانية: إنه تنظيم اجتماعي لها بشكل فعال. فالأمر يرتبط بأن نكون كلنا أنانيين ولكن بكيفية عقلانية، بدل أن نكون أنانيين بغباوة وفي صراع بعضنا ضد البعض الآخر.

هناك من يريد أن تعمل هذه الأزمة على إرجاعنا أكثر إلى السخاء، وهذا وهم. فهل كان الناس في القرن 19 أقل أنانية مما هم عليه اليوم ؟لنعد قراءة إميل زولا وبالزاك !و هل كانوا كذلك في القرن 17 ؟ لنعد قراءة باسكال وروش فوكو !ليست هناك أبدا حقبة ساد فيها السخاء . إن الاعتماد على السخاء لأجل حل مشاكلنا سيجعل الإنسانية والسياسة لا تفهم أي شيء .و

الأمر سيكون على العكس من ذلك إن نحن اعتمدنا التضامن بديلا . إذ ستكون لنا فرصة لننجو، لأنه من مصلحتنا جميعا أن نتجنب الأسوأ.

ج. أطالي :

إن الاغتناءات تظهر اليوم كفاحشة، ليس لأنها أكثر فحشا مما كانت عليه من قبل، ولكن لأن إدراك الفحش أصبح أكبر بفعل الشفافية الديمقراطية. لكن المجتمع لا يتأمل أبدا بشكل فلسفي وسياسي تراتبية العائدات.

إن هذه الحقبة عموما شاذة فإبانها المهنتان الأكثر أجرا هما مهنة المضارب في البورصة ومهنة لاعب كرة القدم ! فكيف يمكن تبرير كون المضاربين الذين لا يؤدون أية مهمة اجتماعية هم الأكثر إثابة بشكل فائق، بينما ينال باحث في تخصص مرض السرطان أقل من ذلك للغاية؟ فما يثير استنكاري هو أن تكون مهن أساسية من وجهة نظر أخلاقية، ومن زاوية مستقبل مجتمعاتنا، في مرتبة أدنى داخل تراتبية الإثابة والمكافأة. إن الاكتفاء بالنقاش حول الأساس الذي يفسر عائدا أقصى أو حول الحصار الضريبي، هو للأسف تسليم بعدالة تراتبية هذه العائدات.

أ.ك. سبونفيل :

إن الأجور ليست محددة عن طريق الأخلاق ولا بالنفع الاجتماعي للمهنة، ولكن من بقانون العرض والطلب .فذلك ما نسميه بسوق الشغل ....كم هو أجر تيري هنري Thierry Henry ؟ إنه ما يمكن لناد من الأندية أن يدفعه مقابل خدماته .إن أجور لاعبي كرة القدم والمضاربين في البورصة وأجر هذا أو ذاك من مسيري المقاولات، تظهر لي مجنونة كلية، ولكن لا يمكننا أن نطلب من الأخلاق تثبيت مقدارها (الأجور). أكيد أنه يمكننا أن نفرض بالقانون حدا أقصى للأجر :لكن هل سيكون ذلك فعالا من الناحية الاقتصادية ؟ذاك ما أشك فيه.

إن ذلك يعود بالأحرى للسياسة الضريبية، وبوجه آخر لسياسة إعادة التوزيع.فإليهما يرجع أمر تصحيح الآثار الشاذة و(الزائغة)لسوق الشغل . أما بالنسبة للأزمة الإقتصادية التي نمر بها، فإنها ليست الأولى ولن تكون الأخيرة .فلنعد قراءة غالبرايت GALBRAITH ! فما دامت هناك حرية للسوق وجشع للناس، فستكون هناك فقاعات مالية . وبالتالي أزمات . والحال أنه لا يمكننا التخلي عن حرية السوق (لإنه النظام الأكثر فعالية)، ولا عن الجشع (لأن ذلك سيكون تخليا عن الإنسانية). لكن أزمة اقتصادية لا تعني في الأخير نهاية للعالم ولا تعني نهاية الرأسمالية ..إن ما يحز في نفسي هو الخطاب الكارثي لجزء من اليسار: لاشيء إذا صدقناهم كان أكثر سوءا..أما أنا أظل، بالعكس، مرتبطا بفكرة أن تكون من اليسار هو أن تكون تقدميا.

و الحال أنه لدينا أسباب وجيهة لنعتقد في التقدم . فنحن نعيش بلا ريب في الحقبة الأقل ظلما والأقل قسوة التي عرفتها الإنسانية فلم يحدث أن كان الفقراء والضعفاء أكثر حماية كما في واقع أوربا الغربية اليوم . إن ما يقلقني في المقابل هو موضوع البيئة . فإذا كانت التنمية سيرورة اقتصادية غير منتهية ، فإن للأرض حدودا منتهية بدقة . فإن عاش مليار ونصف صيني، وعما قريب نفس العدد من الهنود، بنفس مستوى العيش الذي نحيا في كنفه، وعلى الأخص نفس استهلاك الماء العذب (الصالح للشرب) .ونفس الطاقة الأحفورية، ونفس البروتينات الحيوانية، فإن الأرض لن تتحمل لثلاثين سنة. والحال أنه ليس لدينا بالتأكيد أي سند ولا أية وسيلة كي نمنعهم من النزوع إلى الاقتراب من مستوى عيشنا نحن. فلنوقف إذن الخطابات الكارثية، في المجال الاجتماعي والسياسي، ولنكن أكثر وضوحا حول الأخطار البيئية التي تتهددنا.

ج. أطالي :

إن الأهم في حياتي اليوم، خارج الكتابة، يكمن في الاهتمام بالقروض

الصغرى والنضال عبر العالم ضد الفقر.إن مستوى العيش في أوربا هو الأفضل عبر تاريخ الإنسانية. و الأزمة الحالية ذاتها تظهر بأن النموذج الفرنسي يثير الغيرة على مستوى الأرض بأكملها .سأدقق هذا بقولي: لم يسبق لأوربا أن كانت أكثر غنى مما هي عليه الآن ، لكننا، مع ذلك، نركض في اتجاه الكارثة ! فإن كانت نسبة الفقراء أقل، نسبيا، مما كانت عليه على المستوى العالمي، فان عددهم الآن أكبر.

ومع الأزمة الناس الذين تأرجحوا داخل الطبقة الوسطى سينحدرون الآن إلى الفقر فالمعركة ضد الفقر لم يتم كسبها إذن، بل إن ما يظهر لي هو أنها كانت معركة خاسرة. و بالتالي فأنتم على حق في تأكيدكم على التناقض بين البيئة والأخلاق. إن الأخلاق تريد أن ينال الكل نفس مستوى العيش والبيئة تجعل ذلك مستحيلا. فبنضالنا ضد الفقر نهدد حالة البيئة ..... فان كنا عاجزين عن إرساء حكومة عالمية تحد من الاقتصاد الإجرامي، حكومة تسير في اتجاه اقتصاديات الطاقات، والتي تساعد على تطوير نموذج للتنمية، فإن الكل سيصير أكثر فأكثر ندرة، وأكثر أكثر غلاء وهكذا فالأكثر غنى هم من سيحتكرون الثروات وسينعزلون حتى يحتموا. فبداخل حفل للشهب الاصطناعية، الباقة الأخيرة هي اللحظة الأجمل ونحن الآن في أوج حفل الشهب هذا، وربما قبل النهاية بقليل.

إن السؤال الذي يفرض ذاته إذن هو معرفة كيف نأخذ بعين الاعتبار مصالح الأجيال القادمة داخل سياق ديمقراطي. فالغيرية المصلحية أو التضامن بالنسبة للأجيال الحالية يعالج عن طريق الديمقراطية، لكن ماذا سنفعل حيال الأجيال المستقبلية مادامت لا تصوت؟ إن الوعي بذلك يمر عبر الفيلسوف، المختص في القانون والصحفي، فهم سيساعدون في ابتكار نظام جديد للحكم منشغل بتكريس الحق على المدى البعيد . و لأجل القيام بذلك، فإن تحولا مؤسساتيا قويا يفرض ذاته، تحول يبتدئ بإقامة غرفة ثالثة بالبرلمان، تعبر عن مصلحة الأجيال المستقبلية.

أ.ك. سبونفيل :

نعم إننا نسير. لأجل أسباب اقتصادية جد وجيهة (النمو) وأخرى أخلاقية جد سديدة (التنمية). في اتجاه كارثة بيئية معلنة لا السوق ولا المشاعر الطيبة تكفي لتجنبها . والسياسة وحدها، إذا ما هيئنا لها الوسائل، بإمكانها ذلك.

أجرى اللقاء Frédéric Lenoir و Jennifer Schwar.

وقد نشر الحوار بمجلة "عالم الأديان" Monde des religions. يوليوز /غشت 2009 تحت عنوان : Le capitalisme en crise.

عبد الكريم الخطابي(1)

جمال الموساوي
-المغرب-

يَنامُ على مَقْرُبةٍ من الحياةِ
ويصْحُو على حنينٍ،
قَدَمٌ في الزِّحَامِ
ويدٌ تبحث عن ضوءٍ
في الجِدَارِ
أراهُ
على
غير
ثباتٍ، تزاورُ الشمسُ عنه
ذات اليمين
و ذات الشمال،
في سريره امرأةٌ
تكابدها المخيلةُ
و ينوءُ القلبُ بوجهها في
الغيابِ.
أراهُ في الأبدِ،
ينظر جهة الفراغ :
الضوء هارب بلا أدنى شكّ
بينما يتسرب اليقين إلى
حلمهِ،
لم ير كوكبا
ولا رأساً تأكلُ الطيرُ منهُ،
رأى ظِلَّهُ يَمْرُقُ صَوْبَ الحياة
رأى الحياةَ امرأةً في سريرتهِ
ورأني أرْعَى بالغَيْبِ سَنابلَ
عُمرهِ،
الأرْضُ
التي مثْواهُ
ليستْ أرْضَهُ،
لذلكَ لم يبْرَحِ الحنينُ رميم
عظامِهِ،
ولَمْ
أشْتَهِ
مِنْهُ
غيْرَ ما يَصِلُ من صهيلٍ بعيدٍ.
هو الكائنُ ذاتهُ المشتبكُ،
دائماً،
مع أشباحِ التاريخ
الكائنُ المسرفُ في التَّجلي
عيْنُهُ لا تنامُ
ويَدُهُ مُتأهّبَةٌ بلا هوادةٍ
الكائنُ المغرق في الحضورِ

الحيُّ في أحضانِ الموتِ،
ينامُ على مقربةٍ من الحياة
ويصحو على حنينٍ
ثمّةَ دائما ما يشي بظلّه :
الهواء الذي يهبُّ من القلب.
بياضات كتاب التاريخ

وأنشودةٌ متوهجةٌ :
" أيا مولاي مُحَنْدْ أَنْجَاهَدْ
أَمَقْرَانْ".(2)
ينامُ على مقربةٍ من الحياة
ويصحو على حنينٍ،
الأرضُ

التي مثواهُ
لم تكنْ أرضهُ...
ولا
أرى من ظلّه
غير ما يصلُ من صهيلٍ بعيدٍ.

2008/10/4

(1)- قائد المقاومة ضد الاستعمار الإسباني في شمال المغرب والذي انتصر عليه انتصارا ساحقا في معركة أنوال الشهيرة سنة 1921. نفته السلطات الفرنسية إلى جزيرة لاريونيون بعد استسلامه لها سنة 1926، إثر التحالف الإسباني الفرنسي ضده، وتوفي بمصر وهو مدفون بها إلى اليوم.

(2)- عبارة أمازيغية ترجمتها العربية هي (عبد الكريم، أيها المجاهد الكبير)، وهي بيت من أنشودة شعبية في منطقة الريف المغربي، عنوانها "جبل الحمام" شاعرها مجهول. وتمثل هذه الأنشودة ملحمة أدبية تخلد لأمجاد الثورة في منطقة الريف المغربي وفيها وصف دقيق للمعارك وللحرب التي خاضها المجاهدون الريفيون ضد الغزاة الإسبان.

ترانيم غربة

ياسر أبو معاذ

تتوقف الحافلة في الساعة السابعة صباحا، ويتدحرج عمر بخطوات تبحث عن ثباتها، تتلكأ في النزول. يحدث عمر نفسه بما أوصته به أمه "الصْبَرْ خَلْقُ الله للرْجالْ أوْليدي.. شوف مَيمْتكْ شْحالْ صَبَّرتْ".. يتذكر دموعها التي أذرفتها مشفوعة بابتسامة حازمة ومشجعة. مازال يحتفظ بظلها بجانبه. ينزل من آخر درج لتطأ قدمه اليسرى أرضا شعر حينها بأنه في زمن غير زمنه وفي مكان غير مكانه، يتفحص الوجوه التي تخفي خشونتها أو تخفي وحشيتها ولربما تخفي تعاستها، من يدري؟.. إنه زمن ضياع الحقيقة وفي الآن نفسه ضياع الذات.. يتأمل حقائبه ورزماته المسكونة بآلامه، وعبرها يكتب أولى مذكراته في ذاكرته المعتوهة، ليحتفظ بها أو يُسرها إلى محبوبته يوما ما.. تلك التي كلما تذكرها تصلب جسده، وتوترت أعصابه لتحفر أخاديد تدفن فيها كل آلامه وآماله لحظة تتلوها لحظة، وصفحة تتبعها صفحة، ودعاؤه اللازمة يحيي معه انكساره: "يا حي يا قيوم برحمتك نستغيث"..

- إلى أين ؟ سأله سائق الطاكسي، أو هكذا يتوهم، بلغة لا تكاد تُبين.

- لا أدري..

- كيف ؟ ألا تعرف إلى أين أنت ذاهب ؟

- هي ذي الحقيقة !

- لديك عنوان !

- لو كان لي عنوان لعرفت مقصدي !

- عجيب أمرك !

- وما العجب في ذلك، ألم تصادف يوماً مَا حالة مثل حالتي ؟

- لا... لكن العجب هو أن تنزل من الحافلة دون أن تعرف وجهتك.

- إذا حكيت لك حكايتي ستعذرني، ولكن أرجوك أن تتركني لحالي.

- يمكن أن أساعدك. ثق بي !

يلح عليه سائق الطاكسي بطريقة فريدة، ويطلب منه أن يتناول معه فنجان قهوة.. استغرب عمر لهذا الرجل وهو يترك عمله ويقترب منه. وبدأ يسأل نفسه: هل هذه شفقة أو هي مكر وحيلة ؟

- أريد أن أسألك سؤال. يقول عمر :

- اسأل !

- أنا أعرف أن سائقي الطاكسيات يتهافتون على الزبائن. وما أثار استغرابي هو دعوتك لي لأتناول معك فنجان قهوة.

- قد يكون استغرابك في محله، لكن التعميم دائما لا يعترف بالاستثناءات التي كانت قبل هذا الزمان هي الأصل وليست استثناء. في ما مضى كان واجب الضيافة أسبق من أي شيء آخر. وأنت تعرف هذا. هو ذا تفسيري.. إن الأرزاق بيد الله، وأنا ما سمحت لنفسي أن أدعك وأنت على هذه الحال. لأنها، بكل بساطة، ذكرتني بذاك اليوم الذي وطأت فيه قدماي هذه المدينة..

- من أين أتيت؟

استوى الرجل على كرسيه ثم تنهد تنهيدة عميقة وكأن عبئا ثقيلا يحمله في ذاكرته، قائلا: "أتيت يا سيدي من مدينة خنيفرة. وقصتي أغرب من قصتك حتى ولو لم أسمعها بعد. هي طويلة وحزينة ومؤلمة. أتحاشى حكيها، أو حتى مجرد تذكرها. كنت

أبا لطفلين، أشتغل معلما في إحدى المدارس الابتدائية في المدينة هناك.. لكني كنت مدمنا على الخمر والنساء. لم تكن أجرتي تتجاوز الأسبوع الأول من الشهر. كانت زوجتي رحمها الله تعمل كل ما في وسعها لتثنيني عن كل ما أفعله بصبر واحتساب.. تخرج إلى السوق تبيع وتشتري باليسير مما لديها لتؤمّن للطفلين أقل ما يحتاجونه من الأكل... تذكرني بمسؤولياتي تجاههم وتنسى نفسها.. مرضت المسكينة مرضا لم ينفع مع علاج الأعشاب ولا وصفات الجيران ونصائح الصيدلي عباد. هي على تلك الحال وأنا في غيبوبة العبث لا أبالي.. استمرت تقاوم بعنف، حتى استسلمت للفراش.. لم يعد للأطفال من يقدم لهم حتى شربة ماء، حينها كان هذا العبد المذنب متماديا في غيّه، حتى ماتت زوجتي. وفي ذلك اليوم صُعقتُ وأنا أرى الطفلين يرتميان في حضن أمهما، ويرددان بعفوية طفولية: "مَيمْتي لمّن خليتنا؟". لم أعد أبكي على موت الزوجة وحدها، بل بدأت أبكي على نفسي.. شعرت لحظتها أن الدنيا دارت من حولي.. لم أعد أطيق المكان بمن فيه.. قررت الهجرة إلى الخارج ففشلت. ومع ذلك ازداد تصميمي على الهجرة إلى أي مكان. امتطيت الحافلة تلوى الحافلة ومن مدينة إلى مدينة حتى وصلت هنا.. كان هاجسي في البداية هو كيف أستطيع الجواب عن سؤال الطفلين. وكيف أستطيع تعويضهما بالقليل مما كانت أمهما تقدمه لهما.. لكني في الآن نفسه كنت مشغولا بسؤال كيف يمكنني التكفير عن ذنبي العظيم الذي ارتكبته في حق زوجتي.. طيلة سنتين لم أستقر في مكان ولم يقبلني أي مكان.. اشتغلت في كل شيء، ماسحا للأحذية في مراكش، ونادلا، وحمالا وبناء وبائعا متجولا.. ثم سائقا شخصيا لإحدى العائلات الثرية. حصلتُ بعدها على رخصة لسياقة الطاكسي بتدخل من السي الحاج الذي كنت سواقا عنده. وحين قررت العائلة بأكملها السفر في الصيف إلى إسبانيا، استأذنت من السي الحاج أن أشتغل مدة غيابهم في الطاكسي.. فلمست في نفسي القدرة والكفاءة على ممارسة مهنة سياقة الطاكسي.. التقيت بأصدقاء هناك في مراكش فدلوني على هذه المدينة، فلم أتردد في المجيء إليها. جئت وقضيت مدة خمسة أيام، إلى حين التقائي بأحد أصدقاء مرحلة التكوين في مدرسة المعلمين بفاس، حكيت له قصتي. لكنه وقف إلى جانبي ودلني على كل السبل الممكنة.. ثم عدت إلى مراكش وانتظرت حتى عاد السي الحاج وعائلته فاستأذنته الرحيل، فقال لي بالحرف الواحد: "أنا لا يمكنني الوقوف في وجه مصلحتك إذا كنت ترى الخير في مكان آخر.. لكن تأكد أن البيت سيبقى مفتوحا لك في أي وقت". كان هذا الكلام بمثابة فتح بالنسبة إلي خاصة من فم هذا الرجل العظيم.. جمعت حويجاتي في حقيبتي المتواضعة وودعت السي الحاج وعائلته، ثم هرعت إلى المحطة من جديد، بعدما اتصلت بصديقي عبد الفتاح هنا مشعرا إياه بوقت قدومي.. وصلت وأنا كلي أملٌ في أن أنقد طفليّ اللذين لم أعد أعرف عنهما شيئا سوى بكائي عليهما وما أراهما عليه في منامي. حصلت على رخصة سياقة الطاكسي هنا أيضا. بقيت المشكلة في الكريما والطاكسي.. أربعة أشهر بالتمام والكمال وأنا

أبحث عمن أتعاقد معه أو أكتريهما منه.. حينها لم أجد بدًا من الاتصال بالسي الحاج في مراكش، وأحكي له مشكلتي.. فطلب مني العودة إلى مراكش.. ثم اتصل بمن اتصل، ولحد الآن لم أعرف بمن اتصل !. بعد أربعة أيام طلب مني العودة إلى هنا، والالتقاء بأحد أطر وزارة الداخلية محملا إياي رسالة منه.. انتظرت مدة ثلاثة أشهر أخرى، لم أترك مهنة إلا انغمست فيها وفي غياباتها مخيفة كانت أم ممتعة. لكني بقيت منشغلا بالطاكسي.. حتى اتصلت بالسي الحاج مرة فأخبرني أن الأمر الذي طلبته منه قد تم تحقيقه فما علي سوى الاتصال بالرجل الإطار هنا.. فكان ما كان.. كانت الكريما.. واشترى لي السي الحاج الطاكسي..

يغرق عمر في شبه غيبوبة يقول فيها لنفسه : ما أجهلك بخصال النبلاء في بلدنا يا عمر ؟ ثم يُردف متأملا وجه الرجل أمامه : أتمنى أن لا يكون الصدق مصلوبا على باب هذا الرجل.. ولِمَ يكذب علي؟ بعدها يستفيق على نهاية قصة الرجل :

وأنا اليوم أقفل سنتي السابعة في هذه المدينة وأبنائي أتيت بهم هنا: سعاد في السابعة عشرة من عمرها وهي تلميذة في الأولى ثانوي، ومراد في الباكالوريا. وأنا، إلى حد الساعة، لست متزوجا، فشغلي فقط هو طفلاي أطبخ لهما حين غيابهما ويطبخان لي حين غيابي.. نعيش لحظات فريدة.. لم أرد الزواج لأني مللت النساء وأجسادهن، مللت كل ما يأتي منهن. تلك هي حكايتي سيدي...

انطلقت سريرة عمر وهو يستمع لقصة ذلك الرجل..

– والآن، يقول عبد الرحيم، هل انقشعت قليلا غيمة الغربة من أمام عينيك.

– لا أعرف كيف أشكرك، إنك هدية ربانية منحني إياها الله عز وجل... وسأبقى مدينا لك بهذا الموقف النبيل.

منذ تلك اللحظة أصبح عبد الرحيم من أصدقاء عمر في هذه المدينة، تعرف على بيته وولديه.

لوحة للفنان الفلسطيني محمود عبد الله

دراسات

سحر "المقامات العنكبوتية"

ترجمة

- النقد كصناعة

- محمد حسين فضل الله

المعتصم والمتوكل هما الشخصيتان اللتان تستعملان الفصحى بشكل أكبر، وهو ما يكشف عن تشبثهما بالهوية العربية. يتساءل المعتصم : "وإلا كيف نفهم معنى لحاجتنا إلى من يترجم لنا وثيقة إدارية تخص حياتنا اليومية ؟، هل هذا انفتاح أم انمحاء؟.. ماذا نكون بدون لغة واللغة نحن؟ ماذا نكون بدون هوية؟" ص 36. ولذلك فالمعتصم، حتى في اللحظات التي ينقل فيها المثل الشعبي، ينقل معناه ويعيد صياغته بالعربية الفصحى. تماما كما فعل بالمثل الشعبي "من لحمارة لطيارة" ص 33.

سحر "المقامات العنكبوتية"

د. أحمد نضيف
أستاذ باحث

كنت قد واعدت أخي الدكتور محمد علي حيدر القيامَ بقراءة روايته الشيّقة "المقامات العنكبوتية"، وكنت أخاف أن أخلف وعدي بسبب كثرة الالتزامات. إلى أن هيأ لي رمضان الأبرك فرصة بدايتها، فكانت للبداية سحر لم أستطع التخلص منه قبل إنهاء الرواية. انطلقت من البداية مسافرا في رحابها حتى وصلت إلى النهاية، حينها تأكدت أنها إسم على مسمى، أي أنها مقامات عنكبوتية أوقعتني في شراكها منذ اللحظة الأولى لبداية القراءة، فنسجت خيوطها ولفتها على مخيلتي حتى أحكمت طوقها عليها. استسلمت لغواياتها ونزقها، وفي الآن نفسه، تنسكت في محارب فضاءاتها وجغرافيتها وعوالمها المتشعبة، متنقلا بين أحوالها ومآزقها؛ أستنكر وأستمتع، أنشرح وأتوتر، أوافق وأعارض. لا شيء ينتشلني من شراكها سوى شغب غسان بفضوله الطفولي المشبع بغريزة اللعب.

جئت بأفق انتظار موجه بتمثلات قبلية عن الصيغ الروائية، التي قرأتها أو قرأت عنها، صيغ تتأسس على الأحداث باعتبارها خاصية بنائية في فن الرواية. إلا أن رواية "المقامات العنكبوتية" خلخلت هذا الأفق، وقادتني نحو أفق مختلف، وهو أفق الرواية الحوارية بامتياز ؛ توارت الأحداث وراء الحوارات الفكرية، ولم يبق لها في أغلب الأحيان سوى وظيفة تحديد السياق العام للحوار. وبذلك لم أشعر أنني أمام خطاطة سردية بالمعنى التقليدي، بل وجدتني أمام خطاطة سردية تأسس حضورها على إشكالية أو "قضية"؛ تمتد كل مرحلة سردية نحو المرحلة الأخرى، لتكشف عن أبعاد جديدة وزاوية نظر جديدة تجاه القضية المطروحة، التي فجرتها لوحة شخصية الفنان التشكيلي المعتصم. القضية في الظاهر، هي قضية المرأة بصفة عامة، والإشكالية هي إشكالية الجسد؛ هل نترك للجسد حريته؟ وبالتحديد هل المرأة حرة في جسدها؟ لكن القضية لا تقف عند حدود تمظهراتها، بل تمتد نحو مختلف الخطابات، لتنبش في كل أبعادها : السياسية والثقافية (الهوية) والدينية والاجتماعية والنفسية والتاريخية، انطلاقا من القضية الإشكالية الأولى : حرية جسد المرأة، لنقرأ : "وعن يسارها ويمينها لوحتان زيتيتان، إحداهما تحمل ملامح جسد عار لامرأة غير واضحة المعالم، بينما الأخرى عبارة عن خطوط دقيقة ومتداخلة تبدو كشبكة عنكبوتية للجهاز العصبي" ص 44.

عتبات فضاء الغلاف :

أ- العنوان : يتألف من كلمتين معرفتين، الكلمة الأولى "المقامات" والكلمة الثانية "العنكبوتية"، "المقامات" في اللغة، جمع مفرده "مقام"، وهي تعني الجماعة من الناس، وهي تعني، أيضا، المكانة الرفيعة في السياق الاجتماعي، أما في معناها البلاغي فتختزله قولة البلاغيين العرب

القدامى: "لكل مقال مقام"، فيكون المقام هو بمثابة السياق وما يفرضه من شروط على المتكلم عند الكلام... وقد جاءت موصوفة ب "العنكبوتية" نسبة إلى العنكبوت. والعنكبوت تتميز بقدرتها على اقتناص ضحيتها بإحكام الطوق عليها بشبكة من الخيوط الكثيفة، وتجد الكلمة تفسيرها في قول المعتصم أحد شخوص الرواية، والفنان التشكيلي فيها معلقا على لوحته الثانية، "هي من أوحى لي بفكرتها، بدا لي أن خيوط بيت العنكبوت تشبه الجهاز العصبي الذي يدير دفة جسم الإنسان ويحكم الطوق حوله، فكأنما هي المسارات التي تدب الروح والنفس من خلالها فيه، وعلى الرغم من أن بيت العنكبوت هو أوهى البيوت، فإنه يشكل شركا خطيرا لمن وقع في فخه من الحشرات..."ص 47، لهذا المعنى حضور قوي، وإلى جانبه هناك حضور لمعنى العنكبوتية نسبة إلى شبكة الإنترنيت، اصطلاحا.

ومركزية كلمة "المقامات" تستمدها من وظيفة التبويب التي اطلعت بها في الرواية، فقد أصبحت جزءا أساسيا في الأبواب الثمانية للرواية، حيث قامت مقام فصل أو باب أو قسم... تلك إذن فرضيات القراءة التي هيأها لنا النص الموازي الأول العنوان.

ب- اللوحة الفنية : وهي النص الموازي الثاني، الذي اختار لغة الألوان بدل لغة الكلمات. وهي لوحة تجريدية للفنان سلفادور دالي، تتألف في جزئها العلوي من وجه نسائي رُسمت ملامح حزنه وألمه بأشكال دائرية. وفي جزئها السفلي تم استكمال ما تبقى من أسفل الوجه مشدودا إلى الكتفين. وعند التقاء الجزأين تم اختراق الوجه بدوائر لامتناهية في العمق أحدثت تشوها في صورة الوجه.

ج- الصفحة الرابعة من الغلاف.

في هذه الصفحة استعيد عنوان الرواية، إلا أن ما ميزها هو تبئير رأي وتصوُّر شخصية المعتصم الوارد في ص 33 في سياق حواره عبر الرسائل الالكترونية مع نوال. وفيه يختزل وضعنا الحالي بالانطلاق من المثل الشعبي المغربي : "مَن لَحْمارَة لَلطّيارَة"، فيكشف عن قصور نظرتنا إلى الحاضر، بسبب التناقضات الغريبة التي نعيشها؛ بين ماض طويل اكتفينا فيه بركوب الحمير، بمعناه الحضاري، (تخلف وبطء في التحضر)، وبين حاضر ومستقبل فرضهما علينا غيرنا، فتوهمنا أنه لا مستقبل لنا خارجه. هكذا سخرْنا من تاريخنا بدل الانطلاق منه لرسم حاضرنا ومستقبلنا معا. وبالتالي لم نَعِ أن استمرار وجودنا الحضاري يقتضي ربط الجسور بين الأزمنة الثلاثة (الماضي والحاضر والمستقبل) بتفاعل ذاتنا مع ذات الآخر، لا بالتماهي معه والانمحاء فيه. إلا أنه يجب التنبيه أن الانطلاق من المثل الشعبي المغربي له إشارات عديدة، سأعود إليها فيما بعد، إلا أن النص المبأر في هذه الصفحة فرض علي الإشارة إلى بعضها وهي :

- تقدم الوعي الشعبي على الوعي الثقافي.

- أن الأمثال الشعبية قابلة للتعميم حتى على التاريخ الثقافي والحضاري.

- أن المثقف الذي لا يستطيع أن يلتقط نبض الفئات الشعبية، فقد عميت بصيرته وبصره.

قبل أن نختم قراءتنا لهذه الصفحة الرابعة، يبدو أنها اشتملت أيضا على صورة المؤلّف وبعض الإشارات إلى سيرته الذاتية والأكاديمية. ناهيك عن دار النشر وداريْ التوزيع. إضافة إلى تصغير للوحة الفنية التي أتت في الصفحة الأولى من الغلاف، مع تعيين صاحبها، حفاظا على الأمانة العلمية وعلى حق الملكية الإبداعية لصاحب اللوحة.

عناوين المقامات : صيغ وأبعاد

تتألف الرواية من ثمانية مقامات، كل مقام يلتقط الإشارات المميزة لرهان الحوار أو الأحداث التي وردت فيه، إلا أن المتأمل لعناوينها يجد نفسه أمام معجم ينتمي إلى الثقافة السياسية والجمعوية : "التعارف، التأسيس، الانخراط ثم الاحتقان"، إذ أنها تشكل مراحل تأسيس الجمعيات والتنظيمات. وهنا يبدو أن الكاتب

استوحى هذه المصطلحات من حقلها السياسي والجمعوي وأسند إليها وظيفة بناء وترتيب فضائه الروائي، مما يكشف عن تفاعل تجربتي ؛ العمل الجمعوي وثقافة السرد. وأهمية هذه المقامات الأربع بمرجعياتها تزداد، حينما ندرك أنها تشغل أكثر من ثلثي الرواية. أما المقامات الخامس : "التدليس رواية عن إبليس" والسادس: "فتنة السالك بين المناهج والمسالك"، والسابع "الزجل والحكمة ونكران النعمة" فتستوحي طريقة صياغة العناوين في المؤلفات العربية القديمة والتقليدية، إن على المستوى المعجمي أو على المستوى التركيبي الذي يتميز باللجوء للسجع لإثارة القارئ. وهي مقامات تنسجم مع المقامات السالفة في كونها تحدد الأفق الأيديولوجي الكامن وراء قراءة المؤلف للمؤلفات العربية القديمة والتقليدية وكذا موقفه منها. بل إن عنوان المقام الخامس "التدليس رواية عن إبليس" يقتضي نصا غائبا هو عنوان لكتاب "تلبيس إبليس" لابن القيم الجوزية، في حين يحاور عنوان المقام السادس: "فتنة السالك بين المناهج والمسالك" عنوان "إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك" لشهاب الدين عبد الرحمن ابن عسكر.

أما المقام الأخير فكان بعنوان "العبور" حيث يوظف معجما عاما يوحي بالانتقال من مكان إلى مكان أو من مقام إلى مقام أو من حال إلى حال.

بين هذه العناوين الثمانية تتوزع أحداث الرواية إما تمهيدا لجلسة حوار بين الشخوص تتناول إشكالية جسد المرأة، أو تأتي شاهدا على موقف شخصية من الشخوص. للتفاصيل مكانها.

صورة الشخوص :

في رواية "المقامات العنكبوتية" يتميز الشخوص بمستواهم الثقافي العالي : نوال تحضر أطروحة الدكتوراه، والمعتصم أستاذ الفن التشكيلي، والمتوكل والشرابلي أستاذان جامعيان، ومريم طبيبة نفسية، وبشرى صحافية، فتاح مثقف وفاعل جمعوي.

لنبدأ بنوال ؛ هي امرأة غير متزوجة، تتردد كثيرا على مقهى المرابطين إلى جانب فتاح، تدخن، طالبة بالسلك الثالث، تحضر أطروحتها لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تحت عنوان : "مظاهر إقصاء المرأة عن المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية"، وهي عضو في جمعية نسائية، تجربتها الجمعوية والسياسية التي راكمتها مكنتها من القدرة على كشف المنظمات العالمية المتسللة داخل المجتمع من أجل تخريب قيمه. وظيفتها في الرواية تتمثل في تولي السرد في أغلب المقامات، وهي أيضا شخصية مشاركة في الأحداث والحوار. تتميز بقدرتها على توجيه الحوار وتنظيمه. وهي تمتلك قوة اقتراحية.

المعتصم : الشخصية المركزية الثانية : غير متزوج، أستاذ الفن التشكيلي له هواية الشعر والقصة أيضا، هادئ وحكيم. يشغل دورا تحكيميا كلما احتد الصراع بين الشخوص، يحضى باحترام كل الشخوص (علق المعتصم أخيرا).

الشرابلي : غير متزوج، أستاذ الأدب الإنجليزي في الجامعة، من أصل فاسي "علق الشرابلي بنبرته الفاسية" ص 48، يتزعم جمعية "الأنورة" في المغرب ص 180 تقول نوال : "لكنني بالرغم من عوامل التعمية أدركت أن المطل من شاشته كان "الشرابلي"، وتضيف في ص 184، "... وقد مكنني قراري هذا أن أخطو خطوة اكتشفت من خلالها انتماء الشرابلي لجمعية الأنورة". وهو من أهم الشخصيات التي تدافع عن حرية الجسد.

المتوكل : متزوج أستاذ جامعي يدرس الدراسات الإسلامية، يدافع عن الهوية والقيم الإسلامية والعربية، يرفض الانخراط في الحداثة دون قيد أو شرط، يرفض أن تعطى للجسد الحرية.

مريم : غير متزوجة، طبيبة نفسية متدربة في المستشفى الجامعي قسم الأمراض العقلية...

بشرى : من جيل الشباب هي أصغر الشخوص، تحمل جيل باقي الشخوص مسؤولية الأخطاء التي يعيشها جيلها.

عبد الفتاح (الراضي) : فاعل جمعوي، يتميز بلغته ومواقفه الهزلية والساخرة، غير متزوج هو الآخر.

مسار المقامات :

ابتدأت الرواية بمقام التعارف، فيه تعرفت نوال على المعتصم الذي صاحب عبد الفتاح إلى مقهى المرابطين، بعد أن فُتح الحوار بين الثلاثة حول "هل المرأة حرة في جسدها ؟" وعبر الرسائل الالكترونية، أكد المعتصم أنه قبل إشكالية "حرية جسد المرأة" هناك الرعب والخوف الذي زرعه أصحاب الحال بين صفوفنا، إلا أن نوال كعادتها تريد أن تبقى لصيقة بالإشكالية حتى تكشف خيوطها الذاتية، هنا أتت بقصة المرأة التي زارتها في مقر الجمعية النسائية تطلب مساعدتها لتكون "شيخة"، فعبرت عن حيرتها من رغبتها تلك.

في المقام الثاني زارت نوال "المعتصم" لتعزيه في موت أبيه فالتقت بأصدقائه، وأثير النقاش حول حرية جسد المرأة انطلاقا من لوحتي المعتصم المعلقتين في بيته. تباينت زوايا النظر إليهما وإلى قضية المرأة، لكن الشخوص اتفقوا على تأسيس "خلية إخوان الصفا" لتعميق النقاش.

في المقام الثالث انخرط جميع الشخوص في الحوار؛ فدافع الشرابلي عن "حرية المرأة في جسدها"، واعتبر أن تحرير المرأة لجسدها هو ثورة على كل مظاهر الإقصاء والقيود الاجتماعية والنفسية التي فرضها عليها التاريخ المظلم. وتدخلت بشرى فعبرت عن استيائه وغضبها من جيل باقي الشخوص، لأنه جيل، خاصة مثقفوه، حسب كل شيئ بالمال فتهافت على المواقع، وتنكر لنضاله فكرس الشروخ الاجتماعية والفساد، في الوقت الذي نادى بالحرية، في ضل هذه التناقضات تم التعتيم على قضية المرأة بشعارات مستعارة. ثم تدخلت مريم فحكت قصة حوارها مع كل من عباس وسالم اللذين دخلا مستشفى الأمراض العقلية بسبب الخيانة الزوجية. من هاتين القصتين تستخلص ضرورة حماية الأسرة من كل أنواع التمزقات التي تعرفها قبل النظر إليها من الزاوية القانونية.

وتدخل المتوكل معقبا على مريم، فدعا إلى ضرورة الحفاظ على قدسية الجسد وعدم تمييعه، وفي الآن نفسه دعا إلى الوحدة رغم الاختلاف، واستنكر دعاة الحداثة المتمترسين في خانة دعاة التمزق والتفرقة.

وكتب الراضي بلغته الساخرة معقبا على المتوكل، مؤكدا أن جسد المرأة فاتن بأنوثته، وأعقب ذلك بحكاية حمان الصنايعي مع طليقته التي تحمل صفات الرجال بدل النساء. وما عاناه مع قضاء الأسرة الذي سماه "القضاء على الأسرة".

وأتى دور "شهروال" التي مزجت بين إسمها واسم شهرزاد في ألف ليلة وليلة، لتركب اسم شهروال، فأعادت النقاش إلى اللوحتين وشبهت الأرملة السوداء في اللوحة بشهريار، حينها جددت الإشكالية من زاوية أخرى، كانت قد طرحت في لقاءات سابقة: لماذا يتم العزوف عن الزواج؟ ولماذا لا تتأسس علاقة أسرية متوازنة تتبادل الاحترام. وكعادتها أدرجت حوارها لمناقشة هذه الإشكالية مع الراضي والمتوكل والشرابلي ومريم، واختلفت وجهات النظر باختلاف المنطلقات خاصة بين المتوكل الذي يدافع عن المرجعية الإسلامية في نظرتنا لعلاقة المرأة بالرجل والشرابلي الذي يدافع عن المرجعية الحداثية في نظرتنا إليها.

في المقام الرابع مقام الاحتقان: تتذكر نوال في ذلك الصباح بمقهى المرابطين، جسد أبيها وهو ممتد بلا روح، فتستعيد أقواله وآراءه، وكيف كان يستمتع بالحياة بتفاؤل كبير. ثم تنقل حالتي الاحتقان اللتين وصل إليهما الرجال والنساء على السواء، فتنقل في مقام أول مادار بين الشباب عن يمينها وتعبيرهم عن موقف الرجال من الزواج واختزاله في ما هو مادي. لتتحول إلى نقل حالة الحقد والانتقام التي تحرض به النساء بعضهن بعضا تجاه الرجال،

ثم تختمها بما جاء في الرسالة الالكترونية المجهولة التي تنتقد ثنائية الذكورة والأنوثة ووضعهما في مقابل بعض حتى فقد كنههما وقيمتهما وهو ما ولد الاحتقان بينهما.

في المقام السادس : التدليس رواية عن إبليس، تحكي شهروال عن المخطط الذي اتبعته جمعية "الأنورة" لاستدراجها للانخراط فيها. حيث غيرت مقهى المرابطين إلى مقهى المراسلين بعدما جددت كل مافيه، والطريقة التي اتبعتها الفتاة الجميلة لاغرائها، وما تلا ذلك من حوارها الخفي مع الشرابلي المتستر وراء صوت غير صوته وصورة غير صورته، لتخطط بدورها مع باقي خلية إخوان الصفا عدا الشرابلي لكشف حقيقة هذه الجمعية وتدمير مخططاتها الهدامة.

في المقام السابع : يعرض السارد إلى حدث الإنزال الذي تعرضت له قاعة المحاضرة من طرف فصيلين طلابيين متصارعين: فصيل الإسلاميين وفصيل الحداثيين، كل فصيل ينادي بالحقيقة التي يرى أنها الصح والصواب، ثم تدخل "الأواكس" بعنف للسيطرة على الموقف.

في المقام الأخير، تستعيد نوال عشقها للمعتصم وتحلم بلحظات جميلة تتماهى فيها معه، انتهت بإيقاظها من طرف أمها.

رهان المتن الحكائي :

بهذا الاختزال الهجين لمسار مقامات هذه الرواية، نسجل أنها التقطت حالة التدافع التاريخي التي صاحبت حركية إدماج المرأة في المجتمع، بدءا من خطة إدماج المرأة، وما صاحبها من نزاع وصراع أيديولوجي وسياسي، وصولا إلى المواقف المثيرة من كارثة تسونامي. كان ذلك في بناء سردي يتقن فن التقاط الوقائع والأحداث وصياغته في أسلوب حواري تتعدد فيه الأصوات بتعدد المواقف حسب مرجيات الشخوص وحسب أجيالهم (بشرى). هكذا استطاع المؤلف توظيف الوقائع انطلاقا من وعي المثقفين المغاربة باختلاف أيديولوجياتهم وثقافاتهم. فعبر أفق الشخوص وهم مثقفون مغاربة ثم سرد مجموعة من الوقائع لها علاقة بفئات اجتماعية:

- فئة تضررت؛ وأهمها تضرر الرجال من النساء : عباس وسلام اللذان دخلا إلى مستشفى الأمراض العقلية بسبب خيانة زوجاتهما، وحُمّان الصنايعي الذي عانى من زوجته وما تعرض له في قسم قضاء الأسرة. وفئات الرجال التي تحذر من الوقوع في شرك المرأة، فتفضل العزوبية (الحرية) والزنى على التقيد بامرأة بالزواج: الشابان اللذان حكت عنهما نوال، وهي تستمع إليهما في مقهى المرابطين. وفئة النساء التي تفضل أن تعطي لجسدها حرية أكبر خارج بيت الزوجية: المرأة مشروع الشيخة، التي ترغب في تدمير زواجها لتتحرر أكثر. وفئات النساء اللاتي تحسب علاقتها بالرجل بما تكسبه من ورائه حين تلبي رغبته الجنسية...

- وفئة الرجال والنساء من المثقفين الحداثيين الذين يقفون من الزواج موقفا ثقافيا وأيديولوجيا وهم فئة الرفاق: نوال نفسها، والمعتصم، وعبد الفتاح، ومريم. وفئات المثليين الذين يرغبون أن يكون لهم موقع في البلاد: الشرابلي، وفئات المتزوجين الذين يدافعون عن مؤسسة الزواج باعتبارها مؤسسة اجتماعية لبناء المجتمع رغم الإكراهات: المتوكل.

إذا تأملنا هذه الفئات ومواقفها من قضية المرأة بصفة عامة، نجدها تحدد في الآن نفسه رهانات حكائية قضوية، يمكن تحديد بعضها :

- المرأة حقيقة وليست لعبة.

- المرأة لا يمكن أن تنصف باللعبة السياسية.

- المرأة لا يمكن أن تنصف باللعبة القانونية.

- قضية المرأة ليست قضية المرأة وحدها بل قضية الرجل والمرأة معا.

- ضرورة النظر إلى قضية المرأة في إطار علاقة التكامل بين الجنسين.

- أن جسد المرأة هو سر قوتها وأحيانا سر انكسارها.

- ضرورة الانطلاق من قيمنا الثقافية والاجتماعية في موقفنا من المرأة وجسدها.

- ضرورة كشف التنظيمات الهادفة إلى تفكيك الأسرة باسم تحرير المرأة والحداثة. ص 123، من كلام عبد الفتاح.

- ضرورة فتح حوار بين جميع الفاعلين بمختلف مرجعياتهم لإنصاف المرأة.

- ضرورة وضع ملف إصلاح أحوال المرأة ضمن سياق شامل: يتم فيه إصلاح المؤسسات السياسية والاجتماعية والتشريعية والدينية...

حوارية النص الروائي :

يزاوج الشخوص بين العربية الفصحى والعامية المغربية في المقام الأول، وبعض العبارات أو الكلمات الفرنسية المبتوتة في سياقات متفرقة "دي موا سيلفو بلي". إضافة إلى بعض العبارات العربية القديمة: بلى ورب الكعبة، لا فض فوك...

المعتصم والمتوكل هما الشخصيتان اللتان تستعملان الفصحى بشكل أكبر، وهو ما يكشف عن تشبثهما بالهوية العربية. يتساءل المعتصم : "وإلا كيف نفهم معنى لحاجتنا إلى من يترجم لنا وثيقة إدارية تخص حياتنا اليومية ؟، هل هذا انفتاح أم انمحاء؟.. ماذا نكون بدون لغة واللغة نحن؟ ماذا نكون بدون هوية؟" ص 36. ولذلك فالمعتصم، حتى في اللحظات التي ينقل فيها المثل الشعبي، ينقل معناه ويعيد صياغته بالعربية الفصحى. تماما كما فعل بالمثل الشعبي "من لحمارة لطيارة" ص 33.

أما الشرابلي وعبد الفتاح فهما من أكثر الشخوص استعمالا للعامية المغربية، ولكن بوعي مختلف؛ فالشرابلي يستعملها في سياق تحقيق مشروعه الصهيوني المراهن على دمج الذكورة في الأنوثة والأنوثة في الذكورة حتى يتم القضاء على الذكورة التي كانت سببا في تخلف العالم، يظهر ذلك من خلال ما ورد على لسان السارد (شهروال) وهو ينقل ما كشف عنه الصوت المتكلم باسم جمعية "الأنورة": "وقد علمنا من خلال زميلكم "الشرابلي" الذي هو عضو مؤسس لمنظمتنا، يتقن التخفي وراء اللهجات واللغات والثقافات"ص 189. بل إن الشرابلي يستعمل اللهجة الفاسية في حواره، من منطلق الشعور بالاعتزاز بانتمائه إلى أهل فاس: "أنا الشرابلي، أنا المحكوم وأجدادي بالهجرة عبر الثقافات، أنا حامل الكأس المترعة إلى أفواهكم كي تشربوا منها ألوانا من الخمر واللذات..." ص79. لسنا هنا مطالبين بالوقوف عند ما لهذا الاعتزاز من أوهام تاريخية...

أما عبد الفتاح (الراضي) فيستعمل العامية في سياقات مختلفة: أولا: يقلد لهجة الشرابلي الفاسية ساخرا. ص 68 وص 106.

ثانيا : استعملها لتلطيف جو الحوار، والتقليص من حدته، فعبد الفتاح (الراضي) يستعملها لاستعادة جو الصداقة والحميمية لتليين المواقف ورفع الكلفة بين المتحاورين. نقتطف له تعليقه وتعليقات أصدقائه: "وزاعما بحالك انتي اللي خلاونا نديماريوْ... على كل حال أنا غير ابغيت نضحك معاكم شوية ونقشب شويا على "الجامعيين" اللي هازين العالم فوق ظهرهم وحاسين براسهم أنبياء القرنين العشرين والواحد والعشرين...

علق المتوكل هازلا :

اللهم أنبياء مزيفين، ولا حلايقية تالفين..

تعالت الضحكات من الجميع، وتدخل المعتصم لتغيير مجرى الحديث:

-آسيدي شحال هاذا ما تجمعنا، هذي مناسبة سعيدة، وستسعدون أكثر بتعرفكم على الآنسة نوال..." ص 52-53.

ثالثا : يستعملها في سياق توظيفه للذاكرة الشعبية لحظة مناقشة أعمق

وأعقد القضايا، ويتأكد ذلك من خلال نقله لنشيد زوجة عمي ص 108-107، "خلاوها ناس الغيوان: ياخيي وما تلا حد يْسال فْحد" ص 69، خلاتها الحاجة الحمداوية: طاح الحك وطارو شقوفو، وطار الحب وبقينا نشوفو أهيا الشيباني، وايلي وايلي" ص 69. ويشترك مع شخوص آخرين في استعمال الأمثال الشعبية: كأن يورد هو: "زواج ليلة تدبيرو عام" وتنقل مريم الدعاء الشعبي : "الله يعطيك شي فضة فين يغبر نحاسك"، وتنقل وبشرى: "كون كان الخوخ يداوي كون داوى راسو" ص 69.

وتشغل العامية المغربية مكانها الأبرز في الرواية، حينما يتحول الشخوص الرئيسيون إلى رواة في رسائلهم الإلكترونية. وهنا تصبح العامية كشفا لوعي شعبي مثله كل من عباس وسالم وحُمّان والمرأة مشروع الشيخة، والمومسات في مقهى المرابطين... وبذلك يبدو أنها تكشف عن الوعي الساذج لهؤلاء الشخوص، وفي الآن نفسه كيف يتم الحوار بين المثقف والشخص العامي، أو بين الدارس والمدروس، أو بين العالم وعينة الدرس...

تستعمل العامية المغربية أيضا في الزجل: "مقام الزجل والحكمة ونكران النعمة"، إدراج بعض مقاطع أغاني ناس الغيوان: مهمومة ص 149.

فاستعمال العامية إذن، تتعدد وظائفه السردية في هذا النص الروائي :

- وظيفة سردية محضة تتمثل في الربط بين كلام المتحاورين.

- وظيفة تعبيرية تتمثل في قدرتها على الغوص في وعي الشخوص ومواقفهم

- وظيفة ثقافية تتمثل في قدرتها على كشف علاقة الشخوص بالذاكرة الشعبية المغربية، وبالمجتمع المغربي.

- وظيفة أيديولوجية تتمثل في قدرتها على تحديد هويات الشخوص وحدود أنماط تفكيرهم.

- وظيفة لغوية تفاعلها الإيجابي مع العربية الفصحى.

النصوص الغائبة الحاضرة في المؤلف إلى جانب تعدد الملفوظات والأصوات، يبدو أن الرواية تتفاعل فيها مجموعة من النصوص الغائبة الحاضرة :

1- الأمثال الشعبية: تحضر لغة ومضمونا: "زواج ليلة تدبيرو عام" مريم تنقل الدعاء الشعبي : "الله يعطيك شي فضة فين يغبر نحاسك" وبشرى تنقل "كون كان الخوخ يداوي كون داوى راسو" ص 69. "جا يطبّو عماه" ص 127. "لسانك حصانك، إذا صنتيه صانك، وإذا زلغتي بيه يبليك ويشفي لعدا فيك" ص 151. "مادير يديك في غيران ما يلذغوك عكارب" ص 167 وتحضر بالمضمون دون اللغة كما عند المعتصم: "مأساتنا أننا أدمنّا السفر على القدمين وعلى الحمار والسيارة، وحين نركب الطائرة نرمي بالجزئيات في ثنايا الذاكرة، نحجبها عن البصر فتعمى البصيرة والبصر... يبهرنا المشهد البانورامي ويعز علينا أن نفقده، تماما كالذين أصبحوا مدمنين على ركوب الطائرة ولم يعودوا يذكرون أسباب السفر الأخرى..." إنه امتصاص لنص غائب هو المثل الشعبي: "من لحمارة لطيارة".

2- الأغاني الشعبية المغربية : "خلاوها ناس الغيوان : ياخيي وما تلا حج يْسال فْحد" ص 69، خلاتها الحاجة الحمداوية : طاح الحك وطارو شقوفو، وطار الحب وبقينا نشوفو أهيا الشيباني، وايلي وايلي" ص 69 إيوا قالوها المراكشيين : "آو ارصا ارصا حتى تطيب الكرصا ونعطيك نصيها والله ذقتيه" ص 92، نشيد أللاّ عمي ص 107/108 الذي ضمنه عبد الفتاح رسالته، أو نشيد : آش داك تمشي للزّين ص 118، وها صوت بوجميع لعلع "قلبي جا بين يدين حداد، الحداد ما يحن ما يشفق فيه، ينزل الضربة على الضربة، وإذا برد، زاد النار عليه، عير خذوني لله خذوني" ص 151.

3- الزجل المغربي : في المقام السابع، وقبله في نهاية المقام الخامس ص 194.

4- القرآن : "لكم دينكم ولي دين" ص 95، ويأتي الرجالُ الرجال

شهوة من دون النساء" ص 189 تناص بالمعنى دون اللفظ مع الآية الكريمة: "أتاتون الرجال شهوة من دون النساء"، التي في سياق محاجاة لوط عليه السلام لقومه الذين يأتون الرجال ولا يأتون النساء.

5- المأثورات الإسلامية : ماكان لله دام واتصل وما كان لغير انقطع وانفصل" ص 151.

6- الأحكام الفقهية : "أليس إذا حضر الماء بطل التيمم" ص 130.

7- خطبة طارق :

8- الشعر الفصيح : شطر من شعر امرئ القيس : كجلمود صخر حطه السيل من عل" ص33، بيت أبي العلاء المعري : "هذا جناه علي أبي وما جنيته على أحد" ص 122. شعر ميخائيل نعيمة ص35، وقول الشاعر الذي غنت له فيروز ص 80...

9- ويمكن أن نضيف حضور نص حديث عمر بن الخطاب، "بينا نحن جلوس إذ طلع رجل شديد بياض الوجه شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر..." الحديث، حيث حاوره السارد بالأسلوب دون المعنى : بينا أنا حاضر في قاعة المحاضرات إذ نبت فيها شاب بهيئة الأفغان، لباسه لباسهم... ص 197.

يبدو من خلال هذه النصوص الغائبة الحاضرة أن "المقامات العنكبوتية"، حاورت نصوصا بمرجعيات مختلفة، حسب المواقف وزوايا النظر التي ناقشت موضوع حرية جسد المرأة.

أساليب السرد :

إن القارئ لرواية "المقامات العنكبوتية"، يواجه حقيقة سردية مختلفة : فإذا كانت الروايات في أصلها تعتمد على السرد ويبقى الحوار مكملا، فإن هذه الرواية تقلب المعطى السردي ؛ فالسرد يوظف من أجل إقامة الحوار.

- السرد : يلجأ المؤلِّف إلى تقنية السرد في المواقع التالية :

- يقع في بداية أغلب المقامات، فتكون له وظيفة تمهيدية وتهييئ شروط الحوار وظروفه.

- يقع وسط الحوار، فتكون وظيفته تقنية تتمثل في الربط بين كلام الشخوص

- يقع في سياق رسائل الشخوص، فتكون وظيفته استشهادية: نوال وهي تروي ما روته لها المرأة مشروع الشيخة عن السياح الأجانب الذين زاروا قريتها: "ذات صيف... أقبلت على الشلال مجموعة من السائحين والسائحات..." ص 30. أو ما روته مريم عما رواه سلام عن زوجته الخائنة ص 96.

- أما الحوار فقد تحقق في شكلين رئيسين :

أ- حوار مباشر عن قرب : وهو الحوار الذي دار بين نوال وعبد الفتاح والمعتصم، ثم بين جميع الشخوص في مقام التأسيس في بيت المعتصم...

ب- حوار مباشر عن بعد، وقد اعتمد بدوره ثلاثة أساليب :

1- أسلوب الرسائل : وهو الذي تحقق بين نوال والمعتصم في "مقام التعارف" : عزيزتي نوال... عزيزي المعتصم...

2- أسلوب الخطب الحماسية : وهو الذي تحقق في "مقام الانخراط" في الرسائل الالكترونية التي ساهم بها الشخوص في مناقشة قضية حرية جسد المرأة.

3- أسلوب الشعر الحواري : بحيث يتخذ الحوار شكلا شعريا زجليا تبدو فيه معالم الشعري مهيمنة على الحوار، في حين يبدو الحوار ذاتيا وجوانيا... نجد هذا في الزجل في مقام "الزجل والحكمة ونكران النعمة" وفيه حوار شعري يقيمه حمان مع نفسه وبلاده حول قضية المرأة.

ختاما يبدو أنني اتجهت إلى دراسة الرواية بدل قراءتها قراءة انطباعية، والسبب يعود إلى ما أثارته هذه الرواية من قضايا من حيث الموضوع والشكل السردي. ولا أظنني توقفت عند مميزاتها السردية والقضوية بشكل عميق، ولكني آثرت أن تكون هذه الدراسة بداية تثير ما أثارته الرواية بخصوص القضايا التي طرحتها.

النقد كصناعة

توجد قصائد جميلة من دون أبيات "كما توجد أبيات جميلة من دون شعر"

عبد الرزاق اسطيطو
شاعر وباحث من المغرب

كيف صار النقد صناعة بعدما كان ذوقا وانطباعا ؟

كلما ارتقى الشعر وتطور عبر التحديث في بنيته أو عبر التجريب في محاولة للتحرر من إكراهات العروض بدءا بثورة أبي نواس وبشار بن برد على المقدمة الطللية الغزلية، وصولا إلى الآن، ما بعد الحداثة، كما يعرف بها الشاعر والناقد والمفكر أمجد ريان يقول في حوار معه،" كثير من الدواوين والقصائد المنشورة ليست سوى اجترار للتراثين الشعريين القديم والجديد، وأستطيع القول إن الفترة الأخيرة قد أجبرت الجميع على فهم الحساسية الجديدة".

فمع أي تحول أو ثورة أو انعطافة شعرية ، إلا ويصاحبه تحول بالضرورة في مجال النقد، بالبحث عن آليات وأدوات نقدية جديدة قادرة على تحديد ملامح الظاهرة الجديدة، والتعريف بنشأتها وبشكلها وإيقاعاتها المستحدثة.

وبالرجوع إلى الوراء تاريخيا، إلى العصر الجاهلي، نجد أن النقد لم يكن مبنيا على قواعد فنية وأسس علمية متعارف عليها، أي لم يكن نقدا معللا وإنما كان ذوقا ساذجا وانطباعا، أي كان مرادفا للذوق الفني والإحساس الفطري، ولم تكن هناك مواضعة على أدوات أو مناهج كما يقول طه الحاجري في كتابه: "تاريخ النقد والمذاهب الأدبية".

وبمجيء الإسلام سيصبح للنقد معنى أخلاقيا، وما يدل على ذلك ما رواه الأصفهاني في "الأغاني" عن ابن عباس في قوله "خرجت مع عمر في أول غزوة غزاها فقال لي ذات ليلة، يا ابن عباس أنشدني لشاعر الشعراء، قلت ومن هو يا أمير المؤمنين؟ قال : "ابن أبي سلمى"، قلت وبما صار كذلك؟ قال لأنه لا يتبع حوشي الكلام، ولا يعاظل في المنطق، ولا يقول إلا ما يعرف ولا يمدح الرجل إلا بما يكون فيه، فكان في نقد عمر ظاهرة جديدة لا عهد للنقد بها".

فما كان من الشعر يخدم الدعوة إلى دين الإسلام فهو مقبول، وما كان غير ذلك فهو رديء ومرفوض.

ويذكر الباحثون والدارسون للشعر انشغال الناس في هذه الفترة عن الشعر بالقرآن الكريم والفتوحات الإسلامية.

تبقى إذن بذرة ظهور النقد الموضوعي مع أوائل القرن الثالث ببروز مجموعة من اللغويين والنحويين والنقاد والمنظرين للشعر في اللغة والنحو والغريب في الشعر.

فهذا متفوق في النحو، وهذا متفوق في الغريب، والآخر في العروض، والآخر في اللغة.

ماهي العوامل أو الظروف التي ساهمت في الإرتقاء بالنقد في هذه الفترة، وتحوله من نقد فطري إلى نقد علمي يعتمد الفكر والإستقراء الدقيق والتحليل؟

من أسباب رقي النقد في هذه الفترة كثرة الأسواق التي كانت تحتضن الشعراء والنقاد كسوق

عكاظ وسوق المربد، والمجالس الأدبية عند الأمراء، والرحلات، والإنفتاح على ثقافة الآخر خاصة اليونانية والفارسية. فالأجواء المناخية من تحرر وترف وانفتاح على ثقافة الآخر ساهمت في تحديث الشعر بمحاولة خلق أشكال جديدة في الشعر، توازي وتقابل الشكل التقليدي العمودي وبالتالي إغناء جنس الشعر بأشكال وتجارب متعددة بدل الشكل الواحد، ومن مفهوم واحد للشعر إلى تعدد المفاهيم. وكلما ازداد التحرر والإنبهار حد الإغتراب أو الإستيلاب بتعبير هايدغر بثقافة الآخر، كلما ازداد ت قوة التحديث، كما حصل مع مدرسة أبوللو، والآن مع قصيدة النثر وجماعة شعر، وفيما بعد، مع الحساسية الجديدة بعد سقوط بعض الأسس التي تقوم عليها قصيدة النثر كما عرفت بها سوزان برنار، الكثافة والإيجاز والتوهج والمجانية، حيث نجد الإسهاب والتفكك والفوضى وغياب المجانية.

إذن أي خلخلة أو تجريب أو استنساخ للثقافة الشعرية للآخر الأنجلو أمريكية والفرنسية، لا بد أن يصاحبه تحول بالضرورة بالاجتهاد والبحث عن آليات ومفاهيم نقدية جديدة، تواكب الظاهرة الجديدة، وغالبا ما تكون هذه المناهج والآليات كذلك مستنسخة مثل ما تفرع عن لسانيات دو سوسير من فيمينولوجيا وبنيوية وسيميوطيقا وسميائيات وسميولوجية...

وهكذا عوض المفهوم الواحد للنقد سيصبح لنا مفاهيم متعددة، وعوض المدرسة الواحدة تصبح لنا مدارس متعددة، وعوض المنهج الواحد يصبح لنا مناهج متعددة، ويبقى السؤال هنا هو كيف نطبق هذه المناهج على المتون المدروسة ومتى؟ وما الذي يصلح من هذه المناهج وما الذي لا يصلح؟

ومع التجريب سينقسم النقاد ومعهم جمهور القراء إلى طائفتين: طائفة تعارض، وطائفة تؤيد، وقد نجد طائفة تتحفظ، وقد تتحول المواقف مع الوقت، من مؤيد إلى معارض، والعكس صحيح. هذا الاختلاف في تلك المرحلة سيؤدي إلى ظهور مجموعة من المؤلفات التنظيرية والنقدية، وكلما ازدادت حدة التجريب والرفض لإكراهات العروض، كلما توسعت دائرة النقاش، واغتنت المكتبة العربية بالمؤلفات والكتب القيمة. من هذه الكتب في تلك المرحلة "طبقات فحول الشعراء" لابن سلام الجمحي، الذي يعتبر اللبنة الأولى في النقد العربي فهو أول من حاول دراسة الشعرالعربي دراسة علمية منهجية،"نقد الشعر" لقدامة بن جعفر، "الشعر والشعراء" لابن قتيبة، "عيار الشعر" لابن طباطبا العلوي، "البديع" لابن المعتز ثم "الأغاني" للأصفهاني. وتوالت الكتب النقدية والتنظيرية حول الشعر: "الموازنة" للآمدي ثم الجرجاني والباقلاني والجاحظ، وإشكالية النظم وقضية اللفظ والمعنى. إلى" قضايا الشعر المعاصر" لنازك الملا ئكة وصولا إلى تنظيرات "جماعة شعر" أدونيس "زمن الشعر" "الثابث والمتحول" "الخواتم" لأنسي الحاج،"في البنية الإيقاعية" لكمال أبي ديب "النص المشكل " للناقد محمد عبد المطلب.

"القصيدة وفضاء التأويل" للناقدة وجدان الصائغ، "قراءة في أدب اليمن المعاصر" للناقد عبد العزيز المقالح،"أزمة الحداثة في الشعر العربي الحديث " للناقد المغربي أحمد المعداوي، "عبد الوهاب البياتي والشعر العراقي "وتوالت الأسماء وتعددت ومعها الكتب والمقالات التي يصعب حصرها.

فهذا الثراء النقدي مرجعه بالأساس الخروج بالشعر عن ماهو متعارف عليه، بدءا بإبي نواس وبشارا بن برد مرورا بأبي تمام ثم مدرسة أبوللو ثم قصيدة النثر إلى الحساسية الجديدة.

فالخروج بالشعر عن ما هو متعارف عليه عند المتقدمين "الشعر كلام موزون مقفى يدل على معنى" بتعريف قدامة ابن جعفر في نقد الشعر وبتعريف ابن رشيق في كتابه العمدة "الشعر يقوم على أربعة أشياء وهي اللفظ والوزن والمعنى والقافية وذلك بعد القصد والنية". فالخروج بالشعر عن هذه الحدود المرسومة له والتي اعتبرها البعض هي أساس الشعر فيما اعتبرها البعض قيودا تحد من جموح الشعر.

فبثورة أبي نواس وبشار ابن برد على المقدمة الطللية الغزلية أولا. يقول أبو نواس :

لا تبكي ليلى ولا تطرب إلى هند.

واشرب على الورد من حمراء كالورد.

كأسا إذا انحدرت في حلق شاربها.

أجدته حمرتها في العين والخد.

ويقول :

صفة الطلول بلاغة القدم.

فاجعل صفاتك لابنة الكرم.

وبمحاولة التجريب ثانية في محاولة لخلق إيقاعات جديدة للشعر فقد وردفي كتاب "العمدة" لابن رشيق الجزء الأول ص 120 أن الأمين بن زبيدة قال لأبي نواس مرة هل تصنع شعرا لا قافية له، قال نعم.

كما أن بشار ابن برد كتب قصائد سميت بالمزدوجات، ومعه ابان ابن عبد الحميد اللاحقي وأبي العتاهية، وابن المعتز، وأبو العتاهية تجاوز التنويع في القافية في القصيدة الواحدة إلى محاولة ابتكار أوزانا جديدة وحين قيل له أنه خرج على العروض قال : "أنا أكبر من العروض" الأغاني للأصفهاني المجلد الثالث ص 254 ويضيف الأصفهاني عنه وله أوزان لا تدخل في العروض".

ونفس الشيء سيحصل مع الشاعر أبو العلاء المعري.

ففي كتاب "أزمة الحداثة في الشعر العربي الحديث" للدكتور الناقد المغربي أحمد المعداوي في دراسته لتقنية الإيقاع الحديثة وهي الجملة الإستغراقية التي قدمت على أنها إحدى الإنجازات الإيقاعية الحديثة المتقدمة لحركة الشعر الحديث،هي في الواقع ليست كذلك، لأنها تقنية معروفة على الأقل منذ القرن الخامس الهجري فقد نقل ابن خلكان مقطوعة منسوبة لأبي العلاء المعري، هذا نصها.

أصلحك الله وأبقاك.

لقد كان من الواجب أن يأتينا اليوم.

إلى منزلنا الخالي.

كي نحدث عهدا بك يا خير الأخلاء.

فما مثلك من غير عهدا أو غفل.

فكيف ينبغي أن يكون الناقد الجيد ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه لا حقا. مع تتمة الحديث حول التجريب في علاقته بالنقد.

هامش

ABEEDUBOS

من مقالة لنتالي فانسون مونيا

ترجمة محمد آيت العميم أمجد ريان حاوره السيد رشاد

محمد حسين فضل الله :
منظر شيعة لبنان

بقلم : جيل باري

ترجمة : سعيد بوخليط

boukhlet10@gmail.com

مراكش/ المغرب.

عن سن الخامسة والسبعين، توفي يوم 4 يونيو بمدينة بيروت محمد حسين فضل الله بعد تعرضه لنزيف داخلي. لقد لعب إلى جانب موسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين، دورا جوهريا كي يجد شيعة لبنان دائما مكانة لهم وسط لعبة سياسية تحاصرها الطائفية أولا وقبل كل شيء، كما هزها انفجار الحرب من 1975 إلى 1990 وما سيترتب عليها من نتائج.

ولد هذا المرجع الشيعي سنة 1935 في العراق وبالضبط مدينة النجف المركز السطحي للشيعة الاثني عشرة، وقد استقر فيها أبوه عبد الرؤوف فضل الله منذ سنة 1920 قادما من بنت جبيل جنوب لبنان، بغاية إتمام دراساته الدينية. هكذا، ترعرع محمد حسين فضل الله في مكان شكل ملتقى للحجاج القادمين من كل العالم الشيعي ثم علماء الحوزة.

حسب المؤرخة "صابرينا ميرفان"، عاشر محمد حسين فضل الله فريقا صغيرا من المتدينين الشباب، تأثروا برموز كبيرة مثل محسن الحكيم ومحمد باقر الصدر الذين سيشكلون بعد ذلك حزب الدعوة. إنه إذن رفيق درب، ساهم في تأملاتهم بطريقة غير مباشرة عبر مقالاته الصادرة في المجلة التي كان يشرف عليها الإمام الصدر سنة 1966. وقد بلغ محمد حسين فضل الله من العمر 31 سنة، استقر بلبنان، ست سنوات بعد موسى الصدر، وثلاث سنوات قبل محمد مهدي شمس الدين، وهما اللذان سيؤسسان المجلس الأعلى الشيعي الإسلامي. أما فضل الله فقد أقام مستوصفا داخل حي فقير ببيروت اسمه "نبعة" إلى جانب معهد ديني، حيث كان يلقي محاضرات تتعلق بالإسلام والوطنية وكذا مناهضة الإمبريالية، ويعتبر حسن نصر الله الأمين العام الحالي لحزب الله من بين تلامذته.

بعد طرده من قبل حزب الكتائب المسيحي بداية حرب 1976، اضطر محمد حسين فضل الله إلى التمركز جنوب العاصمة. واختفاء موسى الصدر في ليبيا سنة 1978، ثم الثورة الإسلامية الإيرانية سنة بعد ذلك، سينقلانه إلى الواجهة الأولى. على الرغم من استنتاجه في نهاية المطاف، بأن النموذج السياسي الذي طُبق في إيران لا يمكن إعادة استنساخه لبنانيا، فقد ظل مع ذلك قريبا جدا من النظام الإيراني مقارنة مع محمد مهدي شمس الدين. هكذا، تعددت زياراته لإيران، وتقاربه مع "روح الله الخميني" وكذا "علي خامنئي".

أصبح منذ 1983 بمثابة الأب الروحي لحزب الله، التنظيم الجذري الذي سينافس بسرعة حركة أمل،

ميلشيا المحرومين التي أنشأها موسى الصدر. هكذا أضطلع محمد حسين فضل الله، بدور مرشد وإيديولوجي الحزب المناصر لإيران بحيث يستلهم خطاباته المناهضة للإمبريالية وتبني الكفاح المسلح لمواجهة إسرائيل. كما أنه ظل موضع التماس مُلحّ من قبل المفاوضين الأوروبيين لحظة أزمة الرهائن.

حتى ولو كان الرجل يرفض اللجوء إلى العمليات الانتحارية، فقد استهدفته سيارة مفخخة شهر مارس 1985 نسبت إلى الاستخبارات الأمريكية انتقاما من بعض الهجومات على الغربيين. خلقت هذه العملية مقتل ثمانين شخصا في منطقة نفوذه ب "بئر العبد".

بداية سنوات 1990، نشأ خلاف بين محمد حسين فضل الله وإيران. مع وفاة آيات الله الأكبر أبو القاسم الخوئي في العراق سنة 1992 وقعت منافسة بينه وعلي خامينئي الذي صار مرشدا عاما للثورة وسعى نحو دور روحي يتجاوز إيران بالرغم من حمولته المذهبية التي اعتُبرت غير كافية.

مدافع عن تعددية لا تروق كثيرا لطهران، فقد هُمِّش محمد حسين فضل الله من طرف حزب الله، وتشبث بمواقفه الاختلافية إلى غاية الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف 2006، حين عبر عن دعمه للحركة الشيعية. ولأنه أيضا معروف ببراغماتيته حيال القضايا المجتمعية وانفتاحه على منظومة العلم، فقد أثار سنة 2007 جدالا واسعا داخل العالم العربي، حينما اتخذ موقفا واضحا ضد أشكال العنف التي تمارس على النساء.

Le monde : Jeudi 8 Juillet 2010

"إعادة قراءة التاريخ"

أسامة الزكاري

عرف مجال كتابة التاريخ تطورات منهجية وإبستمولوجية هائلة خلال زماننا المعاصر، انتقلت به من سياقاته الحدثية التقريرية المباشرة إلى مستويات تركيبية متشعبة، ارتقت به إلى مصاف العلوم الحقة. وانتقل هذا التطور الإجرائي العميق إلى الساحة العلمية العربية، ليفرز ركاما لا بأس به من الأعمال التجديدية التي استطاعت أن تؤسس لمعالم ذهنيات تأريخية مجددة، على مستوى طرق التنقيب عن المظان المصدرية وعن الشواهد القائمة، وكذا على مستوى جهود استنطاق هذا الرصيد وأشكال توظيفه في أنساق الكتابة التاريخية الجديدة. ويمكن القول، إن معالم فرز متقدم بين الثوابت التقليدانية والآفاق التجديدية في بنية كتابة التاريخ، قد استطاعت كسر الطوق الذي ظل جاثما على حقول تلقي المعرفة التاريخية بالعالمين العربي والإسلامي على امتداد قرون زمنية طويلة. ويمكن أن نستدل في هذا الباب – على سبيل المثال لا الحصر – باجتهادات كل من عبد الله العروي وهشام جعيط، على مستوى التأصيل المفاهيمي، وعلى مستوى إعادة الاعتبار لوظيفة السؤال النقدي، باعتباره حجر الزاوية في كل الدراسات التاريخية المجددة، ومنطلقها المنهجي القادر على تفكيك سياقات الخطاب، وعلى إبراز مستويات قوته وتجانسه، وعلى إعادة تركيب عناصر لحمته المتجانسة، وعلى تجاوز تهافته

وتناقضاته البنيوية أو المرتبطة بالسياقات الخارجية الضرورية في كل عمليات النقد الخارجي للنصوص التاريخية.

ولعل من حسنات هذا التوجه، نزوع قطاعات لا بأس بها من المهتمين نحو التحرر من سلطة " الماضي " ومن أحكامه الحديدية الصارمة. وفي المقابل، بدا أن هناك تململا عميقا بدأ يكتسب شرعيته العلمية داخل الجامعات العربية ومراكز البحوث المتخصصة من أجل إعادة النظر في طبيعة وظيفة علم التاريخ، وفي نوعية أدواته الإجرائية المرتبطة بمجالات التنقيب والتحليل والتركيب، وكذا في حدود التقاطع / أو التباعد بين سقف الحقيقة العلمية وجنوح الإرادات الذاتية والأهواء المتعددة المصادر والأهداف. ورغم أن هذا التوجه لم يترسخ كنهج ثابت بالنسبة لجل المتعاطين ل " صنعة التاريخ "، فإنه – في المقابل – قد نجح في رفع الكثير من الطابوهات عن مجالات الدراسة، كما استطاع أن يحرر الإنسان العربي الراهن من سطوة " الأموات " الذين نجحوا في إحكام سطوتهم على حاضرنا بعد أن أمسكوا برقابنا بقبضة من حديد على امتداد فترات طويلة، وانتقلوا إلى رهن مستقبلنا برؤى

تقليدانية مغرقة في التضليل الموجه وفي التماهي الزائف.

ونتيجة لحالات التنافر المعرفي الناجمة عن شدة وقع الاصطدام الحضاري الذي حمله القرن 20، وكذلك لانفتاح الباحثين العرب على نتائج مكتسبات تطور حقول الكتابة التاريخية على الصعيد العالمي، ظهر توجه عام نحو تجاوز ثوابت الكتابة التاريخية العربية التقليدية، عبر البحث عن الارتقاء للاستفادة من رصيد المعرفة التاريخية المنجزة عبر كل أرجاء العالم. فتوالت الإصدارات المجددة هنا وهناك، وأصبحت المؤسسات الجامعية العربية تفرز نخبا جريئة من الباحثين الذين أغنوا الساحة الثقافية بأعمال رائدة فتحت الباب مشرعا أمام أشكال مختلفة في منطلقات التنقيب وفي استغلال النصوص، لكنها التقت في وفائها لثوابت التعاطي العلمي ولآفاقه التجديدية الرحبة. في إطار هذا التوجه العام، صدر كتاب تركيبي شامل للدكتور قاسم عبده قاسم تحت عنوان " إعادة كتابة التاريخ "، وذلك خلال سنة 2009، ضمن سلسلة كتاب " العربي " (رقم 78)، في ما مجموعه 195 صفحة من الحجم الصغير. وقد احتوى الكتاب على سلسلة من المقالات التي سبق للمؤلف نشرها على صفحات مجلة " العربي " (الكويتية)، إلى جانب تقديم تحليلي للدكتور سليمان إبراهيم العسكري تحت عنوان " خطورة التاريخ ". ويمكن القول إن العمل قد اكتسب الكثير من عناصر التجديد المنهجي سواء على مستوى مساءلة النصوص الكلاسيكية، العربية والأجنبية، أو على مستوى توظيف ثرائها في إطار كتابة نسقية نجحت في إعادة تقييم العديد من القضايا التي أثيرت بين متن الكتاب. وقد حدد سليمان إبراهيم العسكري الإطار العام لهذا العمل في كلمته التقديمية، عندما قال : " ... إن عالمنا المعاصر يشهد علوا للأمم التي استطاعت أن تعيد فهم تاريخها بشكل جديد، بينما تتحجر الأمم التي تفشل في فهم صيرورة تاريخها. نحن بحاجة ماسة لأن ننتقل من تقديس التاريخ بصفته قدرا محتوما إلى إعادة فهم التاريخ بصفته فاعلية حققها أسلافنا، وتفتح بدل أن تغلق، علينا نوافذ جديدة لإتيان فاعليات جديدة مجاوزة وليست مطابقة لما سلف.

من المحزن أن نحرص على التذكير بهذه المهام الحضارية، لأن ذلك يعبر عن توجس عن القيام بها وهي بعد من مقدمات التقدم وليست من نتائجه، لكن مما يسر أن نجد بيننا مؤرخين نهضوا لأداء هذه المهمة التي استعصت على كثيرين من أجيالنا السابقة. إن مما يبعث على الأمل في حياتنا المعاصرة أن نجد بيننا من يمكن أن نسميهم المؤرخين النهضويين الجدد، ونقصد بهم أولئك المؤرخين ممن تمردوا على النهج التقليدي للتاريخ الاجتراري الذي يرى المؤرخ مجرد راوي أحداث أو موثق مخطوطات أو جامع لطرائف تاريخية مسلية. فمنذ ابن خلدون لم يشهد علم التاريخ لدى العرب أي تجديد يذكر، بل إن ابن خلدون نفسه لم يؤسس لمدرسة عربية بل عد استثناء ولم يتسلم أحد من أتباعه مسيرته بل انقطع فكره وتوقف مع تأخر الحضارة العربية ككل ...

في هذا الكتاب لن تجد أحداثا ووقائع بل ستجد وجهات نظر وتصورات، وهذا هو المنهج الجديد في كتابة التاريخ. فالتاريخ هنا ليس اسما لكيان يتكون من بضع حوادث تروى وفق تسلسل كرونولوجي مبتسر، بل ستجد التاريخ في هذا الكتاب هو فعل التاريخ كعملية إنتاج لممارسة ثقافية تقوم على تصورات وافتراضات تفصح عن نفسها بدلا من أن تختبئ ... " (ص ص. 7 – 9).

وسعيا منه لتوسيع آفاق هذا التوجه في البحث وفي الدراسة، وزع المؤلف مواد كتابه بين محورين متكاملين، اختار للمحور الأول عنوان "قراءة التاريخ .. رؤية معاصرة"، في حين عنون المحور الثاني ب "تاريخنا مع الآخر". ففي المحور الأول، نجد دراسة

حول الدلالات المتداخلة التي تحملها صيغة " قراءة التاريخ "، ثم دراسة حول القراءة " الشعبية " للتاريخ، ودراسة ثالثة حاول فيها الكشف عن حدود التكامل أو التفاضل بين التاريخ من جهة والآثار من جهة ثانية. وفي دراسته الرابعة، اهتم المؤلف بتحديد مفهوم القراءة "الدينية" للتاريخ، وانتقل لتحديد وظيفة المأثور الشعبي ودورها في إغناء الذاكرة وفي توجيه عمل المؤرخ. وفي سياق مختلف، اهتم المؤلف – في نفس المحور – بتحديد وظيفة اللغة باعتبارها سلاحا فعالا في مختلف تمظهرات الخطاب، وانتقل لتفكيك أبعاد المعنى والمغزى المرتبطة بقيمة " التسامح " في الكتابات التاريخية العربية الإسلامية والأوربية المسيحية. وفي دراسة موالية، توقف المؤلف للبحث في حقيقة تداخل قضية " الوعي بالتاريخ " بقضية " الوعي بالذات ". وفي سياق منهجي موازي، خصص المؤلف إحدى دراسات المحور الأول لتحديد عناصر التفاضل أو التكامل الكامنة بين مجال الكتابة في التاريخ ومجال كتابة الرواية. وانتقل – في دراسة أخرى – لطرح تساؤلات ارتكازية حول مصداقية دعوات إعادة كتابة التاريخ التي تنبعث من هنا وهناك داخل هذا العالم العربي الشاسع، وخاصة من لدن فئات وقطاعات لا تنتمي – بالضرورة – لمجال الاشتغال في حقل كتابة التاريخ. وفي آخر مواد المحور الأول، انتقل المؤلف لمساءلة رصيد المنجز السينمائي العربي من " الأفلام التاريخية " التي أنجزت خلال القرن 20، مركزا في ذلك على البحث في حدود ارتباطها بالأرضية العلمية الضرورية لمثل هذه الأعمال.

وفي المحور الثاني، اهتم المؤلف – في دراسته الأولى – بتقديم قراءة تاريخية في أدب الشكوى عند يهود أوربا من خلال إعادة مقاربة قضية الهولوكوست الشهيرة. واهتم في دراسته الثانية بتقديم صور تاريخية من مدينة القدس عبر تاريخها الطويل، من خلال تجارب صليبية وصهيونية وعربية. وعاد – في دراسته الثالثة – لطرح إشكالات " الحروب الصليبية " من خلال تفكيك مضامين خطاباتها والبحث عن امتداداتها في زماننا الراهن. وارتباطا بهذا الموضوع، أثار المؤلف قضايا محورية في العلاقات القائمة / أو المفترضة بين " الأنا " و" الآخر " في سياق التدافع الحضاري الذي يعيش العرب في خضمه حاليا. وفي سياق مختلف، اهتم المؤلف بالتعريف ببعض أوجه التأثير الذي خلفه العرب في أوربا خلال العصر الوسيط، وانتقل لإبراز ملابسات " اللقاء العربي " الأول مع " الآخر " الأوربي، وعاد للبحث في تركيبة الوجه الآخر للحروب الصليبية، من خلال رصد "دموع المعتدين" ومخاوفهم، وانتقل لتحديد معالم التطور التاريخي لصورة " الآخر " من خلال تقديم مقاربة مجددة للصورة المتبادلة بين أوربا والمسلمين خلال العصور الوسطى. وقد سعى إلى توسيع مجال الدراسة بالاهتمام بتشريح مضامين أغاني الحروب الصليبية وتحليل بناها وإبراز مرجعياتها. وفي موضوع آخر، اهتم المؤلف بتقديم مكونات الوجه الآخر للعناصر الناظمة التي وجهت علاقة التتار بالعالم العربي. وفي آخر مواد المحور الثاني، أدرج المؤلف دراسة تحليلية، سعى فيها إلى رصد صورة المسلمين في عيني أسير صيني خلال العصر الوسيط.

وإذا كنا – في هذه العجالة – لا نستطيع اختزال كل مضامين مواد الكتاب، فالمؤكد أن شقراءتها والتمعن فيها تحمل الكثير من العناصر الدالة عن التطور الهائل الذي عرفته ذهنيات الاشتغال بالنسبة لمؤرخي العالم العربي خلال المرحلة الراهنة. ويقينا إن الأمر يفتح آفاقا رحبة، لا شك وأنها ستشكل مفتاح جهود التأصيل لمعالم كتابة تاريخية نقدية بديلة، تشكل أساس التجديد المعرفي والجرأة المنهجية التي أضحت تقتضيها الضرورات العلمية للمرحلة.

بصدد حقيقة "التاريخ المنسي للفاشيين المغاربة" ...

أسامة الزكاري

" زمان " .. مجلة مغربية صدر عددها الأول خلال شهر نونبر من سنة 2010، كمنبر فرانكفوني إعلامي، استهدف الاشتغال على تلاوين " تاريخ المغرب "، من موقع صحفي يرمي إلى تعميم المعرفة بقضايا تاريخنا المشترك وبخباياه الدفينة التي أثرت في رسم وقائع ماضينا، وأرخت بظلالها على الكثير من مكونات واقعنا المعاصر. ورغم أن المجلة قد اختارت – منذ البداية – الابتعاد عن منطق البحث الأكاديمي المتخصص، وعن صرامة هذا المنطق في التعاطي مع المظان المصدرية ومع الوثائق ومع الشواهد التي تشكل أساس الملفات المدرجة، فإنها اتجهت – وكما جاء في افتتاحية عددها الأول والتي وضعها يوسف شميرو، مدير النشر – نحو "التراوح" بين سقف الصرامة العلمية في الدراسة وفي التنقيب، وبين الاستجابة لانتظارات القارئ غير المتخصص المهتم بفهم السياقات الكبرى للوقائع والأحداث دون التدقيق في التفاصيل وفي الجزئيات. هي – إذن – كتابات عامة تلبي نهم المتلقي الشغوف بـ"الأسرار السهلة" وبالمعرفة التاريخية المبسطة التي تريحه من عناء التدقيق في المضامين، ومن مقارنة الروايات، ومن تشريح الوثائق والشواهد، ومن تحليل المظان المدونة. إنها كتابة "سريعة" لا علاقة لها بأبجديات المعرفة التاريخية، ولا بمناهجها الإجرائية في البحث والتحليل والتركيب، تتوجه لإعادة تشكيل أفقنا الجماعي في الوعي بتحولات ماضينا المشترك، وفي فك طلاسيم عتماته القائمة التي لازالت ترخي بظلالها على واقعنا الراهن.

وإذا كان من البديهي التأكيد أن مجال النشر وتلقي وسائط الكتاب والجريدة والمجلة، يظل حقا مشاعا أمام كل المواطنين، فإنه من الواجب طرح تساؤلات ارتكازية حول حدود المصداقية فيما يصدر وفيما يقدم للجمهور على أساس أنه مقاربات تاريخية لقضايا بالغة الحساسية في ماضينا الجماعي. ويزداد وقع هذا الأمر خطورة، إذا أدركنا الأثر الذي بإمكان مثل هذه المنشورات أن يخلفه في ذهن القارئ غير

المتخصص، على مستوى المواقف العامة التي يتداخل فيها ثقل الماضي مع إكراهات الراهن، بما لذلك من تأثيرات أكيدة على مستويات وعينا بمنطلقات وقائع هذا الماضي وبركائزه التي صنعت مسؤولية مجموع الفاعلين فيه. باختصار، فالأمر يحيلنا – مرة أخرى – إلى النقاش القديم / المتجدد حول علاقة الكتابة الصحافية العامة مع طرق التعاطي مع تراكمات الماضي، هذه العلاقة التي يمكن تشبيهها في الكثير من الحالات باللعب بسهام النار إذا لم نحسن التصرف فيها وإذا لم نتسلح – فيها – بالمعرفة النقدية التاريخية الضرورية لمثل هذا العمل.

وبالعودة إلى موضوع مجلة "زمان" (بالفرنسية) المشار إليه أعلاه، الملاحظ أن التوجه العام الذي عكسه العدد الأول، لم يخرج – للأسف – عن الخط المميز لنمط التعاطي الصحافي "السريع" و "الجاهز" مع قضايا ماضينا الجماعي. فلقد كانت صدمتي قوية وأنا أتصفح غلاف المجلة لأقرأ العنوان التالي: "التاريخ المنسي لفاشيين مغاربة".. وخلف هذا العنوان المثير، توارت صورة متصرَّف فيها للزعيم عبد الخالق الطريس، وهو رافع يده اليمنى، في إحالة إلى تحية حزب الإصلاح الوطني المعروفة. وبما أن مفاجأتي كانت كبيرة، بالنظر لقوة مضامين العنوان ولطريقة تركيب مكونات غلاف المجلة، فقد بادرت بقراءة مواد هذا الملف واستكشاف "الجديد" فيه. فكانت صدمتي مضاعفة، عندما قرأت المقال الذي كتبه عدنان السبتي، مقدما "قراءة" مفترضة لما اعتبره نزوعات فاشية ميزت أداء الحركة الوطنية بشمال المغرب خلال المرحلة الممتدة بين ثلاثينيات ومنتصف خمسينيات القرن الماضي. وبما أن المقال قد احتوى على الكثير من الافتراءات، ورغم أن المجلة قد اختارت نهج السجال التاريخي القادر على تطوير أسس الحوار الجدي حول قضايا ماضينا المشترك كما أكدت على ذلك الكلمة التقديمية، فالمؤكد أن المقال لا يمكن أن يستجيب لأفق تلقي الباحث المتخصص – وكذلك القارئ العادي المهتم – في تحقيق التراكم الضروري لاستشراف مجاهل المعرفة التاريخية التي ننشدها جميعا. ومن دون الخوض في جدال علمي حول مضمون المقال، بالنظر لانعدام منطلقات مثل هذا الجدال، أكتفي بإثارة ملاحظات عامة أعتبرها ضرورية لتوضيح بعض الثوابت التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار، عند الإقدام على ركوب مغامرة الخوض في مثل هذا النوع من المواضيع. تتوزع هذه الملاحظات على الشكل التالي :

أولا – لم يرتكز صاحب المقال على أي دراسة علمية حول تاريخ حزب الإصلاح الوطني، ولا حول ملابسات تجنيد المغاربة في الحرب الأهلية الإسبانية، ولا حول تقلبات مواقف الإدارة الإسبانية الاستعمارية من مبادرات رواد الحركة الوطنية بالشمال، ولم يشر إلى أي اسم من أعلام البحث العلمي المتخصص في هذا المجال، وعلى رأسهم المؤرخ محمد بن عزوز حكيم والباحث عبد المجيد بن جلون والأستاذ مصطفى المرون ...، وحتى عندما أشار إلى نشيد "فتيان قومي"، الذي كان يردده "فتيان" حزب الإصلاح الوطني في لقاءاتهم التعبوية، فقد ذكر ذلك بشكل مختزل جدا، من دون أي تدقيق في سياقاته وفي حيثيات وضعه.

ثانيا – في مقابل هذا "الفقر" الكبير في الرجوع إلى أبجديات التوثيق الصحفي للقضايا ذات الصبغة التاريخية، حرص المؤلف على إغراق مقاله في "بحر" من الصور الفوتوغرافية المنتقاة بعناية فائقة، من أجل التأكيد على صحة ادعاءاته بخصوص العقيدة الفاشية التي ميزت تجربة حزب الإصلاح الوطني.

ثالثا – لا شك أن قارئ المقال، من بين القراء غير المتخصصين ولا المطلعين على الحد الأدنى من المعطيات الخاصة بالموضوع، سيرسم صورة قاتمة عن تجربة الزعيم عبد الخالق الطريس. فهذا المناضل الكبير والوطني الفذ تحول – في "حكاية" المقال المعني – إلى مجرد ألعوبة في يد المندوب السامي الإسباني خوان بكبيدر، وإلى مجرد أداة لتنفيذ مخططات الإدارة الاستعمارية، بل لقد استعمل صاحب المقال وصفا لم نقرأ له مثيلا في كل ما سبق أن اطلعنا عليه بخصوص سيرة الزعيم الطريس التي كانت موضوعا للاشتغال العلمي النزيه، داخل المغرب وخارجه. فقد وصفه عدنان السبتي ب " الفرنكوي أكثر من فرانكو" (ص. 23) .. إنه وصف معبر عن تهافت منطلقاته وهو وفي غير حاجة إلى أي تعليق ...

رابعا – لم يجد صاحب المقال أي حرج في إقحام صور لا علاقة لها بالموضوع ضمن مكونات "حكايته"، من قبيل صور الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس وصور بعض استقبالات هتلر لبعض الشخصيات العربية وصور بعض المجندين العرب في الجيش الألماني ... وبطبيعة الحال، فقد كان الهدف ينحصر في خلق وقائع افتراضية عن انتساب مغربي افتراضي للتيارات الفاشية التي هبت رياحها على أجزاء واسعة من أوربا خلال ثلاثينيات القرن 20.

خامسا – "اجتهد" صاحب المقال من أجل تحليل الرموز المميزة التي دأبت أطر حزب الإصلاح الوطني على استعمالها، وخاصة بالنسبة للتحية التي كانت ترفق بنداء "الله أكبر". ولم ير الكاتب فيها إلا تعبيرا عن نزوعات فاشية مستمدة من أجواء ميلاد الحركات الكليانية التي وجدت امتدادا لها بأوربا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بمعنى أن "فتيان" حزب الإصلاح الوطني كانوا استنساخا لفرق "الفلانجا" الفرنكوية، رغم أن الكاتب – نفسه – قد انتبه إلى أن هيئة "الفتيان" لم تشكل – أبدا – تنظيما مسلحا ولم "تتورط" في أي أعمال دموية ضد معارضي حزب الإصلاح الوطني، ولم تتبن أي مبادئ يمينية متطرفة ...

... وبعد، فهل يمكن أن نساهم بهذه الطريقة المتهافتة في نشر الوعي التاريخي بين مغاربة المرحلة؟ وهل يمكن لهذا النمط من "الكتابة التاريخية"، والذي لا يقبل المؤرخون به لحسن الحظ، أن يستجيب للأهداف الكبرى للخط التحريري الذي حددته الكلمة الافتتاحية للعدد الأول من المجلة ؟ وهل مفهوم "التيار الوطني" كما كان متداولا في إسبانيا خلال النصف الأول من القرن 20، يطابق مفهوم ودلالة صيغة "الحركة الوطنية"، كما تبلورت بشمال المغرب منذ منتصف ثلاثينيات نفس القرن؟ وهل الأبعاد الفاشية لصيغة "التيار الوطني" اليميني الإسباني ترقى إلى نبل رسالة الحركة الوطنية التحريرية التي أنجبتها تربة منطقة الشمال المعطاء؟ ...

لا شك أن التأمل في مثل هذه التساؤلات، يحيلنا إلى مهازل التسابق غير المحسوب العواقب لبعض المنابر الصحفية المغربية المعاصرة نحو الإثارة ونحو العناوين "البراقة"، التي لا تقيم وزنا لمبدأ الوفاء لصدقية البحث العلمي ولشروط التقصي الصحفي النزيه، الذي يستند إلى نتائج التراكم الأكاديمي ويحسن توظيفه، بعيدا عن كل نزوعات التنميط الفاقع لواقع الإثارة الوهمي الذي لا وجود لحقائقه إلا في خيال أصحابه. أما مسألة الكشف عن صفحات "التاريخ المنسي للفاشيين المغاربة"، فذلك أمر لا يمكن الحسم فيه إلا بسلاح البحث العلمي الرصين، ولا شيء غير ذلك.

إعلاميون وسياسيون ومثقفون عرب يناقشون مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي

يوسف الكلاخي
طالب باحث

انعقد بالدار البيضاء المؤتمر الإقليمي: "مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي"، الذي نظمه مركز دراسة الإسلام والديمقراطية بواشنطن بالتعاون مع مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية "مدى". وقد ناقش المتدخلون على مدى يومين، وضعية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، فشخصوا الوضعية من زوايا مختلفة، وانتقلوا نحو التفكير في استراتيجية للتعامل مع الوضعية.

وفي ختام أشغال المؤتمر، تم التوقيع على النداء الذي سمي "نداء الدار البيضاء"، وهو موجه إلى الحكومات العربية ومختلق المسؤولين من أجل المزيد من الإصلاحات السياسية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وجاءت أهم بنوده على الشكل التالي:

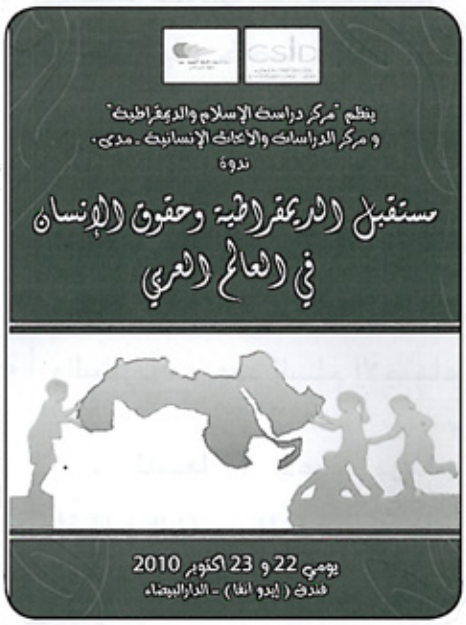

- أولا : الإسراع بالقيام بإصلاحات سياسية جادة وعميقة تعيد الاعتبار لدولة القانون والمؤسسات القائمة على الفصل بين السلطات، وتحقيق سيادة الشعب، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية، وتجعل من صندوق الاقتراع الوسيلة الشرعية الوحيدة لتحقيق التداول السلمي على السلطة، وذلك بضمان شفافية الانتخابات، والتسليم بنتائجها.

وتعزيز جهود المراقبة المستقلة وفق المعايير الدولية.

- ثانيا : اعتبار استقلالية السلطة القضائية أولوية قصوى لمجمل مطالب قوى التغيير الديمقراطي، باعتبارها شرطا أساسيا لحماية الحريات وحقوق الإنسان، وضمان قيام دولة القانون والمؤسسات.

- ثالثا : إطلاق سراح سجناء الرأي والسجناء السياسيين الذين يعدون بالآلاف بمختلف السجون العربية، ووضع حد للمحاكمات السياسية والتنكيل بالمعارضين، ووضع حد لظاهرتي الاختطاف والتعذيب.

- رابعا : العمل على تمكين الأحزاب السياسية والنقابات من التنظيم وحق ممارسة نشاطها بدون عوائق قانونية أو إدارية، واستعمال وسائل الإعلام كافة،

والاستفادة من التمويل العمومي، والتوقف عن تدخل أجهزة الدولة في شؤون الأحزاب.

- خامسا : إقرار حق منظمات المجتمع المدني في أداء دورها، باعتبارها قوة اقتراحية وتدافعية، بحرية وفعالية، واحترام استقلاليتها وخصوصياتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتوفير الدعم المالي لها، والدخول معها في شراكة من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وتمكين النساء والشباب من المشاركة الفعلية في عملية التنمية.

- سادسا : إطلاق حرية التعبير، وتمكين وسائل الإعلام والصحافيين من الوصول إلى المعلومات ومصادر الخبر، واحترام استقلالية نقاباتهم، وتمكينهم من نشر المعلومات والآراء بعيدا عن أجواء الرقابة أو الضغوط الإدارية والقضائية، وإلغاء عقوبة الحبس في التهم الموجهة للصحفيين.

- سابعا : وضع آليات لضمان حياد أجهزة الدولة، وجعلها في خدمة المواطنين بعيدا عن مختلف أشكال الانحياز السياسي، والتدخل في شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

- ثامنا : تعبئة مختلف القوى والطاقات والجهود من أجل الالتزام بالحكامة والنزاهة ومحاربة الفساد باعتباره ظاهرة أخلاقية واجتماعية واقتصادية، خاصة وأنه قد تحول بمختلف الدول العربية من مجرد فساد إداري إلى منظومة لإدارة الفساد مما يقوض جهود التنمية ويستنزف الثروات الوطنية المادية والبشرية، ويهدد السلم الاجتماعي.

- تاسعا : دعوة مؤسسات القطاع الخاص إلى الوعي بأهمية مساهمته في الدفع نحو الإصلاح السياسي ورفع سقف الحريات، نظرا للارتباط الشديد بين التنمية والديمقراطية، وضمان الشفافية والمنافسة الحرة والنزيهة. وأن يتحمل القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية والمجتمعية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

- عاشرا : العمل على تحقيق المصالحات الوطنية من أجل تجنب المخاطر المهددة لوحدة الأوطان والمغذية للصراعات الطائفية والدينية والمذهبية والسياسية، والمهددة لاستقرار الدول والمجتمعات العربية.

- إحدى عشر: مناشدة القوى الديمقراطية في العالم للضغط على حكوماتها من أجل الكف عن مساندة الأنظمة غير الديمقراطية في العالم العربي، وعدم اعتماد ازدواجية المعايير.

- إثنا عشر: أخيرا التأكيد على ترابط الإصلاح السياسي بتجديد الفكر الديني، وهو ما يستوجب دعم الاجتهاد وتعميق ممارسته، وتوسيع نطاقه في ظل مناخ من الحرية الكاملة، وفي ظل أنظمة حكم ديمقراطية. كما نثمن الحوارات التي انطلقت منذ سنوات بين الإسلاميين والعلمانيين على أصعدة محلية وإقليمية، ونؤكد أهمية الاستمرار في هذا التوجه نظرا لصبغته الاستراتيجية، والعمل على تعميقه من أجل توفير الأرضية الصلبة لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان من أي انتكاسة لأسباب سياسية وأيديولوجية.

مجلة

رهانات

ملف العدد

سؤال الديمقراطية في تحولات المشهد الحزبي الراهن بالمغرب

راسلونا على العنوان التالي
rihanatmada@gmail.com

15 درهم